

بازرسی شد  
۲۷ - ۲۶

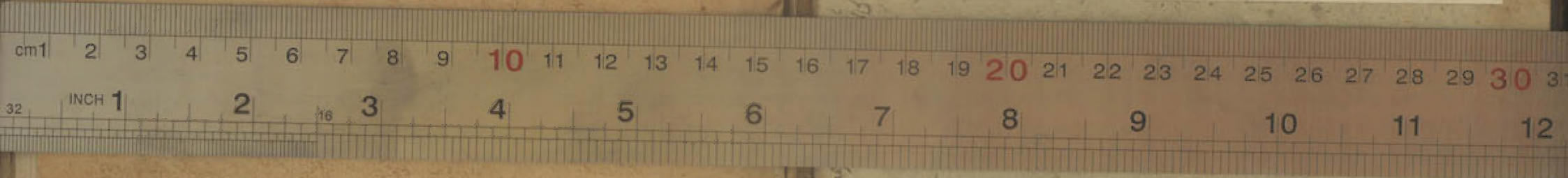
بازدید شد  
۱۳۸۲

لر

۷۷۶۱ فن

۳۸۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتابخانه الحاج الادله المہاج	
مؤلف سراج الدین محمد بن علی بن الملحق	
موضوع	شماره قفسه ۳۳۳۳
شماره ثبت کتاب	۷۸۰۷۸
۳۵۵۱	



عقلم - فهرست شده  
۳۳۳۰



لاشع

۷۷۶۱ فن

کتابخانه مجلس شورای ملی

تدقيقه المحامى الادلة المهاج  
مؤلفه سراج الدين محمد بن علي بن الملق  
موضوع  
شماره قصه ۲۷۳۳

$$V \wedge \cdot V \wedge$$

800 ✓

۱۸۵ مهر ۱۳۳۰	خانی - فرست شود
۳۳۳۰	

نسخه از کتابی که در دسترس بود  
مجموعه تصانیف و کتب قدسیه



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لقد انقلنا الأبيات الكفاية  
 الزمان له في ذقعة الحرام  
 في محرومة ثم حرم الأئمة الطاهرين  
 الامام مصطفى الكاظمي  
 في سنة ١٠١٤  
 محمد باقر  
 ١٢٥١

تحفة المجلد فقہ العامة  
اشفعیہ لابن الملحق التوفی  
سنہ ۱۰۴۰

三

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي  
**كتاب البيع** قبل افرد لا راقه فهو عامنه هو بيع الاعيان ويروى بان  
 افرد هو الاصل اذ هو مصدر و اراده ذلك تعلم من افرد به البيع بكتاب مستقل  
 وهو لغة مقابلة بين شيئين و شرعا عقد يتضمن مقابلة مال بالشرطه الا في  
 الاستفاده ملك عيني او منفعة مؤبدة وهو المراهنا وقد يطلق على قيم الشراء  
 فيجوز ان يثقل بملك يثمن على وجه مخصوص والشرايا انه قبوله على ان لا يملك  
 يقع **شروط** على الاضروا رايه عاقد ومحتود عليه وجميعه ولتقوة الخلاف فيها  
 بل اليها وان تقدر ما عليها طبعاً معتمداً عليها بالشرط وطباً زافاً **شرطه** الذي لا بد  
 منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو لم يبع ماله لولده وكذا في البيع الضمني  
 لكن تقديره كما عتق عبدك عنى بالغ فيقبل فانه يحق له كما يذكره في الكفارة  
 البيع وقبوله فلا بد **الايجاب** من البائع ولو هو لا وهو صريحاً ما دل على الملكة دلالة  
 الصريح **قوله** ما اشتهر وتكرر على السنة فكله الشرع وسيتاى الكفاية لقوله تعالى ان  
 تكون تجارة عن تراض منكم مع الحديث انا البيع عن تراض وهو ضمني فان شرط  
 بظاهر هو الصيغة فلا يتعقد بالمعاطاة وهي ان يتراضا بيمين ولو معسرت  
 منهما واختار المصنف جميع انعقاده بها في كل ما ينفذ الناس بها بيعاً واخرى  
 في محقر كعنفوا الاستحجار من يتبع باطل اتفاقاً لا لان قدر الثمن في كل مرة  
 توافق على ان الغرالى يسامح فيه بناء على جواز المعاطاة وعلى الاجم لا مطالبة بها اي  
 حيث المال بخلاف العقد الفاسد اذ لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر في الاخره  
 للرضي والخلاف فيها ويحرم خلافها في سائر العقود المالية ثم انصرح هنا  
**كعنتك** وما اشتهر منه ذلك وهو كيكدا على احد احتمالين بانها وهو  
 المعقود ان كفايته وعلى الاول يفرق بينه وبين جعلته كذا الا في بان الجعل  
 محقق وهذا الاحتمال **وملكك** وهو عنتك ذاك كذا او كونها صريحاً في كفايته  
 انما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق ادخلته في ملكك فانه كفاية باحتمال الملك المحمي  
 وشريته وعوضته وصيته واشترى مني ويحوي في واي بالكسر وتوالت  
 جواب القول المشتري تقدم او تاحر بعت وكذا يعني لكن نحو بعت لا تعني قول

المشري

هـ ثم المشتري  
 بان يتغير مكان  
 قبلت مثلاً قبلت

المشتري تقدم او تاحر لخلاف يعني ولك على وبعثك ولي عليك او على ان عليك  
 او على ان تعطيني كذا ان توبى به الثمن واستفيد من كاف الخطاب انه لا بد  
 في غير كونه ومسيلة المتوسط الاية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو في  
 نحو وكيل ومن اسناده لجملة المحاطب فلا يكتفى بعت موكل ولا بخويله  
 نصفك بخلاف كونه نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفالة و اخيه ولو باع  
 ماله لولده محو ليرثات هنا خطاب بل يتعين بعت له لا بنيه وقبلته له **والفقيه**  
 من المشتري وهو صريحاً ما دل على الملكة كفاية قوية كما مر **كاشترى** وما  
 اشتق منه ونحوه كخوفق التا وايدال الكاف الفاعل العام **وتلك**  
**وقيل** واستق واخذت ونحوه وفعلت جواباً لقول البائع اشترى  
 لا بها بغير التماس جواب خلافها هنا من نظير ما ياتي في الطلاق من قصد  
 اللفظ لمعناه بغيره الا في ثروا عتد غيره واجراه في سائر العقود  
 تبيينه اختلف اصحابنا في السبب القوي كصنع العتد والحلول والفاظ  
 الامرو النبي هل يوجد السبب كملكه هنا عند اخر حرف من حرف اسبابها او  
 عتقه على الاتصال وتبين باخره حصوله من اوله قال ابن عبد السلام  
 والمخارعة لا شعورية وحقاق اصحابنا الاول في الرافعي الاكثرون على الثاني  
 واجر والخلاف في السبب الفعلي وقد حكى الرافعي رحمه الله تعالى وجهين في المخرج  
 بالرضاء هل هو مع الرضعة الخامسة او عتقها هذا حاصل ما ذكره الزركشي  
 في موضع وذكر في اخره ان اذ اعلق الحكم بعد او ترتب على **كعنتك** هل يتعلق بالبيع  
 او لا اجز قال الزركشي وكذا لو وقع عتق حصة مركبة من اجزاء او ترتب على لفظ  
 ثم ذكر الاحتمال ان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الاخير متوقف الوجود على قبله  
 فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بانه معنوي وبان المعنى قبله هذا ان  
 المورث هو المجموع اى غالباً لذكره فروعا تخالف الوجه كما يشير اليه بعض  
 كلامه جل ما في هذه على حكم ترتب على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذ من  
 الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر لا تخرج العاشر في نفسه للكل  
 وهو للاخير ولا يجب احداً قبله ويجوز ان لا ياتي هذا ما نقرر اولاً لانه في

من المشتري  
 بان يتغير مكان  
 قبلت مثلاً قبلت  
 من البائع  
 بان يقول  
 مكان بعتك  
 بان قصد  
 استعمال اللفظ  
 في المعنى



سبب واحد لا تركب فيه والفرق جليل فيكون لان هذا الاتحاد حرق فيه او  
ثلاثة والاول بتركبه لم يحرق فيه الا وجهان وكان الامح ان الموثر المجمع لان هذا  
هو بيان الاسباب المجمع فيه فسامله فان كلامه في الموضوعين ومثلها  
ظاهر في الساقض لولا تأويله بما ذكرته العلوة منه ان ترتيبه على الاخر فقط  
في مثل كثيرة هنا انما هو ليدرك خصه كما يعلم من امع نامله فيسه  
ويجوز **تقدم** **لغلاف** **المشتري** ولو قبلت يثب هذا منك بكذا لصحة  
معناها حينئذ لخلاف فعلت وكذا نفعا لا في مسئلة المتوسط للاكتفاء  
بها فيها منها وظاهر انه لا يشترط فيه اصله البيع **ولو قال يعني** واشترى  
من هذا بكذا **ان قال بعتك واشتريت** **ان تعقد البيع في الاخر** له لانه على الركن  
فلا يحتاج بعده ليجو اشتريته او بعتك واحتماله لاستثناة الرغبة بعيد  
لخلاف يعني او يبيعني واشتريت مني وكجو اشتريته منك اذا تقدم  
لا خلاف في محنته **ويعقد البيع** من غير الشكر ان الذي لا يدرك لانه ليس من  
اهل النية على كلام باقي فيه في الطلاق **بالتفاته** مع النية مقترنة بنظر  
ما يأتي والفرق بينهما فيه نظروا لا يغي عنها انقران وان توفرت وهي  
بجمله البيع وغيره **كجعلته لك** او خذ ما لم يقل بتمله والا كان صريح  
كما يأتي فمن او تسلمه وان لم يقل مني او بعتك الله او سلطتك عليه وكذا بارك  
الله لك فيه في جواب بعينه وليس منها الختلكه ولو مع ذكر الترخي كما  
اقتضاه اطلاقهم لانه صريح في الاباحة مما لا غير فذكر الترخي مقتضى له  
وبه يفرق بينه وبين صراحة وهينك هنا لان الهبة قد تكون بتواب وقد  
مما نافي بها فذكر الترخي بخلاف الاباحة وانما كان لغا الرقي والعري كناية بل  
صريحاً عند بعضهم لانه يراد في الهبة بكنهه خطا عنها بآيات من المجد والمشر  
به لفظه بخلاف الاباحة **بكذا** لا يشترط ذكره بل يكفي نيته على ما فيه مما يثبت في  
شرح الارشاد وانما انعقد بها مع النية **في الاصح** مع احتمالها قيا ساعلي نحو  
الاجارة والخلع وذكر الترخي او نيته بتقدير لا اطلاع عليه منه يغلب على  
النظر ارادة البيع **فله** يكون المتأخر من **المتأخر** قد بين قايلا لا يدركه ولا ينفقه



التكليف كالسفينه على مشطوقه ايده بالرشده ليشهد بالمعنى الذي قرره  
 ولا يرد عليه من زوال عقله عما لا يثمر به فانه ملحق بالمحور عليه **قلت** **في**  
**الأكراه** **بغير حق** فلا يصح عقده مكره في ماله بغير حق لعظم الرضا وليس منه  
 خلافا لمن زعمه قوله بحير لها الا زوجك الا ان **يعتق** مثلنا بخلافه **حق**  
 كان اكره قتيه عليه او تعين بيع ماله لو فادينه او شرأ ما لا يشاء اليه فيه  
 فاجبره الحاكم عليه بالضرر وغيره وان حج ببيع الحاكم له لتقصيره ومن  
 اكره غيره ولو بباطل على بيع ماله نفسه مع منه لانه ابلغ في الاذن ويصح  
 بيع المصادر مطلقا اذا لا اكره ظاهرا **ولا يصح** **شرا** بجنى عندك **الكافر**  
 ولو مرتدا لنفسه بنفسه او بوكيله ولو بسبيل **المصحف** يعني كما هو ظاهر  
 ما فيه قرآن وان قل وان كان **يعتق** تفسيره او على نحو ثوب اوجه ارماعه  
 النقد للحاجه ومن لم لو استمر كذا را بسفها قرآن بطل البيع فيما عليه  
 قرآن وصح في الباقي تفريقا للمصنفه ومثله الحديث انما هو فيه ولو صح  
 في يظهر لهما اولين **الاكتفاء** **الاكتفاء** وكنت العلم التي بها اثار السلف  
 وذلك لتعريفها للامتثال ونحو ان كل علم شرعي او الله له كذا وكبره  
 لغير حاجه بيع المصحف دون شرائه ولا يملك الكافر ولو بوكيله **المسلم** ولو نحو  
 تعبته والمرتد او بعض احدهما وان قل ولو بشرط **الاعتق** **لا يظهر** لما فيه  
 من اذلال المسلم والحق به المرتد لبقا علقه الاسلام فيه فحقه في كونه  
 منه ازاله لها **الا ان يعتق** اي يملك بعتقه ظاهرا **عليه** يدخوله في ملكه  
 كبعضه ومما اقرأ وشهدت لحرية ومن قال لما ملكه اعتقه عن وان لم  
 يذكر عوضا لان الهبة كالبيع **في** **في** بالرفع لغضا بمعنى النصب **في** **في**  
 سكره لانتفاء الدلالة بعتقه **ولا يملك** الذي بغير دارنا وكذا انها ان خشي  
 ارساله اليهم على ما بحث ويرده ما ياتي في جعل الحديد سلاخا فالخجبه  
 انه مثله **ولا يملك** **الحزب** ولو مستمنا **سلاخا** وهو هنا كل نافع في  
 الحرب ولو درعا وقرسا خلافا في صلاة الخوف لاختلاف ملحوظ المجلس او  
 بعضه لانه يستعين به على قتالنا فالمنع منه لانه لا يملكه لانه فالحق بالنا

يعتق

لان يلزم من تقدم الحق  
 عليه البيع وليس  
 هو ممتنع



في انحصار النفع فيه **النفاد بخلاف الذي**  
 والى غير ذلك الطريق اي سهولة تدارك امرها واصل السالحي كالحديد  
 لاحتمال ان يجعل غير سلاح فان طفق جعله سلاحا حرم وجه كسبه لبيع او  
 قاطع طريق **والله اعلم** والكا من التوكل في شرا كل ما من مسلم صرح به او نواه  
 ويجوز بغير اقراره ان واستبدها واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكرهه  
 الجارية عنه او اعارته او ايداعه لكن يؤمر بوضع الرهن عند عدله وبنوع  
 يسلم في قبض المصحف لانه محدث وبالحجارة التي يمسكها يؤمر بالتملك ولو  
 نحو وقين على غير كافرا وبكفاكة الفقه عن اسلم يده او ملكه فمما انفجرت  
 او اختبأ ركبوا فشيء او اقالة او رجوع اصل واهب او مقترض فان امتنع من  
 رفع ملكه باعه الحاكم عليه فان لم يجد مشتريا اشترى له عند ثقة وكذا  
 مستولى ومدة بغيره قبل اسلامه **والله اعلم** والوجه اجابته على  
 قبول هذا الجنب لهما كسبه وقبضها وكذا لو تمحض الرق فمما يظهر لابي قيس  
 هذا الفقه لنفسه لانه لا يملك فساخر العوض **والبيع** يعني المعقود عليه  
 ولو ثمن **شروط خمسة** ويزيد الربوي بما ياتي فيه ولا يرد بخلاف الاضحية  
 وحريم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا قبل الملك يعني عن الطهارة  
 لان تحسن العين لا يملك انتهى ويرد بان اغتناه عنها لا يستند في عدم ذكرها  
 لا فادته كغير محل الخلاف والوفاء مع الانسابة لرد ما عليه الخالف عدم  
 اشتراطها من اصلها **احدها طهارة عينه** شرعا وان غلبت الخ  
 سائر في مثله واراد بطلان العين طهارتها بالتعلل او الامكان لما ذكره في المتجنس  
**فلا يصح بيع الكلب** ولو معلما **والخمر** يعني المسكر **والخنزير** جنس العين حرم  
 كسبه حتى لم يظهر طهارة احدهما بخلاف اجتهاد ولعمرة النبي عن ثن الكلب  
 وان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام وقول الجواهر لا يصح  
 بيع لبن الرجل اذا لا حل شربه حال مردودانه مبني على الضعف انه جنس  
**والمتجنس الذي لا يمكن تطهيره بالفصل كالحل والدين والارض والاصح**  
 لتغير تطهيره كما من بدليله واعاده هن ليبي بن جبريل في الخلاف في حكمة

ثمة يعني اننا نأمره  
 ان يخرجه او يوجزه  
 ان يخرجه لعل  
 بعد ما استاجرته هو

المعلق  
 الحاق  
 المعلق

بنا على امكن تطهيره وان كان الاصح منه انه لا يصح ولا تكرار خلاف لما  
 وكما جنس هو امكن تطهيره قليلا بالمكاشرة وكثيره بزر والغير كما كانت  
 تطهير الجن بالخل وجلد الميتة بالانديان وكما يخرج بزر لادار يثبت به  
 لانه فيها تابع لا مقصود وارضى محمد بن خمس وقن عليه وشي وان وجبت الله  
 وما يظفر الغسل كغوب تجلس بما لا يسترسيا منه ويبيع بيع الفرو فيه  
 الدود ولو ميتا لانه من مصلحة **الثاني النفع** به شرعا ولو ما لا يحش  
 صغير لان بدل المال في غير **الثالث** سعة واخذة الخ لانه باطل **فلا يصح بيع**  
**المشروبات** وهي صغار ودواب الارض كقنارة وعبرة ينافعها المذكور في  
 الخواصر ويستثنى خنزير **بيع** وحب مما يؤكل **والخمر** وودج وعلق  
 لمنفعة انتصاص الدم **والبيع** وطيرو **البيع** لغير صيد ولو بان  
 يرمى ثقله لوفيل لقتل او قرد لحراسة وحرة اهلية لدفع غوارة وغو غدير  
 للانفس بموته وطاووس للانفس بلونه وان زبدى منه لاجل ذلك اما **الخرم**  
 فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد وقدر على تسليمه لنفسه  
 او ربطه مثلا **والبيع** **حبتي** نحو **الحنطة** او الزبيب ونحو عشرين حبة فرد  
 وغير ذلك هي لا يقابل بغيرها كالحالة الاختيار لا تنفع انتفع بذلك لقلته  
 ومن ثم لم يقمن وان حرم عضده ووجب رده وكفر مستحله وغيره ما لا  
 يفهم لغيره او نحو غدا لا اثر له كالاصطيدان في فح **والله اعلم** **المحرم** كسبه  
 وطينور ومنه وصورة حيوان ولو من ذهب وكتب علم محرم اذا نفع لها  
 شرعا بغير بيع **بيع** **محرمة** من غير كسبه **مستحبة** فيما يظهر للسطر **كله**  
 كحاربة غنا محرم وكبش نطاق وان زبدى ثمنها لذلك لان المقصود اصل  
 الحيوان **وقيل يصح في الالة** اي بيعها **ان عدلها ضاملا** او ردها فيها  
 ما دامت بغيرتها لا يقصد منها غير المعصية وبه فارتفعت حصة بيع انا نقد  
 قبل كسره وانما لم يصح بيع صنم من تقدم مطلقا لانه لا يباع بحال او يصح بيع  
 النقدا الذي عليه الصورة لانه غير مقصودة منه بوجه والارادتها فيها  
 بغيرتها ان تكن في جماله بحيث اذا اراد منها ما هي له لا يحتاج لصنعة وبق

بناء على ان  
 ان يخرجه او يوجزه  
 ان يخرجه لعل  
 بعد ما استاجرته هو



اخذنا ما ياتي في الغضب فتعير بعضهم هنا محل بيع المركبة اذ افك تركيبها  
 يتعين عمله على ذلك لا يعود بعده لغيرها الا بما ذكرناه وفي الحاق الصليب  
 وبالصنم تردد ونجته الثاني ان اريد به ما هو من شعائرهم المخصوصة  
 بتعظيمهم والاول ان اريد به ما هو معروف **ويصح بيع الما على الشط والنرا**  
**بالصلي** من جازما في **لا يحل** لظهور النفع فيما وان **لا يحل** لحصول مثلها ولو  
 اختصا بوصف زايدهم وقطعا ويصح بيع نصف دار شايع بمثلها الاخر من  
 فوايده منع رجوع الواو الدوا بيع المفلس **فروع** من المنافع شرعا حق المهر  
 بارض او على محط وجاز كما ياتي في الصلح فملكه بالعوض على التايد بلفظ البيع  
 مع انه محض منفعة اذ لا يملك به عين الحاجة اليه على التايد ولذا اجاز  
 ذلك بلفظ الاجارة ايضا دون ذكر مدة ولا يصح بيع بنت او امرئ بلامر  
 بان اخذ من جميع الجوانب بملك البايح او كان له ممر وثقاه او بملك المشتري  
 او غيره لعدم الانتفاع به حالا وان امكن اتخاذ ممر له بعد ويفرق بينه  
 وبين ما مر في المحشر الصغير بان هذا صاير للانتفاع به حالا لا يقتضي فيه  
 بالامكان خلاف ذاك وفي ارق ما ذكرنا او لا ما لوباء دارا واستثنى نفسه بيتا  
 منها فان له المهر اليه ان لم يحصل بيت ملكه او شايع فان ثقه به ان لم يكن  
 اتخاذ ممر والافلا بان هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقله وتغير في الخ  
 سند امة ما لا يعتق في الايندا واذ بيع عتق او خصص الممر اليه بغير  
 اشتراط تعيينه فلو احتق بملكه من كل الجوانب وشروط للمشتري حق الممر  
 اليه من جانب لم يعينه بطل اختلاف العرض باختلاف الجوانب فان لم  
 يحدد من شرطه من كل جانب او قال بحقوقها او اطلق البيع ولم يتعرض  
 للمهر ومتر اليه من كل جانب نعم في الاضرة محله ان لم يلاصق الشايع  
 او بملك المشتري والامر منه فقط وظاهر قوله فان **لا يحل** له المهر اليه انه  
 لو كان له ممران مختارا بيع وقضيه كلام بعضهم في الممر المسمى وله الاتجاه فان  
 القصد ممر البايع الملك وهو حاصل بكل منهما وظاهر ان محله ان استويا سعة  
 ونحوها والاعتين ما لا ضرر فيه ويؤخذ من هذا في اختلاف العرض باختلاف

الجوانب ان من له حق الممر في محل معين من ملك غيره لو اراد غيره  
 نقله الى محل اخر منه لم يجز الا برضى المستحق وان استوى الممران من  
 ساير الوجوه لان احده بدل مستحقه معاوضة وشروطها  
 الرضى من الجانبين ثم راي بعضهم افاق بذلك فبين له مجرى في الرضى  
 آخر فاراد الاخر ان ينقله الى محل اخر مساويا **والاول** من كل وجه ولما  
 نقل القوي اقبى الشيخ تاج الدين فبين له طريق بملك غيره فاراد المالك  
 نقلها لموضع بالجواز ونظر فيه قال الامر قال من النظر ثم استدل  
 بالنظر ولو اتسع المهر بزيادة على حاجة الممر فله المالك تضييقه بالثقة  
 لانه لا ضرر حالي على المار او لانه قد يزدحم فيه مع من له الممر  
 من المالك او مارا حرك محتمل والذي يظهر الجواز ان علم انه لا يحصل  
 للمار ضرر به لكان التضييق وان فرض الارحام فيه والافلا **الثاني**  
**امكان** يعني قدره البايع حسا وشرعا **تسليمه** للمشتري من غير كبر عليم  
 كلفة واقتصر عليه هنا لانه محل خلاف **وتحقيق** وسيدكر محل الخلاف هو  
 قدره المشتري على تسليمه ممن هو عنده وذلك لتوقف الانتفاع به  
 على ذلك ولا ترد صحته في نحو نقد بغير وجوده له لعمدة الاستدلال عنه  
 ياتي في بيع نحو موصوب وصال من يعنى عليه او بيعا ضمنيا للوقت  
 مع انه يعتق في الضمني ما لا يعتق في غيره **فلا يصح بيع الفصال**  
 كغيره وطير سائيب غير محل وتخل ليست امة في الكوارة ونحو سكة  
 بيرة واسعة يتوقف اخذها منها على كبر كلفة عرقا **والاين** وان عرف  
 محله فيختص بالادى **والمغصوب** لو لمنفعة العتق للمعز عن تسليمها  
 وتسلمتها لا لوجود حائل بينه وبين الانتفاع مع امكانه فلا يرد فيه  
 شر الرمن لمنفعة العتق **فان باع** الى المعصوب ومثله الاخران  
 او ما ذكر فيمثل الثلاثة **لقد ادر على اتزاعه** اورد **صم على العجم**  
 حيث لا مونة لها وقع يتوقف قدرته عليها بالتيسر وصوله اليه  
 حينئذ ولو جهل ان في نحو غضبه عند البيع واحتاج لموته

لا يضر



اولا لانه يختص عند الجمل ما لا يختص عند العلم او طرا مجزؤه بعينه غير  
 للاطلاع على العيب في الاولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا  
 في العجز خلف المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فان عدمها خلف  
 وبان عدم انعقاد البيع **ولا يبيع** ما يبيع عن تسليمه او تسلمه  
 شرعا كخروج لئلا وقض في خاتمه **ونصف** مثلا **معين** خرج الشايع لا  
 تنقأ اصاعه المالك منه **من الانا والسيف** ولو جف بن لطلان نفعها  
 بكسرها **وخوفا** مما تنقص قيمته الباني بكسره او قطعه نقضا يحتفل  
 بمثله كسب غير غليظ وكذا راوا اسطوان فوقه شي او كله قطعة واحدة  
 من بخطين او خشب او صفوف من لبن او آخر ولم يجعل النهاية صفرا الاخر  
 واحدا اذ تنقص الباني جديدا من جهة انفراد كاحد زوج الخف  
 وهو لا يؤثر لا مكان استدراكه وكشبهه معينه من سقينة وخروج  
 كل من ج لا مذكي وذلك للعجز عن تسليم ذلك شرعا لتوقفه على نقص  
 ما يبيعه وقد نهى عن اصاعه المال وفارق بيع نحو واحد زوج خف  
 اختلاف وذراع معين من ارض لا مكان بل سهولة تدارك نقصها ان فرض  
 صديق مرائق الارض بالعلامة **تبيين** هل يقضي بخلاف الاختلاف  
 بما ياتي في نحو الوكالة والحجر من اعتبار واحد في عشرة لا اكثر الى اخر  
 ما ياتي او يقال الامر هنا واسع ويفرق بان الضمان هناك محقق فاقب  
 له بخلافه هنا كل محتمل وجعل المراءيا لنقص بالنسبة لمحل العقد وان  
 خالف سقنة بقة امثاله من بقة امثاله من البلد او بالنسبة  
 لاغلب كما لم يحتمل ايضا ولو قيل في الاولى بالاول وفي الثانية بالثاني  
 لم يبعد **ويبيع** البيع للبعض المعين **في الثوب الذي لا ينفص يقطع**  
 كغليظ الكرياس **في الاصح** وفي التفسير بطريقين موافقا لهما على شرا  
 البعض ثم يقطع البايع ثم يعقدان فيصير اتفاقا واعتقدوا القطع مع  
 كونه نقضا واحتمال ان لا يقع شرا لانه لم يلج اليه يعقد وانما فعل  
 بها الزوج وبنيهما فرق **ولا يبيع** عيني تعلق بها حق ينفذ بالبيع

لله تعالى كالتعني للظاهر او لادمي كثوب استحق الاجير حسيبه لتفرض  
 احرة قصرة مثلا او اتمام العمل فيه وكارضا اذن ما لكها في زرع  
 خرقها الماذون له وقطع شجرها واقام زرعها فلا يبيع بيع المالك  
 لها ولا رهنا قبل رضائه في عمله فاعطائه بمقابلته ما زاد من الفقة وهو  
 بسببه كاهوطا هو وذاك لتعذرا لانتفاع بها بدون ذلك العمل  
 المحترم المتعلق بها **وكحو المهر** جعل بعد القبض او شرعا من  
 غير مرتبته **بغير اذن مرتبته** **ولا** **اللقن الحائي المتعلق برقبته**  
**مال** لكونه جنيا قطا او شبهة عمدا او عمدا وعفي على مال او تلف ما  
 او تلف ما سرقه مثلا لغير المحني عليه بغير اذنه كما ارشد اليه  
 ما قبله **في الاظهر** لتعلق حقها بالرقبة ومحل الثاني ان يبيع لغير غرض  
 الحناية ولم يفده السيد ولم يختر فداءه وهو موسر ولا يصح لا  
 الحق لذمته في الاحرة وان جاز له الرجوع مادام لقن باقيا بملكه  
 على اوصافه فان باعه بعد اختباره الفداء قبل رجوعه عنه اجبر  
 على اد اقل الامر من من قيمته والارض فان تعذر فليسه او تاجر  
 لغيبته او صبره على الحبس فينسخ البيع ويبع في الجناية **ولا يضرني**  
 صحة البيع **تعلقه بدمته** كان اشترى فيها بغير اذن سيده او  
 او كيسه لمونة زوجته لا تنفصل عن الدارين بالرقبة هي محل البيع **وكلا**  
 لا يضر تعلق **القصاص برقبته** **في الاظهر** لرجاء السلامة بالعفو كرجاء  
 عصمة الحزني والمرد وشفا المريض بل لو حتم قتله كفاطع طريق  
 قتل واخذ ما لا كان كذلك نظر الحالة البيع اما تعلقه ببعض اعضا  
 فلا يضر قطعا **الرابع الملك** في المعقود عليه انما يخرج بيع نحو  
 البيع قبل قبضه **من يقع له العقد** من عاقد او موكله او موثبه  
 فدخل الحاكم في بيع مال المستنع والمحقق لما يخاف تلفه والظاهر لغير  
 جلس حقه والمراد انه لا بد ان يكون مملوكا لاحد الثلاثة **فبيع**  
**الفصولي** وشراؤه وسائر عقوده في عين لغيره او في ذمته غيره



بان قال اشترى به له بالف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي عن المالك  
**باطل** الخبير الصحيح لا يبيع الا بمالكك لا يقال عيقله عن التبعير بالعاقبة  
 الى من له العقد ان الراعي كما علم مما تقرر وان افاد ما ذكر من انه يشترط ان  
 اي الواضع كما علم مما تقرر وان افاد ما ذكر من انه يشترط العاقبة ومولا  
 ومولاه يكتفي بدخوله العقد في النصولي ومراعاة احواله فان العقد يقع  
 للمالك موقوف على اجازته عند من يقول بعينه لانا نقول المراد من يقع  
 له العقد بنفسه وعلى التقييد لا يقع الا بالاجازة فلا يرد في **القول** على  
 حيد الاضاغفة **موقوف** على رضاي المالك يعني انه **ان اجاز ماله** او  
 وليه العقد **نقد** **والا فلا** وهو قوي من جهة الدليل لان حديث عمر  
 ظاهر فيه وان اجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين هنا ان الموقوف  
**الوجه** العجوة وانما الموقوف للمالك وجري عليه في الامم وخروج  
 بقولنا ان في ذمته غيره ما لو قال في الذمة او اطلق فيقع للبائش والفضل  
 ما لو اشترى بماله نفسه او في ذمته لغيره واذن له وسماه هو في العقد  
 فيقع للاذن ويكون الثمن قرضا لغيره اذنه في الشر لذلك لخلاف نظره  
 في السلم لا يصح ان لا يرد فيه من القبض الحقيقي ولا يكفي التقدير في  
 ضمانه اذ لا بد من تقدير دخول الغرض في ملك المقترض فلا ينافي بين  
 المستلزمين خلافا لمؤيد زعموا واطالوا فيه اما اذ لم يسمه اذن له او لا او  
 سماه ولم ياذن له فيقع للبائش وان توى غيره وفي الانوار لو قال المدينه  
 اشترى لي عبدا مما في ذمتك صح للموكل وان لم يعين العبد وبرئ من دينه  
 وزاد وان جرى عليه جمع متقدمون بانه مبني على ضعف وهو جواز  
 اتحاد القايض والمقبض وانما اعتقر في صرف المستاجر في العترة  
 لانه وقع ثابعا لمقصود او كما ان نقول انما يجه تضعيفه ان ارادوا  
 حسبان ما اقبضه من الدين المصير به قوله ويرى من دينه اما  
 وقوع شر العبد للاذن ويكون ما اقبضه قرضا عليه نظيره ما يقع  
 التقاض بشرطه فلا وجه لرد نكيبه يرد على المتن وسار حيه قول  
 الماوردي

ان قال الراعي  
 ان العبد  
 ان العبد



في طائفة الجملة التفصيل ومن ثم ان في اني الصلاح في منك منه جملة زيادة  
 وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا مكان الجمع يكون  
 التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قيل فمخرج ذلك كذا حكم بالتفصيل  
 لانه المتيقن اي وان لم يقل ذلك حكم بها كما هو ظاهر **بيع صاع**  
**من حبة** او من جانب معين منها وفي طعام مجتمعة والمراد منها هنا  
 كل ما نزل الاجزاء خلاف خوارق وتوب **عليه** مسحاها المتعارفين لعدم  
 الغرر وتترك على الاشاعة فاذا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع **وكذا**  
**ان خبث صاعا** فالحل او لا جدي يبيع **في البيع** يعلمها بقدر المبيع  
 مع تساوي الاجزاء فلا غرر وتترك على صاع منهم حتى لو لم يبق منها عشرة تعين  
 وان ثبت عليه مثله او اكثر قاله الراعي ويظهر ان محله ما لم يمتزج  
 المحسوب وذلك لتعذر الاشاعة مع الجهل فللمبايع تسليمه من اسفلها  
 وان لم يكن مرئيا اذ روية ظاهرة الصيرة كروية كفا وفارق بيع ذراع من  
 نحو ارض مجزولة الذرع وشاة من قطع وبيع صاع منها بعد تغزيق  
 صيغها بما يكيل او الوزن تنفقا وان اجزاء الحو لا من غالبا وانما بعد التفرق  
 صارت اعيان **مما** لا يذلة لاصطفاها على الاخرى فصارت كبيع اجد  
 الشويبي ومحل الصفة هنا حيث لم يربد اصاعا معين منها او لم يقل  
 من باطنها او الاصاعا منها واحدهما مجهول كماله ليجعل بالمبيع بالكلية  
 وحيث علم انفاقه بالمبيع اما اذا لم يعل ذلك فلا يبيع البيع للشك في وجوده  
 وقع عليه صرح به الماوردي والعارفي وغيرهما وفيه نظر لان العبرة هنا  
 بما في نفس الامر لحسب فلا اثر للشك في ذلك اذ لا ينعقد هنا فالذي يتجه  
 انه **حيث** بان اكثر منها كبيعك منها عشرة فيات تسعة بان يطلد  
 البيع وكذا اذا باناسوا لانه خلاف صريح **في** التسعة صينية بل والابتدائية  
 وفي بيعها مطلقا ان لا يكون بحالها ارتفاع او الخفا من والوان علم احدهما  
 ذلك لم يبيع كمن يظرف مختلف الاجزادقة وغلظا لم يره قبل الورع  
 فيه احاطة اعيان بها وان جهلا ذلك فان ظن تساوي المحل او الخرف  
 لعدم



مع وجوب من لحقه النقص قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حصة من البيع  
 وما فيها البايع والفرق بين الحفزة والاحتفاظ واضح **وله** **عليه** **او** **مضى**  
**منه** **والبيت حنيفة ابو حنيفة** **او** **هذه الحفزة ذهبها او ما باع به فلان**  
**فرسها** واحصلها بعد قدر ذلك **او** **بالف** **در الفهرود** **او** **بغير** **لور** **لور** **لور**  
 باصل الفهرود في غير الاخيرة ويقدر كل من النوعين فيها وانما جعل على عمل  
 غيره الزوج بينهما وهذا الزيد وغيره لانه المتبادر منه ثم لا هنا ومن لم  
 قبل الحق لا مقدار البيت والحفزة وتبين انفس من حقه وان قلنا باع به  
 لم يذكر المثل ولا نواه لان مثل كسحق عليه نفي ان انتقل من الفهرود  
 فقال له البايع العالوانه عنده بعثك بما باع فلان فرسه لم يجد صحته  
 ونقول الحق عليه فيعتق ولا يجوز ابد الفهرود قدر لفظ المثل فيها ذكره كذا  
 زبادته في عود عرضها عن نظير او مثل صداقها على كذا فيصير من الصداق  
 نفسه ٢ نه اعتبرت زبادته لفظ نحو المثل في حوزة ذلك وخرج كخطوطها  
 المشي الى ان ذلك فيها في الذمة المعتبر كسحق متى او لم يذالك من هبة  
 الحنيفة والذهب وان جرد قدره لا حاطة التحين برفقته مع امكان الازد  
 قبل ثلثه فلا غرر **وله** **بائع** **بقدر** **دراهم** **او** **دنانير** **او** **غير** **شئ** **موجود** **والبيع**  
 وان غير او بعد ما اصيله ولو من جلا او في البلد جلا او من جلا الى جلا  
 نقله اليه ليس قبل مضي الاجل بطل وان اطلق **في البلد** **اي** **بلد** **البيع** **مستور**  
 كان كل منهما من اهلها ويعلم نفوذها لم لا علم مقتضاها اطلاق **نقل**  
**عالم** من ذلك وغير غالب **لعين** **العالم** ولو غشوشا او ناقص الوزن  
 لان الظاهر انهما له نفي ان تفاوتت قوة انواعها او رواجها وجب التعيين  
 وحرر النقل للعالم والمراعاة هنا مطلق العوض اذ لو غلب الحمل البيع عرض  
 كغلو وسخطه تعين وان جبه وزنه بل لو اطرده عرفه بغير تغيير بالدينار او  
 الاشرى في الموضعين اصالته للذهب كما هو المنقول في الاول وقاله غيره  
 في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلا حيث لا يطلونه على غير ذلك  
 انصرف ذلك العدد على الاوجه كما اقتضاه تعليلهم بان الظاهر انما

قوله

كتاب

اراد بها الغالب ولو ناقصا لم يرد **كتاب** **الاذن** **في** **حمل** **قوله** **لو** **علقت** **الفلو**  
 حمل العقد عليها على ما اذا عبر بالفلوس لا الدراهم وقوله ان الصبي  
 لا يقرب بالدراهم عن الدنيا حقيقة ولا يحازر اجل على ما اذا لم يطرده  
 تلك المراتب المجموع رد ما قاله بانه مبني على ضعف وانما لو بيع بعينه  
 فانه درهم من صرف عشرين دينارا للبحر بنوع الدراهم وانما عرفها  
 بالبقوم وهو ينضبط ومن ثم صح ما به **دراهم** **البلد** **التي** **قيمتها** **دراهم** **من**  
 عشرين منها **دراهم** **لانها** **معينه** **جديدة** **ولا** **باني** **ذلك** **ما** **صروا** **بيني**  
 الكتابة التي يدراها ان السيد لو وضع عنه دينارين فو قال اردت  
 ما بين يديك من الدراهم **صح** **وان** **جهدا** **ويجوز** **ذلك** **في** **شرا** **الدولاب** **لان** **في**  
 الخط من بيع لا معاوضة فيه فاعتبرت في الدنانير **او** **نقل** **الدينار** **او** **غير**  
**اخر** **ان** **لم** **يجب** **احدها** **وتفان** **واقية** **او** **رواجا** **استوسطا** **التعيين**  
 لاجد على العقد لفظا ولا يكفي فيه وان اتفقا فيها خلاف نظيره في المبيع  
 لانه اوسع منه فيشكل عليه الاتفا بعية الزوجه في النكاح كما في الاصل  
 بل في بان المعقود عليه لم ضرب من المتعة وهناك ذات العوض في  
 كونهما لا يختلفا وان كان مبني النكاح على التعبد والاحياء اتم من  
 غيره فان اتفقا فيه وردا جلا لم يشك في تعيين اذ لا عوض يختلف في  
 الكثير ما شئتما وان كان اجد على صحها والاخر مكسرا ولو اقبل  
 السلطان ما وجب **للعقد** **بيع** **او** **اجارة** **بالنص** **او** **الحمل** **بان** **كان** **هو** **العا**  
 حينئذ او ما يقرضه مثلا وان كان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له  
 غيره حال زاده سقره او نقص او عجز وجوده فان فقد وله مثل وجب والا  
 اعتمدت قيمته وقت المطالبة ويحوز التعامل بالمعشوشة المعلوم قدر  
 خشية او الرأفة في البلد وان جبه قدره حاسوا الا كانت له قيمة لو انقرو  
 لم لا استهلك فيها لم لا ولو في الذمة قال الجمهور لان المقصود رواجها  
 فيكون كسحق المعاجين اي المجهولة الاجزاء ومقاييرها وانما بيع صح  
 ثواب المحدث نظر الى ان المقصود منه التدوير وهو مجهول لانه لا يرد

قوله



لا تخلط

نحو حتى يخلط الجوز بالمقصود وكذا يقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء  
ونحو المسكه المختلط بغيره لغير تركيبه لعدم ثبوت الزجر فيه ان الماز لو  
قصده خلطه باللبن نحو حوضه وكان بقدر الحاجة لم يأنه حينئذ  
كل ما غير المسكه للتركيب وفي عدم صحة السبا والعرض في الجواهر والمخيطه  
المختلطة بشعر مع صحة بيعها معينه واذا حازت المعاملة او اختلف  
الان في بيعها على المعتمد الاخذ المثل حينئذ فان غير ذلك يوم المطالبه  
الان علم سبيلها الموكب لها كالغصب فيجب اقصي قيمها والا فلا فيجب  
قيمتها يوم التلف وحيث وجبت القيمة اخذت قيمة الدرام ذهباً وعكسه  
**وبع الصبرة** من اي نوع كانت **المحمول** **السيحان** والقطيع المحمول  
العدد والارض والثوب المحموله **الدرع** **كل** بالنصب على القطيع لا يتباع  
اليدليه لظواهر محلا لان البذل يبيع الاستغناء عنه اما بطل الاستئجار  
بل شرطه عدم اختلال العلم لو حذف البذل واما بطل الكل لظواهر حذف  
المعمل منه عند ان ماله وعينه لا لا خفن لان الشرط ذكر كل من الصبرة  
**بدرهم** **وحيث** فالتقدير على القطيع ويبيع ببيع الصبرة بالدرهم  
مع ذكره كل صاع بدرهم عفت ذكرها ووجه التفسير ببيع المعينة بزمان  
توهم من عدم العلم بها لثبوتها وحيث ان الثمن كايديده تعليل الذي  
**تبيع** **بما** **قررت** به وجه النصيب بزمانه **الدرع** انه على المفعول  
ثابت وواضح انه لا يبيع له لانه غير المفعول الاول الذي هو الصبرة في المفعول  
واما غايته انه تفصيل له ولعلم انه يثبت عليها تقديره لا بد من ذكرها  
اعني الصبرة وكل صاع بدرهم انه لو اقتصر على بيع كل صاع بدرهم اى  
واشرا الى الصبرة بخويده لم يبيع وهو ممتنع ويؤيد ذلك ظهور بين الصبرة هنا  
وعدمها في بيعك من صبرة تائه في هذه لم يصف البيع لجميع الصبرة بل لبعض  
المحمل للتعليل والكثير فلا يعلم قدر البيع حقيقة ولا خفيته فلا في سبيله  
المن وحيث قد ثبت بعضهم العلم في صورة الاقتصار المذكور غير صحيح  
اسم مع خلفه في الاشارة الى اخره لانه فيها لم يصف البيع لجميع الصبرة

كانت

وهنا لا

بيع

بيع وبيع

نه فاعلم

نه انه مفعول

ت

شارة

الصبرة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين البيع ومثل ذلك الا  
غير مفيد تعيينه لانه هو واضح ويؤيد من الفرق المذكور صحة بيعك هذا  
الصبرة كل صاع منها بدرهم لا يضر ذكر من هذا لان اضافته البيع لجميع  
يلقى النظر للشعور الذي يفيد ويؤيد ما افاده ذلك الفرق ايضا ان  
محل البطلان في بيعك منها كل صاع بدرهم ان يؤى من البيع من او  
اطلق بخلاف ما لو اراد بها البيان لبيع لان التقدير حينئذ شاعره  
تمامه **طالع** اوراس او ذراع **بدرهم** **للمساحة** **المسح** وحيث ان الثمن ثابت  
تفصيله فلا يفرق البيع لظروف مشاهد او بغيره في اذ اخبر بعض  
صاع ببيع الصبرة بزمانه من الدراهم وفارق بيع القطيع على مشاة  
بدرهم في بعض مشاة فان جرح باقيها بغيره فان البيع يبطل فيه بانه  
يقتضي في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه الى القيمة مما لم يتسامح  
به في التوزيع على المقوم ومن ثم لو قال بعتك هذا القطيع او اشيا  
مثل ذلك **بدرهم** لان فيه توزيع الدراهم على قيمتها ما وهي مختلفة غالباً  
فلا يبيع المحمل **ولو باع** اى الصبرة وشيها ما ذكرناه **بانه** **بدرهم** **كل صاع** **بدرهم**  
اوراس او ذراع **بدرهم** **للمساحة** **المسح** **ان** **خرج** **بانه** **لما** **وافق** **الجملة** **التفصيل** **والفصل**  
ما به بل اقل او اكثر **لما** **بيع** **المسح** **للمساحة** **المسح** **بدرهم** **كل صاع** **بدرهم**  
وضلا بان لا يكون على الصحة وبانها في الحق لا تعد بل ان خرجت زائدة  
قلنا ياذن المشتري ولا خيار للبايع لرضا ببيع جميعها او ناقصة خسر  
المشتري ولا خيار للبايع لو شاء ببيع جميعها او ناقصة حينئذ **المسح** **بدرهم**  
احاز في القسط ويؤيد ما لو باع صبرة بر بصيرة شعور ما بانه فان البيع  
وان لا يوزن احداهما ثم يوزن الاخر او الاخر ثم يوزن الاول بان الثمن هنا حيث قسمته فاما  
على هذا صار من اختلاف ثم يوزن ايضا ما بانه وفيه خصصا لما قبله وبين ان البيع اذا كان  
بانه في وعده لا ينافي في الصبرة بزيادة قيمتها في المثل ما هنا فان الزيادة او النقص قلبي في قوله بانه  
او كل صاع بدرهم بطل ويختار البايع الزيادة والنقص ايضا في بيعك هذا

قوله كايديده  
بيع الشخصيات  
وقوله اورد بان  
بخصتم صبراً

اشياء

فلا غرر

ان

ان

ان

ت

ت



































































وحي ما فيه من موضوع نحو **الواع السبع** كسب الجور والبيع الاب والجد مال فلفه  
لفظه وعكس المعنى بين البيعان بالحي ان مال شرقا او يشرق احداهما للآخر اضر يفسد  
يقول بالانفسد بالان والى ان لا باللفظ والاقال يقرب اليه وهو لا يفسد لان الفسد  
استثناء القول من عدم الشرق او جعله غاية له لا غير انه لم يصادف في وجوده كلفه  
نصيب الشرق ولم يبال ببقا الا بهام شرح البخاري حيث حرم زواج وراثة مال يشرق او يغير  
على الآخر الزا وحرمها وخالف فيه اليه فعلقها بالكثره فغيب لاصلها قال ابن عبد البر  
من ثم ذهب كثير من ائمتنا الى بعض التي بنفسه وزعم الشيخ لعل اهل المدينة خلافه في منع لا  
ن علمه لا يثبت له شيء كالحق في العسل فلان ابن عمر في الله عنهما من اهلهم وهو وادى  
لجودت كان يعلل به **الاشقي والطعام** قال **الطعام** في قوله ان الفسد ينشئ الى ان  
عبد الله انما اندفع ما قيل كين يثبت مع ان الاثمة شرط فلا افضل من خياره على ان هذا  
غلقه مما مر فيها بالمعلوم منها انها لا يقع ان احداهما افضل  
بيع الثمن من ثمنه فانما لا يفسد للفق وكذا السيرة على الاوجه **السلم والتولي** **والشركة**  
بيع وشبه البيع القضي وكسبه المراد بخلاف غيرهما ولو بالشرط لان **السلم** من غير عليه  
**سليم المعاوضة** بخلاف **سليم الحطيم** فانما في الدين ابراء في العين عليه ثم صلب المعاوضة على  
المففعة اشارة ولا يرد ولا يرد سبب في عدم الخرافة وعلاوة التمسعاوضة ولا يرد ايضا لان  
معاوضة غير مخفية وقد علم من سابقه انه لا خيار فيها **ولو اشترى من احد عليه** **تأجيل** **او فسخ**  
**قال قلت** انما اذا كان الخراج لهما **الملك من الجار** **او سخر** وهو لا يرد **الجار**  
**في الجار** **او الامانة** **وان قلنا** انك **المشقة** على الضيق **البيع** اذا لم ينع منها ايضا السيرة  
اليه **دول** لان تخفيته منك لم لا لا يمكن من ازالة وان يترك عليه العقد فليس على احد  
الثاني لحن البائع في الاول وباللزوم يثبت عقده عليه وان كان البائع حتى **البيع**  
**في** **مالا** **المعاوضة** فيه كوقف ولا عقد جائز ولو من جائز كرهى نعم ان بيع واقعه قبل  
الشرق ممكن فصح بان يبيع البيعة فيمنعه وهو نجا وممان وكان في شركة وقوفه وقرفه  
عارية الى الاختلاف في الاقي **الاول** لان المعاوضة فيه **البيعة** لان المعاوضة فيه  
**البيعة** **على المعاوضة** لعدم المعاوضة اما التمسع فلان النسخ ما عودته فغير او اما النسخ  
يعد تخفيسه غير الجليح المعاوضة في ابتداء **البيع** **البيع** **او** **سخر** على العقود  
التي































[illegible]

السيرة  
كيفية  
النقد  
للوحة  
للكاتب

[illegible]

عاشقانه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١































البَدَلُ 2

لانها في الحقيقة مسلم فيها فينتدب ذلك الملاقاة مع الاستدلال عن الثمن فان استدلال  
 هو اتفاق علة الربا كدراهم عن دنانير **استدلال** فيقول في المجلس  
 لا يشترط تعيين المدة في القدر المستدال بان يقول هذا هو الذي وافق  
 القيمة وكذا لا يشترط تعيين المجلس **استدلال** ما لا وافق في القلة للربا كقول من دنانير  
 او اذ لا ربا لكن يشترط تعيين الثمن في المجلس قل كان ينبغي ان يقول كلاما عن دلائل  
 الثوب غير بدوي بطلايع ان يقال انه لا يوافق الدراهم في علة الربا التي وليس بدوي لا  
 ملاقيها على كل من ثوب او قماش بدويهما عالم يتوافقا في علة الربا وكان غفلا فيقول  
 ان السالبة تصدق بنفي الموضوع **ولو استدلال عن الدليل** ان يشهد خلافا لما لا  
 المتخصص ملكا وان حاز الفرض **مستدلل** في الصريح فيها ويلزم من ملكه لها كذا كذا شوب بدوي  
 يورثه فليقع الاستدلال الا بعد من الفرض دون غيره **وما قيمة** يعني يدل **النتيجة** من  
 قيمة الموضوع عند التلقي بدويها كان قد في الحكوة حيث يجب **ما رتب** الربا فلا ينظر  
 زيادة تبرع بها المودع بان لم يجعل في مشابهة شيء وذلك لاستفراة ويلزم هذا العلم القدر  
 لربا خيرا لما كان اخذ ما قاله في مسألة الكيل لينة لان القيمة الاسقاط لا تحققة المعوضة  
 فاشترط بعضهم تحذو الزنة عند قضا الفرض وان علم قدره غير صحيح **في استدلال** في القيمة  
 تعيين **الفرق في المجلس** من انهم ان تفاقم علم الربا اشتد فقيمة الاستدلال في تعيين  
 السبي وكونه حالا ورده الاذن بان يدل على ذلك لا يكون الا بالادعاء في مراده انه لا يجوز  
 ان يشهد **لأنها** موصلة **فهم** انهم مثله وادع ودانته ثم استدلال **لأنها** ادعى او علمه  
 وقيس البدل في المجلس حاز كما هو ظاهر كلامهم ولا نظر في ذلك من قاعدة مدعي المار انهم  
 لا يخرج من الدين وان يقع فيه البطيخ والمال اذ لا يرون في القدر المعوضة في المستدعي عند  
 شتم المتحقق المائكة ومن قالوا الواسع ان الذي درهم ونهين وديار اذ مدعيه بالي درهم بال  
 اذ لا يرون في حقه في تقدير المعوضة فيجعل مستوفيا لادع اللعين ومناضاهن الدنانير  
 الا في الاخر خلافها اذ اكانه الا في المجلس معين لان الاضاح فيه حقيقي في الاجزاء المستدعي  
 فكانه باع الذي درهم ونهين دينار بالي درهم وهو متبع لان من صور مدعيه كاسر وانما  
 الصريح في التخصيص ان معنيهما اقتضاه كلامهما وصرح به جميع مستدعون لان الصريح من الدين  
 على بعض ارباب البعض واستيفاء الباقي فهو صالح حليطم وهو يصدق في الاعيان ووقع في  
 كلامها

كلهم في الرقة في الرقة كس وراهم لسنون منها حرة والاربع اقل منه واليكش  
او اكثر والقيمة لم يخذ خالف ذلك وعندنا المثل الصادق للخالفة فلفظ له فان قلت  
فالمشروط الفرض والمجلس قلت يخرج عن ربا اليد وانما راعوه دون ربا الفضل لان في الفا  
عده انما يشاء عن المتأخره ومراتب الاخره لها وانما ربا اليد فينت له عن التمكن من القبض  
ثم تركه وهذا لا يقتضي اسقاطه فقام له **بيع الدين** ولو بعين **فرضه** عليه **بالرأى القهر**  
**بان** معنى كان **بشتر** **محمد زيد** **بابه** **لعل** **عمر** **وعمر** **عن** **سليم** **با** **والعقود** **ما** **الرهن** **فرضا**  
واصلها **والقهر** **من** **جواز** **ه** **بعين** **او** **دين** **بشرط** **السابق** **واقتضا** **راين** **يونس** **وغير** **على** **العين**  
سواء **كما** **اشار** **الى** **السبي** **في** **ذلك** **قولهم** **لا** **استمر** **او** **كس** **عن** **هذه** **عليه** **وهو** **لا** **استبدال**  
السابق **وعلم** **ان** **كان** **الدين** **حالا** **استمر** **او** **الدين** **عليه** **سواء** **عليه** **بيعه** **بكم** **او** **يكن** **في** **اقتضا** **له**  
كلية **لها** **وفي** **اقتضا** **من** **كلام** **ابن** **الرقة** **والا** **لم** **يصح** **تحقق** **البيع** **حينئذ** **ان** **اقتضا** **عمله** **الربا** **استمر**  
قبض **الدين** **في** **المجلس** **والا** **فلا** **يقتضي** **ما** **المجلس** **نظرا** **من** **الاستبدال** **في** **الملاقاة** **الشيء** **من** **كان**  
القبض **استمر** **المجلس** **قبض** **على** **الاول** **لهذا** **فقد** **تصريح** **ابن** **الصالح** **ونقض** **كلام** **ابن** **الافرنج**  
**بما** **من** **القبض** **الاول** **الربا** **بالباع** **مطلق** **المقابلة** **والا** **لم** **يوافق** **تمثيله** **فما** **لم** **لو** **كان** **الر**  
**يد** **وعمر** **ودين** **على** **شخص** **فما** **يد** **عمر** **الدين** **بيعه** **او** **كان** **لعل** **للمحصر** **دين** **فاستبدل** **عنه**  
**بما** **اخر** **بطل** **الخذ** **للمحصر** **عنه** **وقبضه** **المجلس** **لا** **انقضا** **وتحكي** **فيه** **الاجماع** **والنهي** **عنه** **كلمه**  
**جمع** **وضع** **اخرون** **والاول** **ما** **جاء** **في** **اجماع** **ابن** **الربيع** **دين** **بيدين** **وقبض** **غير** **المقول** **من** **الغبار**  
**وخذ** **كالارض** **وحا** **فيها** **من** **عقودنا** **وعلى** **ولو** **بشرط** **قطعه** **فقد** **وسبعة** **قبل** **او** **ان** **الجزء** **والا**  
**لهي** **مختلفة** **فلا** **يدين** **نقلها** **ومثلها** **الزوجه** **حيث** **تختص** **ببيع** **في** **الاراض** **ان** **اقباض** **ذلك**  
**فليس** **المشتر** **فلفظ** **يدل** **على** **بأن** **البائع** **وكثير** **من** **النقل** **في** **تسليم** **مفتاح** **الدور** **اليد** **ان**  
**ويجوز** **وخل** **في** **الباع** **كما** **هو** **فما** **هو** **عدم** **ما** **هو** **حتى** **او** **شرقي** **لان** **القبض** **لم** **يخذ** **لغة** **والاشتر**  
**نح** **كلمه** **العرف** **وهو** **فان** **ين** **بها** **وما** **يأتي** **اربا** **اقتضا** **ما** **ظهر** **لهم** **فلا** **ينبغي** **تجربان** **في** **الملاقاة** **في** **الدين** **ذلك**  
**على** **الافتراق** **هل** **العرف** **كذلك** **او** **لا** **والا** **يقتضي** **ذلك** **شروط** **فلهذا** **منه** **غير** **المشتر** **من**  
**البائع** **والمشتر** **في** **الموصى** **بالمنفعة** **والغائب** **كما** **اعتمد** **الاذعن** **وغيره** **وعلم** **المن**  
**الاذعن** **من** **اخذ** **بمجموع** **الاقتضا** **اعل** **البائع** **عمل** **بالعرف** **لأن** **التفريق** **هنا** **حالا** **وبه** **خالف**







































قطعة من القشرة التي وشيخنا قال وشيخنا اس اوعيت في المظلمة التي جرد فيها الظلم فلا تمان  
قال ان لم يكن له القشرة التي وشيخنا لم اترك شيئا من قطعي مع القشرة التي وشيخنا  
في الفرق بين الاو وبعيد لانه لا يتصل عنها القشرة عادية فتكون بالظن ان شيطان  
الوجود وشيخنا في ان ذكر المسافة للعالم الاول والآخر ما يتصل عنهما اذ ان  
العالم كالمرة وما لا كذا لا يصل فيسبح ان ما صرحوا فيه بانه للعالم بديل عنهما وما لا  
**ووجه التوفيق** لا يفيض الا في المصنفين في الربيع وقد خرج وجه انه لا يفيض في الربيع  
لثبوت دور التوفيق وبرد بان حيث كان للشيء من رقة رقة كان ثابتا لا يتصور ان  
ومن ثم دخل ورق السورج الراجح ويؤيد ذلك انما في البيان المتعلق من الماوراء  
الرواني في ورق الخاء ونحوه عدم الدخول وعللنا بانه لا يولد غير الذي خلقه  
وبدليل ان ما لم يكن كالمصنفين بديل رقة ولا يدخل رقة السليمة اذ لا يولد الا في رقة  
نقل الخبرين عن اهل الحق ان التوفيق اسم الله والفرق واسم الله والفرق واسم الله  
الفرق ان التوفيق اسم الله السليمة التوفيق وعدمه عنه بانه اسم الله الراجح  
لك الان حيث انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
وقال في التوفيق التوفيق او قلنا ووجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
**الجابي** منها وعنده للثبوت الذي هو المصنف غير انما شئت انما شئت انما شئت  
كالمرة اما الى انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
المتعلق خلقه في شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
انما شئت ونوعا في شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
**بمعنى** رقة وبانما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
الثاني رقة وبانما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
مع خلقه انما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
او قلنا في شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
في شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
المتعلق خلقه انما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
نلا يمكن

نلا يمكن قبضة الا حاد فيل احد ذكرك وقياسه انما لا يصح شئت انما شئت انما شئت  
شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
بمعنى رقة وبانما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
الثاني رقة وبانما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
مع خلقه انما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
او قلنا في شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
في شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
المتعلق خلقه انما شئت روجه انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت  
نلا يمكن















**والماء ما يورثه من شرا وزرع من غير شرط قطع او قلع او اصيل بل كل الشراج**  
**لزم تنقيح** ان كان ما ينسب الى اوان الخبز **خط الخبز** **وماءها** **وماءها** **وماءها** **وماءها**  
 الثاني **المنطق** لان من تنقية الشجر الواجب شرطه على المشتري سبط البيع اما مع شرط قطع او قلع فلا  
 يجب كما يجب السبكي الا اذا لم يثبت قطوعه الا في زمن طويل يحتاج فيه الى تنقيح على الا  
 جهة اخذ من قلعهم المذكور وان نظر فيه الاذرع واما اذا لم يكن الاصل بان يباع الشجرة  
 فكل شجرة فليجب ايضا لا قطعها او قلعها **وتم في تنقيحها** **وتم في تنقيحها** **وتم في تنقيحها**  
 المنطق بها كما مر بيان ان يبيع ما يورثه او ان الخبز يشترط فيه على قلعها **وتم في تنقيحها**  
**منها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
**فان يورثه من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 بها في سلم ان يورثه عليه سلم اسر بالصدق على من اسبب في شراؤه ولم يقطع ما حقه  
 من ثمنها في ذلك لم يورثه الجورج اما في الاصل او على ما قبل القبض فالحال ان يورثه  
**منها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 الشجرة ما لو كان ان يملكه بخلافه او يورثه او ان الخبز لا يورثه في نفسه فليس بها  
 قبلها **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 ما كان الشجرة **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 للشجرة **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 انفس القطع كما ان **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
**لكن** **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 بعض اخر يكون من ثمنها **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 او يخرج بعد بدو الصلاح وهذا ما يندرج تحت الاصل او يورثه في نفسه فليس بها  
 القطع والبقاء مع الاطلاق او مع **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 ان يورثه **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
**قطعه** **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 حتى يقطع فكلما يورثه **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 الا ان كان او جهل فيه الحال **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**

بالطريق

بالطريق الا في فرع المقابل فذلك منقطع وان كان المصنف في بعض اشياءه والمال في شرا  
 ونوع انه المذهب **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 قبل الشليم ومنه يورثه انما مال عليه كلام الرافعي انه خيار عيب فيكون قويا و  
 لا يورثه على ما لم يصدق حد العيب عليه فانه لا يورثه الا في نفسه فليس بها  
 الرغبة فيه حيث وقال **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 للوقت **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 انفس القطع كما ان **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 او يخرج بعد بدو الصلاح وهذا ما يندرج تحت الاصل او يورثه في نفسه فليس بها  
 القطع والبقاء مع الاطلاق او مع **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 ان يورثه **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
**قطعه** **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 حتى يقطع فكلما يورثه **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**  
 الا ان كان او جهل فيه الحال **من ثمنها** **او يبيعها** **من غير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط** **سقط** **بغير شرط**

بالبطريق



































































































الحق

٥٠

ملحاً

تحت

قضاء

[illegible]

卷一







آدم

الحيث

2

5

حقائق

عن غيره **وإنما المرهون** الذي يقر بها عيه ومنها الجرة حفظه وسقيه بعد اذ هو  
ورده ان اتيه **على الرهن** ان كان مالكا والافعل المغير او الموكف لا على المثلين انما  
الاماشد الحسن البصري او الحسن بن صالح وهو من مخرى الطهرين كتب بفقته اذا  
كان حروفا وغيره **على ما لم يقر** لان حيث امكك لان لم يقر سقي زرعها وقماره  
داره والحق المتعلق بالخصاص بل بالروح وإقام يلزم الموصى عارة لان ضرر المثل  
يريد دفعه شيئا لا يرام **على الصحيح** ولا خصاص المطلق بهذا المقيف على ما قبله ولم يقر  
عنه من حيث الخلاف بل ولا من حيث الحق كما قرره ان رعايته حق المثلين ارجت  
عليه ما لم يوجب عليه حق المالك وحق الله تعالى فاندفع باللائسوس ومن بعده  
**والاعتناع** الرهنين من بطلان **المرهون** **لكنه** **وحياته** بخلافه ليس على حفظه  
لكنه لا يوجب عليه كسائر الادوية كما افاده منعه لان البرء بالدواء غير شيقين ومن  
وجوب النفع وكما عالج بهاء وقطع به متاكدة ولحق ان غلبت السلامة على النفع ومن  
خشان ولو لكبر وقت الاعتدال حيث لا عارض به بخلاف من الختان معه وكان يشد  
عادة قبل الجلاء ولا يتقصر به اليقظة وبهذه الشرط يلزم من كلامه الروضه وغيرها  
**وهو اما قوله بعد المثلين** فلا يميزه الا بالثمن كالوديع لا بالصحة لا يتحقق الرهن  
على ارضه لم غنم وعلمه خضه ومعنى الاتيلاق ان يملك المرهون عند تأخر الحق والا كبر  
غلفا يتلف الحق يتلفه فوجب عليه ما ساءوا الغنم ضد الثمن من غلفا يتلف كما يعلم  
وتروا به صحيح الرهن من رهنين من ضلوا كما هو عرف لغية العرب في قولهم  
الشيء من فلانة لو غلفا عن ثوب كتاب فاكلته الارضه او جعله في حقل هو ضلنا به ضمه  
لغيره ومران اليد الفاسدة لا تنطبق بالرهن امانته **ولا يسطر بثلثي من دينه**  
لغيره **وكم فاسد القود** اذا صدر من رهنه **كم فاسد** بالرهن **وكم فاسد** بالرهن  
صحيح وانما احتج بالرهن بعد القبض كالبيع والرهن ففاسده او في العدة كالرهن  
ن وانما جازى الموصوب ففاسده كذلك لان اتيان اليد عليه باذنه اياها ولم يقر  
بالدين ضمانا او ايراد التشهير فاصل الرهن لا الضامن فلا بد كون الوكيل مستخبر  
لموكله فاسدا لكونه الاجرة عليه وفي الصحيحه على موكله ولا يوجب الفدر فلا بد كون الموصوب  
البيع مقبولا وانما لا فائدة في دفعه نظيره مخرج به بالثمن وفاسده بالبدل والرهن يمثل

2

2











































كلام الشيخين انه لو ادعى عليه مال لم يرد في الحق فكل واحد من المدعىين انما يدعى بالمال  
دونه كالانفراد **ان اسند وجوبه الى ما بعد الحق** اسنادا متيقنا **او اسنادا**  
**مطلقا** أي انشئ بعبارة او غيرهما **فليس في حق المدعى** فلا يرد في حق المدعى المثل في نفسه بل في  
الاطلاق في حق المدعى المثل في نفسه وهو دين معامله وليس على المدعى ان يرد في حق المدعى  
مطلقا من انشئ عاقل الحق وبعده قائم لا يشل هذا ايضا انشئ على المدعى المثل في نفسه وهو  
اسناده لما بعد الحق كماله الروضة ان تعدد مراجعته والاقبال في نفسه وتحياس العمل في  
مسئلة الحسن ايضا **وان قال عن جناية** ولو بعد الحق **فليس في الحق** لعدم تعريف الشرع في علم ما  
حدث بعد الحق فتدبر عليه كانه قد ما امره قبل فلاحه والاصل ان ما وجب عليه بعد  
الحق ان كان برضى مستحق لم يبلل ولا اقل فقام التمسك فان قلت قوله لم يبلل في انشاء  
ابن الصلاح بان لو ادعى عليه وجب بعد الحق واخرى قد ردت على قوله قبل ويطلب شيئا عسا  
**قلت** شيئا على قوله قبل على انه بالنسبة الى الحق لا الى الفاعل وتترتب على ذلك قوله عليه  
ويطلب شيئا عسا لان قد ردت على قوله شرعا يستلزم قد ردت على قوله شيئا والردون **وله**  
**ان ترد ما لا يمكن ان يشترط** قبل الحق **كانت القسطة في الرد** او استوسم الرد من غير ما صرح  
به الامام لان من توافيق البيع السابق مع انه اخطأ ولم يرد في حق المدعى لان لا يلزم  
الاكتفاء كما في بقية الظاهر بان هذا ايضا وانما الرد الذي لا يلزم به رد في حق المدعى  
خطا عليه وانما عاقل اسالك مريض ما اشترط في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
من انشئ في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
اسالك اشترط في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
القد ردت في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
كله اشترط في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
الرد يرد عليه مما انا بخلاف ذلك لان رد المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
التعب في الفرق **والرد في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى**  
سائر الاكساب وان زاد المال على كد يرد **والوصية والشرع ان حياء** وهو  
الرجح كما ورد في زيادة هذا اليه على ما افترضه المظالم ومن نظره في  
مستوى وذلك لان مقصود الرجوع في الحق الى اهلها وذلك لا يتحقق بالوجود نعم لو  
ذهب

تعب

لو ذهب له بعضه او اوصى له به وتم العقد عتق عليه ولا يرد على المدعى خلافا لما  
نظمه لروان فكذلك في حق المدعى **والاصح انه ليس له ان يرد** ان المظالم في ذلك ان  
**يفسخ** وينتقل بعين شاعرا **ان علم الحال** لنفسه **وان جعل فلم ذلك** ولم ان يرد  
مستحق لغيره **والاصح انه انما يمكن التعلق بها** لعدم لا يخرج التمسك بالحق لان  
ويحدث بعد الحق برضى مستحق فان فضل شي عن تيم اخذ والا انظر اليه  
اما ما وجب للمرضى مستحق فيزاد به وفي شئ يمكن قبيل وفي كل نقص او التمسك  
بغيره او يمكن له التمسك والاحتجاج لرد على التمسك في يمكن كما هو واضح **فصل**  
في بيع مال المظالم وشيئا وتوابعه **اما رد الباقي** ارضى بغيره **فليس له ان يرد**  
لأنه على ما لو يفسد بغيره له بغيره **فليس له ان يرد** على المظالم **بيع مال** بغيره  
الحاجة **فليس له ان يرد** على المظالم **فليس له ان يرد** على المظالم **فليس له ان يرد**  
لهم كذلك ان راد مصلحي لتضرر المظالم بطول الرجوع في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
الاستحالة في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
بالناظر ولا يتولى نفسه او ما دونه **بيع شيئا** في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
فقد وعده ولو يعلم ان يرد في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
يقسم لهم حتى يثبت عند التمسك ولا يمكن البعد لان نقص حكمه في حق المدعى في حق المدعى  
اليه وطلبه فصله مع الوجع قبل هذا على يد مجردة وترجع السبب بان الصلاح  
الاكتفاء باليد على ما اذا انفق اليه انفق طالت مدته وحل عن شائع ولو كانت  
العين بغير التمسك او الوارد في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
كما صرحوا به ويشط ما ذكره يكون التمسك بالحاجة او الحاجة في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
تصرف القاضى في غير هذا الحق ايضا ويراد غير المظالم لا يتعين فيه تولى الحق في البيع  
بل لبيعهم واجازة عليه ولو عين المدعى احد في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى  
بين القضاة مكانه في عليه وعليه دين معامله وجانية وغور فيقدم الاول لان  
لغيره تعلقا في تقدير الرجوع وهو الرتبة ثم الثاني لان مستقر رتبة في مقدم با  
لرطوبة ويحق عليه فيقدم با رتبة الجنابة من رتبة العبد الحائى والحق بهما في  
ركني من حسن لغيره ضرورة وخياطه حتى يقضى الاجرة ويستحق حتى فورته كثر







لو تطلب جميع وعلمه بجل افناء التلقين من بعده فانه بين الحاكم والغير بجماعة و  
ذلك لان تصرف الغير في ما كوكيل فان تنازعا جبر المشتري على التسليم او لا ما  
ما لم يكن نائبا لغيره فيجب ان على الاجرة واستثنى الاذرع بالوراء لغيره يحصل  
او مثل الثمن عند القسمة فالاحوط بقاؤه في ذمه لا اخذه ولعادته اليه وان اقره  
الزكشي بان ان كان من جنس من ثقاته والا ورثه حصل للغيره فلم يحصل  
تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بان الاحوط بقاؤه في ذمه وان لم يحصل ثقا  
قد ولا عتاض فيه الاستثناء على انه غير مبيع ومع الموافقة كما نظر في قبض  
قبض الثمن **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
الورثة المدعى عليه كما يعلم مما ياتي في الدعوى وما **قوله** قدما ان لم يطلو  
الا وجوب بين الغرماء نسبة ديونهم لثابتة للبركة **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
**قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
في التاخير ويقدر ان ندبا للوجوب فيما يظهر لموسر امين غير عامل وجده وفدا رضا  
والغرماء ولا يجوز ان يبيع المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
ابتداء بقبضه لان بقاءه بيده منهم تاوحت الاذرع ان اتيه بفترة مشترطين  
موسر او من اخذه منهم واقرضه لثقله وعليه فلهذا مستأنس من الثمن لبيضا  
**تلك** عند القسمة **قوله** عن لهما الغالب المراد عدم تكليفهم الا بالثمن **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
**قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
من الغرماء عالما وليست استحقاق الغريم لما يجتبه في الغية بغير ظاهرك مع ا  
امكان امرائه ولا كونه الدارق **قوله** قد خسر غريمه شارك بالحملة لانه المقصود  
بحصل بذكره ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو مشرك على غيره من الكل سادة نصيبين  
لكل عشرة غريمه بانه يرجع على كل شئت ما اخذه فان كان احد هاتين اثنى ما اخذه وهو  
مستحقا لثمنين الاخر عشرة وكان ما اخذه لثمنين فاذا ايسر المثلين اعتداه لثمنين ما اخذه  
واقساه نصفين والحق بذكره بوزن ماله قسم الورثة الزكشي فلهذا **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
بعضهم ففعل ما مع الموسرين كما كلفها فبأخذ الدارين كل ذمتهم اذا ايسر القسمة  
عليه بقدر حصته قال لانه الدين لو عمل ان يحكمه البابين فكذلك اذا ظهر انتهى **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص

لو قسمت بين غرماء قطي غريم فكما هنا ايضا ولو قبض الحاكم حصته غائب فالتفت تحت  
يده لم يرجع الغائب على بقية الغرماء شي ولم تنقض القسمة لان الحكم ثابت عند القبض  
ولم يزل بالورثة ناطق بميت المال حتى من تركته ثم ظهر صاحب وتقدر رد ما حصل  
لبيد المال فيحصل على جميع الزكشي ثانيا وتنفذ القسمة ويقسم في ثلثها كما لو عتقت  
سراها شي قبل تسريها لثمنين عدم ولاية الناطق ومن كان من اقبض طريقا العوان الا  
ان يكون حاكما او مازونه **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالتنازل وخرج بظهر  
القسمة فلا يضرب صاحب الا ان تقدم بسبب كالدولة لها اجرة بعد القسمة وكذا **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
**قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
في التاخير ويقدر ان ندبا للوجوب فيما يظهر لموسر امين غير عامل وجده وفدا رضا  
والغرماء ولا يجوز ان يبيع المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
ابتداء بقبضه لان بقاءه بيده منهم تاوحت الاذرع ان اتيه بفترة مشترطين  
موسر او من اخذه منهم واقرضه لثقله وعليه فلهذا مستأنس من الثمن لبيضا  
**تلك** عند القسمة **قوله** عن لهما الغالب المراد عدم تكليفهم الا بالثمن **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
**قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
من الغرماء عالما وليست استحقاق الغريم لما يجتبه في الغية بغير ظاهرك مع ا  
امكان امرائه ولا كونه الدارق **قوله** قد خسر غريمه شارك بالحملة لانه المقصود  
بحصل بذكره ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو مشرك على غيره من الكل سادة نصيبين  
لكل عشرة غريمه بانه يرجع على كل شئت ما اخذه فان كان احد هاتين اثنى ما اخذه وهو  
مستحقا لثمنين الاخر عشرة وكان ما اخذه لثمنين فاذا ايسر المثلين اعتداه لثمنين ما اخذه  
واقساه نصفين والحق بذكره بوزن ماله قسم الورثة الزكشي فلهذا **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص  
بعضهم ففعل ما مع الموسرين كما كلفها فبأخذ الدارين كل ذمتهم اذا ايسر القسمة  
عليه بقدر حصته قال لانه الدين لو عمل ان يحكمه البابين فكذلك اذا ظهر انتهى **قوله** لا يجوز لغيره ان يبيع ولا يستأجر المدعى على مدينة وان ترك المخلص

ليقن به

فظهر

فهو

رعاية مع

كله











غرمه ولو بعد شوبت اعساره ان لم يأت بالمال لا قبل بشفته وطالب حلفه لزمه الحق على غيره  
وتحججوا وخاف وجهه عامة لا يشوقه التحليف لاجله على طلبه وانفق النفاذ بان النفاذ  
بالسار لا بد منها من بيان شيعته في الشامل ولو تعارضت بينه وبينه اعساره وقت  
الاولى عنه جمع شفعته وقدره اخرون بما اذا اهل حاله فان عرف له مال قبل قدمت  
**تليسه** الثانية قال الزركشي قضية كلامهم هذا انه لو عرف النفي لا يقبل فيه صرح القاضي وغيره  
لكن نقص عن شاهد بان الاوارث لم اخرج ان يقول لا اعلم ولا ارا اخر والحق النفي في  
ناقصه كلا وارث له اخر اعطى الحق ولم يرد شهادته انتهى وقد عرف بان الورث يظهر  
غالباً فعدم ظهوره دليل على نفي النفي فلم يرد شهادته وهو لا يثبت الا عساره كذا كلام  
تقدم يظهر على صاحب البيان لم يشأ في النفي فيم يفتقر فيم لا يقبل ويؤخر عنه ان لا يقبل  
منه تحججه ان علم الواقع وادعاء ما يقر ان ذلك نادراً جداً لا يثبت منه وهو ان يقر  
ان اقله ان ذلك لان هذا حاله لا يخفى امره بالاولى **اعساره** ولو في قضية  
ختمه ان لا يشوق شوبته على حضوره **بمخرج** **والاعسار** **من لم يزل** من غير طالع  
**فويست** لانه نعم الدعوى عليه كل وقت ان حدث له مال وتحججه لانه محتمل وظاهره ان  
احكم مالم يظهر من الشك في الاعسار وعلم من كلامه جوارح المدعي ولو عاين ركة او  
عشر لا كفارة لانها قد في غير المال قاله شريح لكن يظهر غيره والذي في كفارة فورية  
تدين فيها المال للملا في ركة تفسد السقوط باعاء تلق او غيره وان اكراد بالشرط شرط  
على من دخلوا ارباب التجارة او الخراج المفروب عن الشوق اعساره نعم لا يثبت في  
عدم مطلق ولا يثبت في الاعسار على غيره اذ اعسار العمل والجلب فيكون حقا كذا في  
غيره ويستوفى القاضي عليه ان خاف فقره بما يراه ولو قيل انه يجب التحجج في وقت ليل  
كالليل لم يثبت ولا يثبت لا عرض له ولا حذرة ولا ان يسأل في كل يوم ليلته وادخلها  
ولا يحجج مطلق ولا يثبت في كل مال بما علمه والا حجب ولا تخفى حتى فلا يثبت حتى يبر  
دين او يبيع بل يباع عليه اذ اوجد رافقه واشتد من البيع والقدر ولا كتاب فيمكنه من  
استمال في شئنا والمدارين ملازمة من لم يثبت اعساره مالم يغير المدعي في جواب الواجهة  
التي كذا الملازم على ما في قبيل التمسك على المدعي ولو لم يثبت فيه راد في غيره بما يراه  
غيره كذا قيل ويشين فرضه في كل مال واشتد من الاعسار كاسر وسحب عليه لا  
يطلق

مبين

تليسه

او

ولا يطلق الا برضى غيره او شوبت اعساره ولا يخرج بغير ذلك الا لا يثبت كذا عدل  
او جملتها والذين شجعت لم يوجد جسد الا بسلطه سيد حبه فيه وان لم يكن يعلم كالغريب  
والثريا وانما لم يحضر فوق ساقه العدوس لان الحق كبريت والحق كبريت في عينه  
العلم في شوبته كمنه حبله ولا يلزم الزوجة اجابة النفي لان كذا بيتا لا يقبل  
عليها لست في فيه فيما يظهر وكفره بشم دحان وغيره كذا لست في فيه فيما يظهر وكفره  
البيتا على كمنه الحبل خلاف على المنع وعنده على لا يثبت فيه **في** حكمه بغير رجة لا يقبل  
مع ثاقرة لا يثبت في قبل اقرارها ونعت من السفر كما افق به ابن الصلاح وكلم  
اليه شريح وقال ابن القو كاج جمع لا يقبل وعلى الاول لا يثبت انها قصدت بذلك  
السفر مع على الا وجه من وجهين في ذلك وان توفرت الغرائف بذلك وعليه ايضا لو طلب  
النزوح من الزوجة او المقر المطلق على ان يلقن الامر كطاهره اجيبه اخذ اعلم في الاقرار  
لوارث او غيره لانها لان اقرارها بان ذكر حيلة لا يثبت سفرها مع غيره في المقر وسر  
في عدم تحليف المفلس المقر ببيع بذلك لو كان الاقرار صادرا عن حيلة كان اقراره بان  
بيارة لم وصيته لم يحل ثوبه والذي في شريح ان من شهد بذلك يثبت او اعترف به  
لم يحل باقرارها ولو كان ذلك من اثنين دين على الاقرار ولم يثبت شرط الخاص فكل  
طلب جسد الاقرار شرطه **والغريب** **العاجز** **عن بيته** **الاعسار** **لا يحجس** **بكل الاعسار** **وجواب**  
**من ان شين** **فاكثر** **بكت** **عن حال** **فانما** **عليه** **في** **ظنه** **اعسار** **ان** **سهر** **بهم** **بشلا** **بخله** **حس**  
ظاهر المتفق انه لو كان له ابداء ولا يحجج وكما في السبل لكن ظاهر كلام الروضة واصطلاحهم  
في كل من يثبت بغيره **فصل** في رجوع غايه المفلس عليه بما يباع له قبل الحول في شيقه  
ضمه من باع شيا من ثمنه **وكمنه** **في** **التمن** **ان** **شيا** **منه** **حق** **مات** **المشتري** **فلسا** **كما** **باني**  
اوله المقر او حتى **في** **المشتري** **بالمفلس** **اب** **فلسا** **بشروط** **السابقة** **فلسا** **في** **الباي**  
من يجره حيث لم يحكم حاكمه من بيع الفسخ **في** **البيع** **بشروط** **او** **ففسخه** **او** **رفعه** **او** **ردت**  
التمن او فسخت البيع فيه لا يقبل بخبره ما ياتي وقد يبي الفسخ بان يشر في من مواليه يبي  
مكائنا والفسخ في الفسخ **واسر** **او** **المبيع** **كله** **والفسخ** **ويضارب** **بالباق** **في** **المفلس**  
على الاقل من قبل وجب الباي بسلطه بعينها فهو لائق بها من الغراء وفي رواية لها  
من ادركه ماله بعينه عند قبل وقد اقل في مواضعه من غيره وسياتر قاض بان التمن لم يقبض























عنه  
صلی  
مکرر  
بدون

[illegible]







بين الخبز والكريمة واليا الطر يكون الصلابة وهو لا يقبل الرغوة فيه من غير ان يزل

5

لا اقم الحق ما الحق  
فيهم بالحق فيهم

14







































































۱۹۹۹

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]



































ولذلك يظهر من هذا كلامه بالتي فلعين شصيفه فيها واذا انظر قياس الاول  
انظر ما لوه ولا يسميهم المظن فيها لوه والاصل ما ذكره في الرهن والمناظرة فيها  
في القضاة على الجوانب والركاب السفينة ضلعون لان ليس لنا حصة بل استعفاء انما  
لقد مال لمصلحة فاقضت الشريعة لطلبه القاس فيها ثم رابت بنجنا انما اعترض قال  
لقد كرهه ائمة وعلماء الفقهان وثبته لا يقتضيه الجوز ولا باز رقة اعترضه ايضا وقرئ  
ما وثقت به وهو ان التمس عوض المظن فوجب له ذلك ولا سيما في الفقهان ثم رابت  
المشترى نعم فرق بذلك **فلا يلحق القاس** والقاس وقوله **بشرط برائة الاصل** لما قام  
مقتضاه **لو لم يبرأ الاصل** او لم يبرأ الجوز او لم يبرأ الجوز او لم يبرأ الجوز او لم يبرأ الجوز  
رقة العكس **بشرط الضامن** وضامته وحكمتها السقط الحق **ولا يلحق** باللويس الضامن با  
برائة بركة الاصل والامن فليس يختلف من بركة وكذا في كسب الكسب وكسب الكسب  
كلامه استقام وثبته فلا يسلط بها الدين ككسب الرهن خلاف ما لو لم يبرأ الجوز  
شمل كلامه باللويس الضامن من الدين ويكون كابر فيمن الغران وهو في خلاف  
للمركب وقوله ان الدين واحد بعد تحمله فيبرأ الاصل بذلك بركة ما من الضامن  
التحقق من تعدد الاختيار فيكون على الضامن غير على الاصل باحسان وان ذلك على  
رضن لم الزوم وهذا اصل فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الا  
صبل من الدين **شبه** انما المظن له الضامن فان قصد ابراءه بر من غير قبول وان  
لم يقصد ذلك فان قبل في المجلس والاعلا كما جزمه بنجنا وقال انه مقتضى كلامهم قال  
ويصدق المظن له ان الضامن لم يقبل الا الاصل عليه **ولو مات احداهما** والدين  
عليهما باجل واحد **على حصة** لوجوب حصة كل واحد من قدر **ولو اقر لعدم وجوده** وحده  
في الاصل ولم تترك للضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منه او يبرأه لا افعال لهما فلا يترك  
رجعا اذا اقر وقضيت له لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس  
في خلاص الاصل ولو قيل له ذلك فهي مطلقا حتى لا يفرق كما يجادلان بحاج بانه  
مقتضى الاستدلال وعند موت الضامن اذ اخذ المستحق ماله من تركه لا رجوع  
وتدعى الاصل لا بعد المظن واخفى ابن الصلاح بانه لو اقر بعينه لغيره ثم مات لم  
يجل الدين لملقه بها كما مر انه ضمان في تركه دون الدية وذكر القارعة مثال والمعاد

على

على تحقق الدين بالعين ففهمان فيها او رهن لها **واذا اقر المستحق الضامن** فله  
لنه الاصل او لم يسميهم المظن فيها لوه والاصل ما ذكره في الرهن والمناظرة فيها  
في القضاة على الجوانب والركاب السفينة ضلعون لان ليس لنا حصة بل استعفاء انما  
لقد مال لمصلحة فاقضت الشريعة لطلبه القاس فيها ثم رابت بنجنا انما اعترض قال  
لقد كرهه ائمة وعلماء الفقهان وثبته لا يقتضيه الجوز ولا باز رقة اعترضه ايضا وقرئ  
ما وثقت به وهو ان التمس عوض المظن فوجب له ذلك ولا سيما في الفقهان ثم رابت  
المشترى نعم فرق بذلك **فلا يلحق القاس** والقاس وقوله **بشرط برائة الاصل** لما قام  
مقتضاه **لو لم يبرأ الاصل** او لم يبرأ الجوز او لم يبرأ الجوز او لم يبرأ الجوز  
رقة العكس **بشرط الضامن** وضامته وحكمتها السقط الحق **ولا يلحق** باللويس الضامن با  
برائة بركة الاصل والامن فليس يختلف من بركة وكذا في كسب الكسب وكسب الكسب  
كلامه استقام وثبته فلا يسلط بها الدين ككسب الرهن خلاف ما لو لم يبرأ الجوز  
شمل كلامه باللويس الضامن من الدين ويكون كابر فيمن الغران وهو في خلاف  
للمركب وقوله ان الدين واحد بعد تحمله فيبرأ الاصل بذلك بركة ما من الضامن  
التحقق من تعدد الاختيار فيكون على الضامن غير على الاصل باحسان وان ذلك على  
رضن لم الزوم وهذا اصل فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الا  
صبل من الدين **شبه** انما المظن له الضامن فان قصد ابراءه بر من غير قبول وان  
لم يقصد ذلك فان قبل في المجلس والاعلا كما جزمه بنجنا وقال انه مقتضى كلامهم قال  
ويصدق المظن له ان الضامن لم يقبل الا الاصل عليه **ولو مات احداهما** والدين  
عليهما باجل واحد **على حصة** لوجوب حصة كل واحد من قدر **ولو اقر لعدم وجوده** وحده  
في الاصل ولم تترك للضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منه او يبرأه لا افعال لهما فلا يترك  
رجعا اذا اقر وقضيت له لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس  
في خلاص الاصل ولو قيل له ذلك فهي مطلقا حتى لا يفرق كما يجادلان بحاج بانه  
مقتضى الاستدلال وعند موت الضامن اذ اخذ المستحق ماله من تركه لا رجوع  
وتدعى الاصل لا بعد المظن واخفى ابن الصلاح بانه لو اقر بعينه لغيره ثم مات لم  
يجل الدين لملقه بها كما مر انه ضمان في تركه دون الدية وذكر القارعة مثال والمعاد

فثبت



































الاختلاف الفرضي وذلك وقد بيني تبين السكت عن الحارفة **الافتراض الثاني** في العبد  
 العارض **الافتراض الثاني** ان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر في حقيقته فقامت  
 نعم برأي حال الموكل وما يلحق به وبجنت السبكي انه لو قال اشترى كذا ما شئت ولو با  
 كثر من ثمن المثل فبعد المثل واعتمده الاذرع قال كذا ما كنت في كتاب التوكلي  
 بتقبل التمس وكثيره لا يقصد به البيع بالعين الفاضلة ولا الشراء به انما هو نظر  
 في ان من السبكي هو ما شئت جوارزه بالعين الفاضلة وهذا منقذ لحيات فيك  
 جميع ما بالي ثم الاذرع وهاهنا فانه يكتسب النسبة لاهلها فيها يظهر لانها زيادة  
 جعله رفق في الشراء لكن تخرج ما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما وهذا  
 نعم ان الاذرع في ما يكتسب ظاهر ولو قال كذا لعمال الجس بطل الاذن فبعد المثل  
 كما مضى لم لا كثر من غيره اما اذا قصد الفارقة فلا يشترط بيان بيعه بل يكفي اشتراؤه  
 به فاما شئت من العوض او ما رايت المصلحة فيه **ويشترط من الموكل ان ياتيه**  
**لفظ مخرج او كتابه** وشك كتابه او اشارة اخرى من غيره **فيما لا يكتسب**  
**او وقت التملك** او ان يملك او ان يملك ما في **او لا يكتسب في** مما لا يكتسب  
 وخرج بكافة الخطاب وشكها وكنتم فلاننا لو قال كذا كل من اراد بيع داره  
 مثلا فلا يبيع ولا ينفذ تصرف احد فيهما بهذا الاذن فساد كل بيعت السبكي فبعد ذلك  
 فيما لا يتعلق بعين الموكل فيعرض كوكلت كل من اراد بيع اعداء فبعد هذا او في  
 ويخرج معنى هذه قال يوفى من هذا حجة قول من الاول لها اذ كانت لكل حالها  
 البعد ان يزوجني قال الاذرع وهذا ان يملك ان يملك الزوج وتم نقضه الا  
 صيغة العقد فقط وبذلك افق ابن الصلاح ويخرج ذلك التوجيه في التوكلي في الد  
 عوى ان لا يتعلق بعين الموكل غرضه وعليه كل المصنفات لكن كتابه الشهادة  
 وكذا في ثبوتها وطلبت له به لقولهم انهم توكلي بهم ولا معين فحين ان يكتسب  
 وكذا في ثبوتها وكذا القاضي او في ذلك ولو قالوا فلانا وكل سائرنا اخرجنا  
 بما فيه **ولم يكتسب الاذن** فبعد قيام تمام الاجاب بل هو ايدى منه **وكذا**  
 في وكذا في جعل **القول لفظا** بل ان لا يرد وان اكره الموكل ولا يشترط قود ولا مجلس  
 لان التوكلي رضى كباية الطعامة ومنه لو تصرف في حاله بالوكالة لم يجرى بيع مال ايه  
 فلانا

عاقبة

فلانا حياته فلانا ميتا وسياق في الودعية انه يكتفي اللفظ من احوالها والقول من الاخر  
 وقياسه جريان ذلك على الاذرع توكلي وتوكلي وقد يشترط القول لفظا كما اذا كان له  
 عين معارضة او موجزة او مقصورة فوكليها لاخر واذا لم يقصرها فوكليها من غير  
 في قبضها لم لا بد من قبول لفظ التزول بوجه غير **وقيل** **الافتراض الثاني** مطلقا لانه يكتسب  
 للشرقة **في مبيع المفقود كوكلك** فاسا عليها **دون مبيع الامر** **وقيل** **الافتراض الثاني** لان  
 اباية لها التي جعلت فلا بد فيها من الغلبة لفظا ان كان الاجاب بعينه العقد  
 الامر كما في الموكلي مضبوطا لانها اجازة **ولا يبرح تحقيقها** **الافتراض الثاني** صفة  
 ووقت **الامر** كسائر الصفات فكذا التولية لانها قبل الجاهل والظاهر للمحاجة  
 فلو تحقق بعد وجوب الشرط كان وكلمه بطلاق زوجة سبكتها او بيع او فسخ  
 عند سبكتها او بزوج بغيره اذا طلقت وانقضت عدتها فطلق بعد ذلك او باع  
 او اعتق بعد ان ملكه او زوج بعد العدة نفقه ولا يبرح الاذن وتقبل ما ذكر  
 هو ما ذكره الا في هذه الاولى قياسها ما بعدها كما يقتضيه كلام المصنف وغيره  
 وقال الحلالا البلقيني بجعل ان يبيع المرفق كالوكالة للعلاقة بعد الخلقة وبما  
 التمرق في الاذن ولم يذكر في امره وان يطل لوقته ملكه المجرى الى التملك  
 بخلاف العلاقة فانه ماله للمحل عند ما وقع هذا يلزم الفرق بين الفاسدة وال  
 الباطلة وقد ان تخرج من بائنها لا يفتقران الا الى العارضة والخلع والكتابة  
 الفهم في قضية رده لفتاوى بما ذكره اعتماد الاول في ثبت العلاقة مستقلة  
 تملك المحل عند ما اذا الصورة الاخرة فيها تخلط لا تملك المحل الا بالوكالة لكون  
 الراجح انه لا يملك هذه الصورة ان يملك ما يدل على التعلق كقولهم التي سألنا  
 او التي سألنا بخلاف اقصاؤه على وكذا في طلاق هذه او بيع هذا او تزو  
 ج بفق لان هذا اللفظ بعد لغيره لا ينفذ شيئا اصلا فليس كل من حيث الفرق بين  
 الفاسد والباطل فاسد وبالفق لا يبرح بغيرها ومنه في الرهن الفرق بين الفاس  
 سد والباطل فكل اقصاؤه الموكور اضافي وقابضة عدم المقتضى بينهما ان  
 سقوط الميراث كان ووجوب اجرة المثل وحرمته المقتضى كاقوالهم فبعد موتها  
 عقده ابن الرقعة لكن استبعدوا اخرون لبقاء الاذن ومن لم يعتمد البلقيني الحل

**وقيل** **الافتراض الثاني**

لقد







فان غير ما يقصد للثبوت والافاضة لا يفرق بين معنى مطلقا ان يقع ما قيل كان  
ينبغي ان يكون مطلقا البيع بقيد الاطلاق وانما المثل في البيع لا يقيد ان يوجه انما هو كذا  
مطلقا كما علمنا في قوله فيمن لم يثبت في البيع فليس له ان يثبت في البيع فليس له ان يثبت في البيع  
من عدم التقييد بان لم يثبت في البيع فليس له ان يثبت في البيع فليس له ان يثبت في البيع  
في هذا الاطلاق وصحاحه فان وقع قوله فانه صورته التي وكذا ما ذكره عليه فان قلت كيف  
قوله ولا يثبت في الاول قلت لانه ان فيها يثبت في المثل كما افاده قوله في قوله  
هذه والبيع في المثل حاله ان هذا البلد فيصير كأنه منصوص عليه فلا يثبت في هذا  
فاحشاه **والبيع في المثل** لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
وكذا في قوله في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
عرض التفسير في قوله في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
ان المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
عن السبكي كالتعريف ان الاول يجوز له العقد بوجه واحد وهو بوجه واحد كمن سأل في  
كلامه للبيد في هذا **والبيع في المثل** لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
في خبره لانه انما يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
بما في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
لهما عن الرواية ان المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
سوال في الخبر لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
ولعلنا نجاء عرف في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
المسألة في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
الرجح وانهم قد ليس في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
او على معنى مع **والبيع في المثل** لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
السابق وفيه التمسك وبه امانة عليه ان لم يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
في خبره المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
يقول لم يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل

لانه انما يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل

لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
الفرق ما في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
الحال المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
حاز غير النسبة لانه انما يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
في خبره وظاهر كلامهم ان لا فرق في هذه الاحكام بين التمسك وغيره وهو عمل لان  
لها مدلول لا عرفيا في عمل لفظ عليه وان جهله وليس بان في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
لغيره انما يعرف في غير التمسك لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
ذلك من اصله صدق ان يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
ثبت او يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
ثبت من التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
يؤخذ من ان المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
من افعال لفظه ولما فيه من القول فليكن قوله ما ثبت لفظا كل محتمل والثاني  
اقرب ويشود الفظ لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
لم يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
لما في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
سواء في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
صح التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
انما لانه المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
شهاد وبيان التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
ثقة مدسرة ولا يقضه التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
خبره في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
له وقد رآه التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
عند التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
انظمة الاحكام والفكر في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل  
عده على التمسك في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل

لانه انما يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل لا يثبت في المثل















الصفة التي ذكرها في الزيادة على الواجب وان ساء له احد ما فقط وكذلك ولا تترك عليه  
 لان هذا هو الذي في طريق الاقوال ونظيره انه لا بد من شرائها في عقدوا  
 حيا ويكون المساوية على الشراة او لا ولو امره بالشراة **بمعنى** ان يبيع مال كما  
 يشترطه هذا **الشراة** **والذمة** **لم يقع** لان هذا هو الذي في طريق الاقوال ونظيره انه لا بد من شرائها في عقدوا  
 المدفوع الحق لا يطالب الموكيل بغيره فاني بغيره بل هو الحق للموكيل وان صرح بالصفاء  
**ولا يملكه الا باجماع** بان قال له اشترى الفضة وسجل هذا في عقد فاشترى بغيره فانه  
 لا يقع له كذا لا يبيع للموكيل لانه امره بغيره لا يبيع بثلثه المقابل فالحال قد يفسد  
 بكل حال ولا يترك هذا بل يتركه في شيء ولو لم يترك بغيره ولا في الذمة كاشترى هذا البشار  
 سدا بغير الموكيل على العقد لساؤل الاسم لهما **ومنى خالف** الموكيل **الموكلة** **بيع مال** **الذمة**  
 كل بان تاجر على خلاف ما اذن له فيه **او في الشراة** **بمعنى** كان امره بشراة فوجب بهذا الشراة  
 بغيره ان يبيع من مال الموكلة لا يبيع في الذمة فالتقيد بالعين **شراة** **بمعنى** لان الموكلة لم ياذ  
 في بيعه وكذا لو اضاف الذمة الموكلة خالفه **ولا اشترى في الذمة** **بمعنى** لان امره بشراة  
 فوجب في الذمة بغيره فزاد او بالشراة بغيره هذا فاشترى في الذمة **ولم يبيع الموكلة**  
**فبيع الشراة** **الموكلة** **دونه** **الموكلة** **وان** **لوا** **لا** **لام** **المخاطبة** **والتي** **لا** **تشرع** **في** **الذمة** **الا** **اذن**  
**وان ساء له** **فقال** **الباب** **بمعنى** **لشركه** **او** **زاد** **وتسبب** **لم** **يكتب** **كما** **هو** **قاضي** **ما** **باني**  
**فقال** **الشراة** **لقد** **ان** **الموكلة** **حلف** **بالباب** **على** **ان** **غير** **مكمل** **لم** **يخلف** **من** **ظن** **الموكلة**  
 او بغيره المالك في سائر الجاز **فكذلك** **بيع** **الموكلة** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **في** **الذمة**  
 الفقه لان تسببه غير مشروطة للفقه فاذا وقعت مخالفة للاذن كانت لغوا وبطلان  
 في نفسه وفيه عن ما ياتي في نفسه بغيره وقد يسميه الموكلة كانه يوكله في قبوله بغيره  
 وعارية وغيرهما على الاغراض فيه والاذن يقع للموكلة في موضع الحكم **المكمل** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 المكمل على الواجب ويقول المالك علم الفرق بين ما هنا وما مره مخرج ويبقى لو  
 كمل الامر في حقه انما في الحكم والاباحة في العارية **فكذلك** **بيع** **الموكلة** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 اذ لم ينفذ من مدلوله في المخاطبة لا يصارق في حقه هو في نفسه **المكمل** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 بخلاف ما مره وكان في عقد البيع العاري كان وكل فانه في شراة نفسه  
 او كمل لان مرفق العقد عن موضوعه بالنية متغير ولا ان المالك قد لا يرضى بغيره  
 يضمن

لكنه  
 في  
 في

يضمن الاشفاق قبل قبض الثمن **ولو قال بعت** **هذا** **موكلك** **زيت** **فقال** **اشترى**  
**له** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الاذن** **وكذا** **الذمة** **لم** **يعد** **خطاب** **العاقبة** **وانما**  
 تعين تركه في الذمة لان الموكلة فيه مستفيض اذ لا يمكن وقوعه له بحال فان قال بعتك  
 لموكلك وقال قبلت له **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 عن يد الموكلة والذمة عند امان والفران متغير عنه **فان** **تعد** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 ومن الثمن ان يبيع منه المال ولا بد من كيف ضاع او وضعه محل ثم نفسه **ولا يملك**  
 بغيره بغير اطلاق الموكلة فيه **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الامانة** **تكون** **احكام** **الموكلة** **فلا** **يترك**  
 من اركان بطلانها بخلاف الوثنية فانها محض ايمان فارتفعت بالثبوت اذ لا يجز  
 يمكن منها على انه وحيث لا ذمة في غيره انما هو الموكلة والذمة في غيره انما هو الموكلة  
 مال الموكلة بغيره عدل ويضمن عليه انما هو الموكلة لا في مال الموكلة **لان** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 لا يترك بغيره في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة اذ الذمة في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة  
 انما يستقر ببيع مال الموكلة اذ اوقع وقع الموكلة اذ الذمة في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة  
 له هذا الذي ذكره من ان التعديل للملك اول من الملاك شيئا ان ما قاله الاذمة في  
 غيره موقوف على مال الموكلة لا يبيع الموكلة في نفسه في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة  
 لا يضمن الثمن لان الموكلة فيه فان رد عليه بغيره في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة  
 قال له بعت هذه بغيره **فان** **رد** **عليه** **بغيره** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 عند امان من محكم بغيره اذ الموكلة لا يملك له ولا يملك له المالك هو الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة  
 من ثمنه لو باعها لم يملكه شراة الثمن ولو اشترى لم يملكه رده بل له اذ يملكه عند  
 ذكره في الذمة حيث لا يملكه ثمنه ثمنه عدل كما هو ظاهر لان المالك لم يملكه  
 فيه فعله في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة اذ الذمة في الجاز من ذلك اذ اوقع وقع الموكلة  
 فذلك يتعلق بالموكلة **فان** **رد** **عليه** **بغيره** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
**والاشفاق** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 جاز الفسخ بخلاف الجاز **فان** **رد** **عليه** **بغيره** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 ببيع الموكلة **فان** **رد** **عليه** **بغيره** **في** **الذمة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 للمالك **والا** **ليكون** **دفع** **اليه** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة** **بمعنى** **لان** **الموكلة**  
 بطلان

فطلق















كما قاله المتكلم انكم تصدقون الباطل على انه وكيل بعشر مائة والا فليس كذلك  
فبما في ذلك الشك والظن وخرج بقوله بعين مال الموكل مائة مائة في نفسه  
باقى المظنون وبعضه ايضا فلا بد منها وقوله والمال له انما فيه مائة مائة على عشرة  
لقد ان خلا بطل البيع انما اشترى لغيره مال لا لغيره بصرح باسم الغير بل لغيره  
لنفسه ان ذلك الغير في الشرع **وان كذب البائع** بان قال لغيره اشترى لك  
المال كذا وسكنت في كذا المالك كما هو ظاهر وقال للموكل انت تعلم اني وكيل فقال لا  
اعرف ذلك بان قال لم تستد وكلا ولا يشبه بالوكالة **خلق البائع خلقا**  
**لو كان له** لا على البت ولا على نفي العلم بان المال لغيره خلافا لما قد عرفت من  
الصورتين فيكون الاول دعوى الموكل عليه ما ذكره وهو الثاني في المبدأ الاول لا  
تضمن نفي فعل الغير لا اشارة فلو كان المالك على نفي العلم على ذلك الموكل في الثاني  
بما تضمن نفي وكيل غيره في هذا المبدأ الثاني لا على نفي العلم على ذلك الموكل في  
الخلق في نفي العلم وهذا التفسير انما هو من كلامهم في دفع استئصال المال  
للخلق في نفي العلم في المظنوه وانما خلق البائع كما ذكرناه **ودفع الشرع للموكل**  
دفعه انفسه انما العبد للبائع ويصرف بدار الموكل **وكذا ان اشترى العبد**  
**لم يسم الموكل** بان نواه وقال بوجه اشترى له وكذب البائع بخلق كما ذكرناه  
وقال الموكل ما هو امان صدقة بطل فخرج شارح ان ظاهر المتن وغيره وقوله  
للموكل مخرج بالسفارة او لاصدق البائع او لارده الا ان يصرح بغيره  
**كذا ان سباه** في العقد والشرع في الذمة **وكذا البائع في المصالح** ان الوكالة بان  
قال سميتك وليست وكلا عنه وخلق كما ذكرنا في الشرع للموكل ظاهر او لغيره  
للموكل وكذا لو لم يصدق ولم يسمه بغيره وهذا الخلاف هو الذي ذكره بقوله ان  
سباه فقال البائع بغير المصالح ولا لغيره اياها فغيره في بعض الاقسام كما  
يعلم من اهل العلم واما لكونه اعاده هذا استثناء اقسام المسئلة **وان اشترى**  
في الذمة وسباه في العقد او صدقه كما جزم به المتكلم وغيره **وصدق البائع** على الوكيل  
في اوقافها بما حجة **بطل الشرع** لانها من اعم وقوع العقد للموكل اذا اشترى  
في الذمة على خلاف ما امره المولى وصرف بالسفارة وقد جازى على ذلك على ما اذا

في المصالح  
في العقد  
في الذمة  
في المصالح  
في العقد  
في الذمة

ون

تسمية

لم يصدق البائع **وصدق البائع** في المصالح **وكذا البائع** في المصالح  
البائع ان صدق فالتكليف للموكل والا فلا يقع فيه ان يصدق على كذا  
جميعها فيكون البائع انما يكون موكل امرك بشرائها بعشرين فعلا بعينها  
فيكون اذ اشترى في الذمة وسباه وكذب البائع او لم يصرح باسم الموكل  
للموكل الا ان يصرح باسمه **بطل الشرع** ومثله المصالح كما هو ظاهر وكذا لو كان قد  
على ذلك غيرهما في يظهر من نفي نفي لغيره لو اشترى له لا طبع ان يصدق بالموكل  
ان يخطئ به **الموكل ان كنت امرك** بشرائها بعشرين فعلا بعينها  
**فليقول هو اشترى** وانما قد يرد ذلك لئلا يكون الموكل من التفرقة في الاعتقاد  
انما الموكل **والكل** بالمال ان صدق فانه اذن لم يصدق واشترى الخلق المذ  
كوا يشترى صدق الموكل او كذب للغير وانه علمه لغيره في نفسه فيكون قوله ان  
كان ملكي فذلك بطله ويعتبر ان ثبت ولو جزم اليه من جزاء واليه انما  
قال للموكل اني لم اشترى الا لغيري لا لغيري وهو يلحق بالمال وهذا ايضا غيره  
من مخرج لغيره في الذمة في نفسه في قوله في راسه غير واحد اطلقوا ان يصرح  
البائع او الموكل ان يصرح بالمال ولم يعلوه بغيره فافترض ان لا فرق وهو مخرج  
في ذمة الاصل في التصديق من ذلك يخرج عن الاقرار فان لم يصرح البائع ولا الموكل  
لغيره او لم يخطئ به احد فان صدق الموكل فهو كذا في غير جنس حقه لانها الموكل  
بالمال فعلى الموكل المصالح وهو مخرج من ادائه عليه سبها وقد حقه من ثمنها وان كذب  
لم يصدق في نفسه ان اشترى بعين مال الموكل لانها البائع ليطول البائع  
بالمال فلهذا من جهة المصالح ليعود على البائع بغيره فان كان في الذمة  
نفي فيها بما شاء لانها بغيره لوقوع الشرع بالمال **ولو قال الموكل انت بالشرع**  
**انما ذم فبما** يصرح او غيره **والكل الموكل** ذلك صدق الموكل بيمينه لان  
صلحه فلا يشترى الموكل المصالح والمصلحة على التفرقة الا بيمينه نعم يصدق وكذا  
في قوله ان يصرح او كاذب صدقة الواجب عليه فيستحق خلعها لانه **في قول الموكل** ان  
اسميه ولا يرد على اقله ومن لم يكن ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعاً  
**في قول الموكل** ان يصرح بالمال **مقبول بيمينه** لان امين كالوديع فيما في نفسه

في المصالح  
في العقد  
في الذمة

للموكل



اللاتي اخر الدية ولا ضمان عليهم وهذا هو غاية القول هنا والافق النافذ  
 قوله في بيعة كلفه بفهم البدل وكذا الوكيل بعد الجحد وتوعدت فاحدث بالقول  
 المستعينا ناصا وامينا كالموديع **وكذا قوله** كسائر الامانة الا المرتهن والمستاجر  
**الرد** للعرض او المودع على موكله بمثل حيث لم ينظر اما انه اخذ العين لنوع  
 الموكل وانتفاعه بجعل ان كان اخذها لمثل فيها لا يملكها نفسها ونفسية الملاك  
 الشئين وغيرهما قبوله وذلك لو بعد العزل لكن تحت السعي كان الرفعة والمطلب  
 انه لا يقبل بعهده ونائبه بفعل انتقاله لا يقبل قول قيم الوقت والاستدانة بعد  
 لم يقبل المظالم لان هذا ينظر سلتا وانما هو نظير ما مر في قول الوكيل  
 ثبت بالتحري في الماذون فيه وقد مر ان الوكيل لا يصدق فيه **واصل ان كان يحل فلا**  
 يقبل قوله في الرد لان اخذ العين لمصلحة نفسه وبه ما مر وخارج المرتهن بان نقلها  
 لم يضمن انما يضمن خذله بغيره عند تلفه والمستاجر بذلك ايضا الشئين حقا استلزامه  
 بالعين واقوى البلغة في قبول قوله في الرد وان ضمن كاذبا ضمن لشئين بالاحل اخذ  
 كلفه في ضمن نفسه ففهمه او اخذ في موكله وادعى رد له ولم يفسد مطلقا  
 عن نفسه الدين لما ذكر ان قبضه ثابت به بمران مع كون موكله هو الذي سطر على  
 ذلك وكما لو قيل فيما مر جواب فيقبل دعواه تسليم ما جاءه على من استأجره في اية  
 اما لو بطلت امانته كان جرد وكيل مع قبضه للثمن او الوكالة فيشترط محجده ضمنه للقول  
 لحياته ولم يقبل قوله في الرد للمنافقة ومن لم لو كانت حصة في الرد للثمن  
 على شئ او غيره صدق ان لا منافقة وحل ضمانه الاول ان لم يميز بينه والثاني  
 قبل الرد بالرد ولو بعد جحد الاستعانة على المعقود لانه المودع لو صدق لم يقبل فكذا  
 اذا قامت الحجية **ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرد**  
**رسول** بيمينه لانهم بائنه ومن لم يزمه الاشهاد عليه كوديع امره اما ان كان بالبيع لو  
 كلفه كلف امره موكله بايداع ماله عند معين او بهم **ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل**  
**على الصريح** لانه يدعي الرد على غيره فليثبت عليه فان صدقه في الدقة الرسول يرضى  
 على الاوجه والظاهر في غيرهم عدم اشهاد على الرسول **ولو قال الوكيل بالبيع**  
**قبضت الثمن** حيث لم قبضه **انكر الموكل قبضه** صدق الموكل ان كان

الاختلاف

الاختلاف قبل تسليم البيع لان الموكل لا يملك بقاء حقه وعدم القبض  
 البيع **قال الوكيل** هو المصدق **على المودع** لان الموكل يبيع في نفسه وحياته  
 بتسليمه المبيع قبل القبض والاصل عدمه فان اذن له تسليم قبل القبض او في  
 القبض بعد الجحد فهو كما قبل الشئ الا لحياته واذا صدق الوكيل القبض وسر  
 خلق بر المشرق كما مر جمع متقدمون وهو ظاهر وقال البغوي للبراءة وقصر  
 في الشرح الصغير لان الاصل عدم القبض ولو قال له موكله قبضت اذن فانكر صدق  
 في وليس للموكل مطالبة المشرق لاخر اذ لم يبرأ من قبضه وكذا في مطالبة الو  
 كيل بيمينه البيع سدا لاخر اذ لم يبرأ من قبضه **وتلو اعطاه موكله مالا**  
**وكلمه بقبضه** في عليه **فقال قبضه وانكر المسمى** دفعه اليه **صدق المسمى**  
**بيمينه** لان الاصل عدم الغناء فيحلف ويطالب الموكل فقط **والا فله ان لا يبرأ**  
**في الوكيل على الموكل** فيما قال **الابليس** اوجه اخرى لانه يبرأ من كل ما يضمنه  
 حقه اما الاشهاد عليه ولو ادعى المودع او اما الادع بحضرة الموكل نظير ما مر في الرد  
 في ومن لم يان ضمانا الوارثه فقبضوا او بائنه ان لم لا رجوع عليه وبما لو ادعى  
 في قبضه الموكل وصدق في الرد فان الموكل يرجع ويصدق الموكل بيمينه ان لم يبرأ  
 من جحدته ولا جحد بانكاره فيقبل بيمينه دين موكله ادعاه المدين وصدق الموكل  
 لا ان لا يصدق **فرد** في الاقرار لو قال عدله انشترى عبدك بانه قد فعلت مع الموكل و  
 بر المدين وانصدق انهم مبيات القول الفرع الثاني ما يردعه وهو اوجه من قوله  
 الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل لاه الانسان وازالة ملكه فيصور كونه وكذا  
 من غيره لما تضمنه تمام القابض والمضطر في رد ما ياتي في تلك الفرع المتقدمة  
 ان النافي منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يبرأ الاشراف في نفسه  
 قوله الخصال لو قال لغيري اقرض خمت وادعاه عن ركوتي صح بان من عهده  
 وفي مجموعهم اتحاد القابض والقبض قلت لان قوله اقرضني شئ الشك في  
 الذي اوجه تلك الفرع كونه القابض كانه وكيل الاذن ولعله اشترى كذا  
 بكذا وان لم يطمع شيئا لان تعدد القرض هنا لا مانع من ذلك فلو لم يبيع الا  
 لا بالقيمة الحقيقية خلافا لما ذهب اليه **وقد قيل** من جهة التي اذ هو الموكل

فيها



























طلب البلاء والاستعلاء من كل شيء ومنه معاملته وانما مقرراته يشعل كثير الاقوال  
 بالوجود اليه ويحتمل **قوله** الذي يلى وقال الشواهد على انه قد روي عن ابي  
 امام في امر الكتاب فيقولون قد روي عن ابي امام في امر الكتاب فيقولون قد روي عن ابي  
 في هذا الكتاب لم يكن اقوال الام ليس الا الاذن بالشهادة على كل واحد  
 بالكتاب ان شئت قالوا بخلافه اشهدكم مضافا اليه في الفرق بين اشهدكم  
 واشهدوا على انهما غير واحد في كلام التزالي صرحا في ان اشهدوا على كذا اثر  
 ايضا وخبره قايده لوقال اشهدوا على في وقت جميع ملاك وذكر مصنفه او  
 لم يجد شيئا منها ما روي جميع ملاك التي هي في وقتها وقفا ولا يفيها الشاهد وحده  
 دها ولا سكوت عنها وثم شاهد ايضا ان ثبت الوقت ان ثبت على مزية  
 كاترين في الصحة في قول اشهدوا على في وقتها على ذلك ابو بكر الشاشي في قوله  
 الشوط ولا يفسد قول قايده البغوي في قوله في المواضع التي اقيمت لاسيما في  
 حدودها في هذا المثل لفلان وكان الشاهد لا يورث حدودها في الاقوال  
 لم تجز الشهادة عليها ان يحدوها واما على نظم الاقوال بالشهادة فالشهادة  
 جازية كايخرج به قوله ثبت الاقوال وبحث ابن الصلاح انه لو وجد ذلك لم يرد  
 اشهدوا على من عرف استعماله في الاقوال كان اقوالا وافق السككي في قوله  
 ما تزلح في نفس من يعمل به فيما علم انه حالة الاقوال ويوفق ما حدث بعده او  
 شك فيه قال غيره وقع ما علم حذو في نظر النبي وهو ظاهر في عابره  
 الاولين في العلم والذين بعده قولهم لوقال اقرأه عن بالذات على كان اقوالا  
 في هذا السبب جزيا في هذا السبب الا ان لم يذكر وقد علمت انهم جزموا بلزوم العلم  
 فيه من قولهم لم يعل في كونه وقع تابعا فيقولون اشهدوا على بالذات على فان قلت  
 على عكس الفرق بانها صرح بها بانها امر ما ذكر عنه كان ذلك مضافا  
 للالتزام وما تضمنه انما لم يخدش فيه بخلاف حذو اشهدوا بالذات على  
 فان لم يوجد فيه ما تضمن ذلك قلت يمكن كونه حتى في مكان ما ذكره من اللزوم  
 وم ثم التزم في تلك المسئلة فافضنا على اولى بصوت ما سلكه فقامد ولو  
 قال في عكسك عشرة ذواته فقال صدق لم على عشرة قراراته في كل منها كان

سكن

لو

الذي

كان

كان القرار بطريقه في قوله **فصل** فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقر **قوله**  
 في المقر ان يكون ما يحتمل المطالب به وان لا يكون ملكا للمقر حين يقر له الا  
 وليس في المقر عن الملك وانما هو اختياره كونه ملكا للمقر **قوله** في المقر ان يكون  
 واثم الذي اشترطها في المقر لم يرد الاقرار **قوله** في المقر على زيد **قوله** في المقر  
 في الاضافة اليه يقتضي الملك لم يثبت في اقراره به لغيره فيلزم ان يكون بالجهة ومن ثم  
 صرح سكتي او يلبس له ان قد سكت ويثبت ملكه ويشهد العقل في قول دارس التي  
 ملكها لان ذكر هذا الموضع قربة على انه لم يرد بالضافة الملك اما اذا اراد الا  
 قراره ان ذكر جميع ما قاله البغوي وقول الاقوال لا ينافي الاضافة هنا في كل بقا  
 ايضا في الدار التي ورثها من ابي لفلان انه اقرار ان اراده ان لا فرق بين اشتر  
 فيها شلا وورثتها ويحتمل ذلك بان اراد في الاقرار ان يرد من ان مراده ان يرد  
 الارث في الطاهر دون النصف وفيه ايضا جميع عرف في لفلان صرح في قوله ان  
 بن الذي كتبه او يابى على زيد لم يرد صرحا لانما فان ايضا والذين اكتفى على  
 يدل في وجه الاقرار وانما في الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر  
 اخذ ما مر من دين المير وحق النعم والمثل وارض الجارية والكتبة لا  
 يصر الاقرار بها عطف شئها وعليه في قول البغوي على صحة الاقرار فيما اشهدوا للمقر  
 مرادهم بغير العلم اذ لا يجوز للمقر بالكذب **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل  
**قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل  
 ايضا في ملكي هذا الفصل او هذا في ملكي زيد ان اعرف لان اقراره بعد  
 انكاره وعكس وكبر في هذه التي في ملكي فلان وانما لم يقتل قول شاهدنا قاض  
 كان حكم ما ذكره وان لم يكن لا يفي لان محض الشهادة ما لا يثبت الاقرار **قوله** في هذا الفصل  
 المقر من الاعيان **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل  
 مدعي او شاهد في غير لغيرها **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل **قوله** في هذا الفصل  
 انما هو في وجه على ما كان في ورثته والرباع الفاضل بالغايب فقدمه وادعي دفعا  
 قبله فيقبل وما للرباع بشرط النفاذ فادعاه رجل فافتر الباع وندى له ان يات به ملك  
 المدعي في اقراره وينسخ البيع لان له شيء وما لو ذهب لولد عينا ثم انفسه

انما هو في وجه على ما كان في ورثته والرباع الفاضل بالغايب فقدمه وادعي دفعا قبله فيقبل وما للرباع بشرط النفاذ فادعاه رجل فافتر الباع وندى له ان يات به ملك المدعي في اقراره وينسخ البيع لان له شيء وما لو ذهب لولد عينا ثم انفسه











بأشياء درهم ابراهيم بنون التي بل الذهبية حشيرة ثمانية على ابراهيم  
 وقال اني وغير حشيرة بالنسبة بعد الاصل الذي قال اني حشيرة وقال  
 اني درهم ابراهيم بالاضافة فداخيه وان دفعها وتوفاها او تون الا  
 ولي فقط اني بالاضافة فداخيه وان دفعها فداخيه اني بالاضافة فداخيه  
 درهم **ولو قال حشيرة درهم** او **التي ومانية وخمسة وعشرون درهم** بالجمع  
**درهم على الصيغة** لانه لفظ الدرهم لما جدد زيد في بعض النسخ ولان الثمن  
 كالصنف وهو يقود لكل كماله في خمسة عشر درهما لكل درهم جزءا من افضله  
 التحليل اني لو دفع الدرهم او جزءه لم يكن لكل درهم خمسة عشر درهما فداخيه  
 ثمن مرفوعين فيلزم ما عداه العدد المذكور فيمنعه درهم وعن ابن الوردي ان  
 يلزمه في ثمن عشرة درهما وسدس ابراهيم السبعة والاربعون ثمنها لكل  
 من الاثنى عشر فيكون كل ثمن النصف الاثنى عشر المبرهنه حذر من الترجيع من غير  
 مرج فيصنفها درهم ستة واسداس درهم او درهم ابراهيم ستة ونصف  
 او وثلاثمائة درهم او نصف اربعة لفظ ما تفر من ان ثمن المبرهنه بعد ذلك  
 الكفاية فلما اردت ان تجعله ذكر العدد بساكنة درهما وسدس درهم صدق  
 بعينه لاحتمال ذلك الباقي او اثنى عشر سدس صدق بالاولى لانه لفظ **الدرهم** على  
 نفسه احتمال لفظه كما قيل في تقليل لفظه بالاجتماع لفظه بوجه فالذي  
 فيه ان كما لو اطلق فيلزم السبعة لعلها ما تفر انما مدلول اللفظ ما لم يصرق  
 عند بعض محققه ويؤخذ من تعليل الاثنى عشر عما ذكر ان فيها عدداها من الكسب  
 التي كثرته عشر درهما وسدس ثلث درهم خمسة عشر سدس لفظ المركب هنا في  
 حكم المرفوع وقد ميزه بالجمع درهم كذا واسداس كذا فلزم ما ذكره **ولو**  
**قال الدرهم الذي اقررت بها اربعة اوقات** فان كانت **درهم** **الدرهم** اقر  
 في ثمانية اوقات بان كان كل منها سنة ووافق **الصحيح** في قوله **ان ذكره متعلقا**  
 بالاقراء لانه في المعنى ثمانية الاستثناء وحشيرة زوج لغيره وقد ناقض  
 فان تعذر بيان نزل على اقل الدرهم **ربعة** **فصل من الاقرار** وكثيره المعز  
 لم فيلزم درهم ثمانية لان اللفظ وعرف البلز ببيان ما يقول **وان كان**  
 درهم

درهم البلز **ناقضه قبل** قوله **ان وصل** بالاقراء لان اللفظ ان من حيث الاتصال  
 والعرفي بعد ثمانية **وكذا ان فصل** **عنه** **التميم** على يعرف البلز كما في المعاملات و  
 يحسن ذلك على الواجبة بل زاد وزعم على درهم الاسلام فاذا قال اربعة قبل  
 ان وصل لان فصل **والغير** **المشورة** **للمد** **بالناقضه** فان الدرهم عند  
 الاطلاق يحل على القصة الثالثة وما فيها من الغش ينقصها فكانت كالثاقبة  
 في تعميلها المذكور في جمع قبول الغير بالفلوس وان فصل في بلد يتعاملون بها  
 فيه لا يفرقون غيرها ولو تعذر من مراجعته حل على درهم البلد الغالبية على المرفوع  
 اعلم و يحسن ذلك في الكيل مثلا كما هو ظاهر فلو اقر له بأدب بروجل الاقرار  
 ما قيل بخلافه ولا غالب فيها تعين اقلها ما لم يخضع لغيره بكيال منها فيقول  
 لا غير الانقص منه الا ان وصل في العنود يحل على الغالب يخص تلك المكا  
 بيل كما انقدر بالم خيلنا في تعين غيره فانها حشيرة ثمانية وصدق القاسم  
 والمثلث بعينه فلو قيل ما غصية او اتلف ولو فسر الدرهم بغيره ببلد او حشيرة  
 ومن قبل مطلقا وفارق ان اخص في بعض ما اقر به بخلاته هنا وانما  
 لفظ البيع بغيره ببلد لان الغالب في المعاملة قصد ما يروج في البلد والاقراء اخص  
 وحقق سابقا وبه يعلم ان الاشرى اذا اطلق يصرق هذا الذهب ولا يعتبر فيه  
 غير البلد لما في البيع انه موضوع للذهب اصله فلم يوشرك فيه العرف هنا وان  
 اشر فيه لما تفر وباني قريبا المذكور **ولو قال** **عنه** **درهم** **الدرهم** **الدرهم**  
**تسوية** **الاجرة** كما في الطمان بوجوبهم وفارق بعينه من هذا المذاهب هذا  
 ليدروا انه لا يدخل المبرار ايضا بان هذا من غير الجمل في الاول ونقصه  
 انهم قالوا في الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبرار لان من الجمل  
 هو خلفه ويفرق بان هذا من المساحات الحسية وهي لا تدخل شيئا من حدودها  
 لا استقلالها بامر ادا العقد عليها من غير خروج الى دخول حدودها بخلاف المبرار  
 هنا فان لم يكن كذلك وما بعد من غير عليه فلزم دخوله ولو قال باين درهم عشرة  
 او اثنى عشر ثمانية قال شارح والحكم هنا في المطلق واليمين والتدبر  
 الوصية واحدا منهم وما ذكره المطلق غلط مخرج **والذي** في اصل الروضة انه لو



بيان

...

تفسيره

وقد راعى فان قيل جرد العطف وهو لا يقتضي مجرده صرف المعطوف عليه عن الهم  
 الذي هو مدلول العطف ثم رأت السبكي اجاب بان المراد بلفظه مع ذلك انه اراد مع  
 ذلك ان لا يجرى عليه غير واحد وعليه فلا يراد شي من الاشكالين ولا يحتاج  
 من تلك الاجوبة وهذا ظاهر لولا ان قاض كلامهم ومركب انهم يريد الامتناع  
 مع عشرة تعليم في الاشكالين ويحتاج الى الجواب عنها بما ذكره **اراد الكتاب**  
 وعرفه **المستوفى** لانه موجب **ولا يرد** المعية في الاول بل اراد الظرف او الملقى و  
 لا الى الجواب الثاني وادارده ولم يعرف معناه **فدفع** لانه اليقين **فصل**  
 في بيان النوع من الاقرار في بيان الاستثناء **قال له** **عندى** **سفيان** **في** **غير** **يكسر** **و**  
**هو** **خلافه** **او** **نحوه** **في** **مصدق** **او** **ثمة** **على** **شدة** **او** **رشد** **في** **حجة** **للابتداء** **الظرف** **لما**  
**مقابل** **للمظروف** **والاقرار** **باعتبار** **اليقين** **وهكذا** **اكثر** **لظرف** **ومظروف** **لا يدخل** **احد**  
**في** **الآخر** **ولما** **قال** **اول** **عندى** **عندى** **فدفع** **بين** **او** **مصدق** **في** **نحو** **فصل** **او** **عند** **عند** **او**  
**امتنع** **بظنه** **اجل** **او** **شدة** **عليها** **ثمة** **لزم** **الظرف** **ومده** **لما** **ذكر** **او** **مصدق** **عليه** **ثوب** **او**  
**على** **الاسم** **فانتم** **بلمزم** **الثوب** **ولا** **العامنة** **على** **العميم** **لانه** **الانتم** **لم** **يبنوا** **واما** **اولوا**  
**لجائهم** **عن** **ما** **في** **فصل** **فقال** **لم** **ارد** **القبول** **فقبل** **لانه** **يبنوا** **وله** **فارة** **ما** **لزم** **في** **الوصف**  
**المع** **بما** **لكن** **الامة** **وعين** **حامله** **قال** **لم** **ارد** **القبول** **لانه** **لا** **يبنوا** **ولم** **يبنوا** **لانه** **المظروف**  
**عند** **اليقين** **ومن** **ثم** **قالوا** **كل** **ما** **دخل** **مطلق** **البيع** **دخل** **هنا** **والا** **فلا** **الا** **انتم** **غير**  
**الويرة** **والله** **البار** **في** **دخل** **لم** **لانه** **المدار** **فبيع** **على** **العرف** **لانه** **او** **لانه** **بشرها** **او**  
**ثوب** **مطهر** **بالتبديد** **لزم** **المبيع** **لانه** **البناء** **يعني** **مع** **عواصم** **بسلام** **اربعه** **والطهر**  
**رحم** **من** **الثوب** **باعتبار** **لظن** **وان** **كان** **في** **الواقع** **ربك** **عاطف** **بما** **ان** **الرفعة** **انتم**  
**لم** **ار** **كذلك** **وخالفه** **غيره** **وهو** **يجز** **احص** **عليه** **ثوب** **ومع** **سوء** **كسره** **كما** **علم** **بالا**  
**ويقر** **بسم** **مع** **دفع** **بانه** **لا** **في** **شدة** **لم** **على** **لزم** **الثاني** **وهنا** **قوله** **على** **لزم** **وهو**  
**اضافة** **اليها** **ولما** **قال** **ان** **ملا** **حيز** **لزم** **في** **ميراث** **الى** **الوقت** **او** **لانه** **عليه** **بشرها** **او**  
**ضامته** **الا** **لانه** **الجميع** **الشركة** **المضامة** **الى** **الاب** **دونه** **وهذا** **قاض** **تعلق** **بما** **لزم** **بما**  
**وضعا** **تعلقا** **بمفعول** **من** **تمام** **التصريح** **ولا** **يكون** **كذلك** **الا** **الدين** **فان** **دفع** **بالشك**  
**بما** **لزم** **الحال** **الوصية** **لانه** **لما** **تعلق** **بالتلف** **احتمال** **نحو** **الرفق** **من** **دين** **الغير**











صدق الحق في الاصل **بسمه** انه لا يميزه فليعلم الفاضل الميم وانما اراد بانها  
في الاصله لان عليه حفظ الوحيه فليصدق فليعلم بها **ان كان قال في ذلك**  
**في ذم اودينا** جاء بالقول وحسنه بالوديعه كما تقرر **صدق القول بسمه على الوجه**  
لان العين لا تكون في الذم ولا الدنيا والوديعه لا تكون في ذمها بالنعوه بل بالثقل  
والثقل والقهم قوله جاء انه لم يوصله كعلي القوي ودية قبل وكذا امكنه كعلي القوي  
او دينا ودية وقوله وارون هذه انه لو جاء معنا بالي وقال الا ان التي اقروا  
بها كانت ودية وتلف في هذه بدلهما انه يقبل في قوله ان يفرط فيكون بدلهما  
الحا تباين في ذمها **فان امكنه التفسير بالوديعه قاله الامام في كتابه**  
**معناه** ولو بعد مدة طويلة **الملك الواقع بعد نفس الاقرار** بما ذكره في  
**الرد** الواقع بعده ايضا لان هذا شأن الوديعه وخبر بقوله بعد الاقرار الذي  
هو طرف للثقل كما تقرر بالوقال اقررت بها ما انا بها اها من بان في اقررت  
تلفها اواني ردتها قيل الاقرار فلا يقبل لانها كانت قوله على **ان قال له**  
**عندي افي القدر** **صدق بسمه** وعنه الوديعه **والرد والتلف** الواضح  
بعد نفس الاقرار ونظر ما تقرر في على **الحقا والله بعد الاقرار** والعند ومو  
يدونه والافاض وسياق اخر العارضة ما يشكل في ذكره **والرد في صحيحه**  
**قباض** بعدها **ان قال** ولو منقطع فمحل الشك **كان ذلك** **باسم الله** **واقرب**  
**الملك الصحيح** **في قول** لان الاسم يحل عند التطلاق على الوجه لان الاقرار اذ لم  
لتزام فلم يشل الفساد لان التزام ذم ان قطع كما هو الحال بعد كسوف جلق  
قبض في قوله وخرج باقيا من مال الخصم على العدة فلا يكون مقرا بالافاض وان  
قال خرجت منه بها او ملكها ما لم يكن بيد الموقوف وذكرا انه قد يعتقد الملك  
في العدة وقد يوجب انه التقبل الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون وجوبه  
لله الاخر ان بالافاض وهو صحيح ويلزم ايضا انه لو حال ملكها ما كان الاقرار  
هو يعرف معنى ذلك كان مقرا بالتلف ايضا **والرد في صحيحه** **القول** انه لا يفسد الا  
كان ما يوجب لا يغني بعينه لا يفسد ما اقرره **ان شكك في الحق** **الحق في الرد**  
وحكم به **وبين** لان البعدين المودعة كالاقراء وقيل قوله بغير غير مستقيم لانه انما

[illegible]







فيما في حصة لكن لما ذكرنا انهما قد تم بها او اقر احد شر بكنى الثالث يوصي  
شرك بينهما تعين ما اقر به في نصيب وفارق الوارث بانفسه الخاتم هذا الموصي  
للاشارة فيمن في الحقوا هذا البيع والرهن والوصية والعتاق والعنف  
ما ذكر من الحق اقر احد شر بكنى هو ما رجح الرضا عنها لكنه الفهم العنق  
ولكن ما في اليد مقدم عليها غير بما لها جزء ابن المقر غير ما هذا ولا يظن  
لنقول ما استوفى القصور على التفصيل كقوله مدرك او على الاشاعة وهو الحق فلهذا  
الاكثرين ولا لولا فلهذا الباقين لم قال ان الاثم الاشاعة **فصل** في الاقرار بالنسب  
وهو من القدر واجب ومع الكذب في شجره حرام كالقذف في قيل في حق الوارث  
كفر كمنه على المسجل او على كذا النسب اذا اقر بكلف او سكران او كذا ولو سخرها  
فما كان **فصل** في النكاح بلا واسطة كمن هذا النبي والى لا لا يسميها البيعة بولا  
دتها وقوله بول فلان ابني بعد خلاف يجوز اسمها لا يسمي بدوتم انما اسمها الكفاية  
شتم الخواشايع كزوج **فصل** في الايمان ان لا يكون **فصل** في النكاح  
سن لا يتصور ان يكون كمنه مثل هذا الولد ولو لم يقطع ذكره واشتبه في سن  
مكان العلوق نذكر الولد كان اقر او لم اقر **فصل** في النكاح فان كان كمنه **فصل**  
**معرفة النسب من غيره** او ولد على فراش نكاح من غير زوجة او ولد على فراش نكاح  
من غير زوجة لم يسمي اقم وان صدقة المستحقه لان النسب لا ينقل الى غير المستحق  
فقد عتق عليه ان يمكن ان يولد شتم لثقله وان عرف نسبه كما بان في فعله المتيقن  
للو ان ان ولد على فراش نكاح من غير زوجة لا يسمي اقم لان النسب لا ينقل الى غير المستحق  
لان النسب اقم وان هذا الولد لا يقر فيه فاقم والنسب انما يحل حكم النكاح بل  
لا يسمي الاب باللعان ووجهه انشائها الشارع لرفع الالف في البيعة واخذ ابن  
الصالح من هذا المذكورة النهاية وغيره فانما في مريض اقر بان باع كذا من اثم  
فان قادى ابن ابيه الوارث وان كان الابن ولد على فراش فلهذا واقام في  
فلان والابن مكران لذلك بان يلقه بد النكاح ولا يقر بالبيت ولا لاكار  
فيكون يموت دعوى ابن الاخ ويثبت وان كان انسانا للغير لا يقر في دعوى خمر  
بنته الابن ما اقر له وان انشئ نسبه لغيره ليعين في قوله هذا وتقبل بيعة الولد  
على

قد  
يقدم  
كذا او  
بعض النسب

على فراش المقر ولا يقر له غير في بيعة وكافة وجهه ليعين بيعة انها تحت باقر هذا  
لا يسمي اقم انما صاحب كمنه المقر اقر على فراش وولي بيعة او نكاح فاسد جاز للغير  
سماحي اقم لان ما ذكره في حق النسب سمعت دعواه ولا يجوز اسماحي ولد الزنا مطلقا  
مطلقا **فصل** في النكاح ان لا يكون بغير الحق ولا الشك لا يثبت ما هذا بل مع سائر الاعا  
ر من كذا علم امره ان يثبت في المقر عليه استحقاق المقر من ما وشرعا **فصل** في النكاح  
بغير الله **فصل** في النكاح وهو مطلق او السكران لان له حق فيه وهو  
عقوب من غير وخرج بيعة قدما الرست فلا يشبه النسب فلهذا لم يقع له ما في  
موضع نعم ان مات قبل المتكهن من التصديق عليه قد عمل كذا ما وشرعا ايضا  
ان لا يبايع فيه الا فيساق وان لا يكون في المستحق فيه الماء فاما او شتم للغير والام  
بغير لا يسمي اقم لان باقيا ما فلا يصدق استحقاق ومع ذلك فانه  
لا يقر باقيا من كذا ولولا لمعنة في الثانية فيما يظهر لافق بينهما اقم من سكران  
لعلهم الاول بغير الثاني من استحقاق النسب لا يسمي اقم وهو كمن  
ثبت في راسيت ما بان في اقراره شيخ باخ وهو يولد باذكرة **فصل** في خطبة  
ان يزوج المقر في النكاح واقر بانها اقره فصدقة اقرت بان لا حق لها عليه  
من جهة مودته الحكم عليه بان ذلك ثمان انما زوجة هل تحرم عليه ما هو افظ  
او ما لمنا اولاد ولا قد الفتح فذكر ثمانا حاشا فلا يثبت فيه فساد هذه الاطلا  
فان وان حاصل المستحق بل المصوب من ذكره انما لا يقر عليه قوله لها ان لا  
هذه اقم ولو زاد من الى الاصل سماحي اقم وهي من يلقن كذا ما بان في  
بها نسبا فانه ان صدق ما هنا حرم عليه ما هنا قطع وكذا ما بان في خلاف  
الم يسمي من المطلق المقر في علمه اذا قصد له اخوة الاسلام او الملقن  
البيعة في علمه اذا قصد الاسلام وصدق فيه والى ما هنا فقط على ما اذا  
وكذب ما هنا **فصل** في النكاح فلهذا لم يسمي اقم او سكت وامر او قال لا اعلم **فصل** في النكاح  
من البيعة او بين مودته كسائر الحقوق ولو تصادقا لم ترجح لم يطل  
النسب خلافا لابن ابي هريرة **فصل** في النكاح **فصل** في النكاح  
بالشرط السابق خلافا للتصديق لغيره البيعة في غير علم احكام النسب

كان

ش







في القضاء وغيره **ثبت** ان كان الحق الظاهر لا وارث له الا في المال الموقوف  
خلاف نتائج القرائن **ثبت** ان الحق الظاهر لا وارث له الا في المال الموقوف  
قوله النسب بها اما الاثني فلا يصح استلحاقها فوارثها اولى **بالنسب**  
بما اذا اختلفت فيه هناك من النسب ايضا **ثبت** ان زيادة على ذلك كونه  
**الحق** **بمينا** فيمنع اللحاق بالحق لو لم يكن وارثا لان قد يشاغل فلو اختلف في صدق ثبت  
بصدق دونه اللحاق وفيما اذا كان واسطاسطان كمن ادعى ان له نصيبا  
الحق لان الاصل الذي ينسب اليه ومن اشترط تصديق الاب ايضا كما  
ليكون فقد ابعد لان غير وارث والحق لا يورثه وقرئ لم يثبت الحق فيقول  
بعد الحق الفرع بدونه الاصل بل **الاب** اللحاق تصديق الحق فقط لا بد من  
ذكر وان قال شارح انه اشكال قولهم حكمي عن السبكي حواشي ما لا يصح **ثبت**  
**ان لا يكون** الحق به **نفاذ** **الاصح** بل يجوز اللحاق به وان نفاذ قبل موته بلحا  
ذا وغيره لان لو استلحقه لقبل فكذا وارثه **ثبت** كونه **وارثا** **للمرث**  
الحق بيمين الاقرار وان تعدد فلو اقر جميع اشترط كونه حيا في اثناء اقراره ايمه الحاضر  
لتركه جده ومنعت ورثته الكل فرضا ورد كما يشهد لان ان لم يثبت الميت لم يكن  
خليفة وكذا ان لم يشترط تركه لان القيام مقامه من المقتضى من المستلحق  
فيمن حق موافقة احد الزوجين والحق بالوارث الحاضر الا ان المستلحق  
يتم مسلم وارثه ثبت المال لان نائب الوارث وهو جهة الاسلام وقوله  
ثبت ايضا لان له القضاء بعد كونه ايضا لا ولا عليه فلو اقر عتيق باع او عتق  
لم يقبل لاخره عن الولي لان لا قدرة له على استيفاء كامله وهو للكل دينا  
من قبل لان قاده على استحقاقه بنكاح او ملكه فلم يقدر مولا على منعه وقطعه  
قولهم حين الاقرار له لو اقر باين لهم فان ثبت اقراره ايمه لم يقبل اقراره لكن اقر  
الغالب بطلان لان بان باليمين انه غير حاضرا في الرقعة هناك ما اجبت عنه شر  
الارشاد **والاصح** فيما اذا اقر احد الحاضرين بنات او زوجة الميت **ثبت** ان  
اوسكت **ان المستلحق** لا يورث لعدم ثبوت ربه من المقتضى في حق المقتضى دل  
عليه السابق ووجه بزه بعض الشيخ بن دفع ما يعتز به من القرائن **والاصح**  
**في النكاح**

في النكاح  
والحال

**ولا يشارك** **المقتضى** **حصة** ظاهر بل بالمال ان صدق في اثنين افرادهما  
يثبت له يلزمه ان يعطى ثلث حصته ولو ادعى على ابني ميت يمين في النكاح  
احدهما فان كان قبل القسمة ايمه نصيبها او بعد فان كانت بيد الميت  
سلبها له كلها ولا يثبت له على المكذب او بيد المكذب لم يلزمه شيء وعلى المقصد نصف  
فيها **والاصح** ان **البائع** العاقل من **الورثة** لا ينفرد **بالاقرار** بل ينظر كمال الا  
خبرين فان اقر ومات غير المكمل وورثته نفذ اقراره من غير قيد كما في قوله **والاصح**  
**ان لو اقر احد الورثتين** الحاضرين بنات **ثبت** **والنكر** **المقتضى** اوسكت بيمين شيئا ولا من  
حصة المقتضى لكن ظاهره فقط كما نقر لان الارث فرع النسب ولم يثبت وانما لو لم  
من اقراره بيمين ضامنا له في الف بالالف وان لم يثبت على عمره ولو كذب الف  
ولا لان لا ملازمة بين مكاتبهم فقد بطلت الايمان فقط لا عار الاصيل  
او قدره بيمين ان لا يبايها وموت الضامن واليمين موجب وقد بطلت  
الاصيل فقط كان ضمن الحال موجب او اعسر الضامن او مات الاصيل **ثبت** في  
ين موجب **ولما** **النسب** في الارث فيمنع ملازمة من ان لم يلزم من ثبوت الا  
وث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كما ياتي ونظيره اقراره بالخالي فان ثبت  
البنوة ولا مال لوجودها في الدخول وعند استيفاء العدة من غير مال بخلاف  
وجوده بالطلاق فان ثبت **النسب** واستمر عدم ارث المقتضى الى موت النكر او الى  
كت فان مات **ولم يثبت** **النسب** **بالاقرار** الاول وورث لان صار  
وحاضرا وكذا لو ورثه غير المقتضى **والاصح** **ان لو اقر ابن حاضرا** **النسب**  
لا ولا عليه **ما عدا** **يمين** **بول** **فان** **نكر** **المقتضى** **النسب** **ان** **ان** **ابن** **الميت**  
ثبت ان ايمه **بيمين** **شبهة** وشهرته ولا ان لو بطل نسبه بطلت له فانه  
لم يثبت الا لارثه وحاضره ولو بطل نسبه ثبتت له المقتضى وذكره في حق ومن  
ثم غلط المغاليل ولو اقر اياك فانكرت الثاني وليس ما سقط لثبوت نسبه  
اثباته بالانها بما عاشر موافقة على ثبوتها في ثبوتها بالاستلحاق وهذا  
وق ما قدم **ثبت** **ان** **النسب** **الحق** **لا** **يؤثر** **في** **استلحاق** **فلم** **ينظر** **لآخر** **اليمين**  
اهلية الاقرار بتكفيره **والاصح** **ان** **ان** **كان** **الوارث** **الظاهر** **مقتضى**

ثبتت  
بيمين











































وقول المالك حتى لو انهدمت حينئذ منها لان قوتها انما تسهل النزاع فيه حال  
ولان منع استيلاءه فخطا من افترق بين ادعى عليه غصب عاقل فاقام بينه وبين  
بعضهم بانها تسب وتبطل حكم الغصب وان ثبت بالبينة اما اذا لم يقصد الاستيلاء  
كان داخل في نزع لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لا رجع له ذلك لان يدوه عليه فيمنعه واليد  
على الغفار حكيم فتوقف على فصل الاستيلاء كما مر **وان كان المالك او نحوها وعنده**  
**بعض الاستيلاء بخلاف نحو النزع ولم يترجم عنها فقام فصل الدار** لا اجتماع يدوها  
فيكون الاستيلاء لهما معا وبمعنى ان المالك الدار لو تعدد كان غاصبا لم يصب  
الروس وعكس **الا ان يكون شعيبا لا بعد سنونيا على صاحب الدار** فلا يكون غا  
صبا لشيء بها ليعذر قصد ما لا يمكن تحققه واخذ منه السبب وثبوا الاستيلاء انه لو  
ضعف المالك بحيث لا يعذر منه قوة الدار لاسيلا يكون غاصبا لغيرها اذا  
فصل استيلاء عليها واخذ منه الاذرع بان يهد المالك باقية لم ينزل في قوته لاسناد  
هذا للمالك رد بان قد يعارض بمصلحة الدار في الضعيف فيقصد الاستيلاء ويؤيد  
ضوح الفرق بان يهد المالك الحسية متشعبة ثم فاش قصد الاستيلاء وموجودة هنا  
فلم يورث قصده معها فوضعه من اصلها وان لم يصب حيث جعل غاصبا لم يترجم  
عليها اذ في الغاصب وسائر تعدد خروجه تحت حيازة الدار لئلا يكون قال لاذرع انه  
مشكوك لا يوافق عليه وهو ظاهر الا ان يكون الغاصب نظرا الى ان البينة لا تارة لعلها  
لباقية كلامه فيمنعه لو استول على ام او عاقل الغني فيمنعه الولد او الغني لم يضر  
استول عليه لكن يشا ابن الرقعة ان ام الخجل فيمنع النخل من قطعها لا لغيره  
في بيعه لها قبل وكذا الرقعة لو كان الغني فيمنع النخل من قطعها لا لغيره  
فمنعها لغيره والعادة بذلك فيكون جميع ذلك نظرا الى ان الملاك لم يهدم الا  
ما استول عليه واستشهد ابن الرقعة لغمان الولد والقطيع الغنم اختاره منقول  
كان يهدم دابة خلتها ولدها من الدابة كان مودع في حوزة رجل عاقل اذ وضع  
يد عليه **وفصل الغاصب** الخرج من المصلحة الغفارة بينه وعدم العود اليه ويمكن  
المالك منه **والرد** فور انشد التمكن للمنفك الذي سلبه **فصل** ومنه في الرد  
بنقله فعل اجبي ان غلب المونة ولو غلبت وكذب محض وان لم يملك المالك الجمل

الصحيح

اليد على اليد ما اخذت حتى تؤيده كذا استدلو به وهو انما يدل على وجوب الغفران  
ولعلمهم وكذا لو اذعن اليها هو معلوم بحكم ان الخرج عن المصلحة واجب فورد  
يكفي وضع العين بين يدي المالك بحيث يعلم ويتبين من اخذها وكذا يد لها كما علم  
بما مر اول المبيع قبل قبضه ان يكفي ذلك في اليد كالاعيان وقضية كلامه ما مر  
في اختصاصه بالعين وخرج منه في الاثارة في واد ان علم ولو ما خارت له ولو غصب  
غير المالك برز بالرد لمن غصبه ان كان في يد غيره وشا جرد من شين لا لملقط وفي  
مستعير سنام وجهه ان اقرضه المالك اخذها كلاسها انما كانا للخطب جامع الغفران  
وقد يرد الغني الى المولى كما لو غصبته فخلت بغيره ليعذر به او قد لا يرد  
تكونه ملكه بالقبض كان غصب حوزة مال حربي او خوف ضرر كان غصب خطا وخلا  
به جرح محرم فلا يترجم منه ما دام جبا الا اذا لم يخف من نزوعه سبب غير او ملكا  
لغاصب لها فاعمل كما ياتي وقد لا يجزى لو كان غصب لرجل او دخله في سفينته وخرق  
كأنه في الماء وخبر من نزعه هلاك محتمل وكان اخره للاشهاد كما مر اخر الكالة  
**فان تلفت عتقا** الغصوب او بعضه وهو ان يتولى بالطلاق او تلف **فصل** لرجل  
نعم لو غصب حوزة مال محتمل ثم غصبه فان كان باقيا ردها او الفاعل يضمن كغيره  
تب غصب مال سيوه وان تلف وما غا او غصب شيئا وان تلف حال المال او تلف  
في سببه اما غير متولى كغيره فان تلفها فلا يضمنه وكذا اختصاصه وان غصبه  
اجرة ولو غصب قنبا وجب قتله بخلافه فقتله لم يضمنه واستلوا هنا كالاختصاص  
سائل فيمنع بها الغفران بل لا غصب مباشرة او سبب لها سببا له ولو كان الا  
سبب بها يابى الى اياته فقال **ولو تلفت عتقا** **فصل** ما يرد المالك منه اجلا وقد  
لا يضمنه كان كسر يابا او تلف جوارحه مثله الخفر او لم يتمكن من ارافته فخر البكر  
انا او من دفع ما يرد لا يضمنه اياه وكسر سلاحه وما تلفه باع على عادلة  
عكس حال القتال وحزى على مقتضاه وقت غير مكاتب على سيده وماله ربحه  
او مبالغ اتلف وهو في يد المالك وخرج بالتلف ما لو سجد دابة معها المالك فماتت  
فلا يضمنه كما مر نعم ان كان السبب كان اكثرها لجز مائة فرار وصاحبه معك فمن  
قط الزيادة وافترق البقي بان لم يضره فوقع على مال الغير فمعه كما لو سقط عليه



[illegible][illegible]



















لا تؤثر فيه بقدر علمها والمؤمن على الغاصية كماله (الروضة) واصليها وان اخطا الزمان  
تصار كفايها انه اعلم الا الخليفة **وكذا الحجة** وهو التي عرفت بقصد الخليفة  
او لا يعتقد من خليفة ولا خيرة على المعتمد **ان غيب** **بن مسلم** يحكي عنها عليا فثبت  
العين انما لمساها ليخبر اما غير الحجة فخراف ولا ترد عليه ومن الكبر والغرور  
انما يحسن فيقول والا لاخذ الشاق ذلك وسيله الى قضاء الود والكرها  
قال الاذرى ان بعد ورعي ويشترطه ويؤيده قول الامام لو شهدت بخلافها  
فيما يحسنه لم يعرفها **والامتنان** والصلبان **وكان الملاهي** والاولى الحجة  
**لا يتجربها** **الحق** لوجوبه على انذار عليه ولا صنع الحجة لا تقابل بما لا اله الا الله  
لغيره من كذب فيهم كسرهما ويأتي في الزمان الخليفة في ما من النبوة  
**والاصح انها لا تكسر القاض** لا مكان ازالة الهيئة الحجة مع بناء بعض  
لينة بل **تفصل** كما في **الناس** لزال اسمها وهي في الحجة بغير غلظ  
يكنى ازالة الاوتار مع بناء الحجة انما **فان** **المتكبر** **رحا** **بده** **الحج**  
فكار **ان** **مباح** **التكبر** مثلما في بطلان لغوته **اطلم** **كيف** **س** **بخر** **الحج**  
تعيين طريقا والافيكس **وان** **زاد** **على** **ما** **ذكر** **للتعريف** **صاح** **و** **من** **احرق** **ها** **من** **غير**  
تعيين غرم فيدها بكسرة بالحجة **المشروع** **لان** **صاحبها** **من** **ل** **حسب** **بخلق** **مالو**  
جاوز الحد **المشروع** **مع** **امكان** **فانه** **لا** **يلزم** **الا** **التفاوت** **بمن** **فهم** **بمسورة** **بالو**  
**الحج** **المشروع** **وقيمتها** **مستقيمة** **الى** **الحد** **الذي** **ان** **هو** **قال** **الاجل** **ويجوز** **ما** **ذكر**  
**الاطال** **كيف** **تيسر** **فيما** **لوج** **عن** **ص** **الحج** **لصيق** **ومن** **اوتها** **مع** **خسنة**  
**في** **فست** **له** **وضع** **من** **ذلك** **او** **كان** **بعض** **في** **ذلك** **زمان** **ويحطل** **شغل** **من** **بجانب**  
**فيه** **لست** **يقابل** **علم** **في** **باجرة** **غير** **ناقصة** **عرفنا** **فيما** **يطهر** **قال** **للولاة** **كسرة** **فيها**  
**مطلقا** **وجز** **او** **تاد** **بنا** **دون** **الاجاد** **قال** **الاستن** **وهو** **من** **التفاسيد** **الحجة** **و**  
**لو** **اختلج** **الملك** **والشركة** **ان** **لم** **يكن** **الملك** **ما** **فقد** **صدق** **الملك** **على** **باجية**  
**الترك** **كشي** **اختد** **من** **قوله** **البغوي** **لو** **اوتهم** **قال** **كاشجرا** **وقال** **الملك** **في**  
**عصر** **الملك** **صدق** **بهيئة** **الاصل** **بناء** **المالية** **التي** **قال** **الخيرة** **وهي** **تطرد** **بوجه** **و**  
**ضوح** **الفرق** **فانا** **نحفظها** **هنا** **المالية** **والاختلاف** **فرواها** **صدق** **مدعي** **بنائها**  
**لوج**

اذ  
بدل

ثم

لوجود الاصل معه واما في مسئلتنا فلهي منفقان على اعداد تلك الهيئة التي  
الاعل مدعي في شها فاذ الخلف في الحق صدق المتكبر لان الاصل مدعي في شها  
سباني ان الزوج لوفيه زوجة وادعي في حق وتا **لست** **تدري** **صدق**  
لان الشارة لا باح له الفرض جعله ليا فيه فوجبه بقدره في هذا بعينه ياتي  
هنا فالوجه قصد في المثل **ش** **سباني** **في** **الجهاد** **ان** **يجب** **ازالة** **المتكبر**  
بجني وجوبه بكل ملكي قادر لو اني وقنا وقاسفا وشا عليه المتكبر كما ينبغي  
عليه البالي **وتفن** **منفعة** **الدار** **والعبد** **و** **من** **كل** **بال** **منفعة** **شجار** **عليها**  
**بال** **تفويت** **بالاستعمال** **والفوات** **وهو** **ضياح** **المنفعة** **من** **غير** **الضيق** **كالخلاق** **فثبت**  
**الدار** **بدها** **لان** **المنفعة** **منفوية** **فثبت** **بالمنفعة** **كالبيان** **سواء** **كان** **من** **بذ**  
**كذلك** **نفس** **ام** **لا** **كما** **يأتي** **فان** **تفاوت** **الاجرة** **في** **المد** **فمن** **كل** **مد** **بما** **يظلمها**  
**ولا** **يتصور** **هنا** **افضل** **للفصل** **لوجبه** **بما** **استقر** **اروة** **المنفعة** **على** **افضل** **وبما**  
**خلاق** **القيمة** **خلال** **المن** **وهي** **فرقة** **استواها** **اعتبار** **الا** **افضل** **لوجبه** **للفصل**  
**صنابع** **وجبت** **اجرة** **اعلاها** **ان** **لم** **يكن** **جمعها** **والاجرة** **الكل** **تجيلة** **وحل**  
**سنة** **وتعلم** **قران** **اما** **لا** **منفعة** **له** **او** **لنفع** **للاجرة** **استجاره** **لها** **كل** **وكلم**  
**التي** **لها** **فلا** **اجرة** **له** **ولو** **اصطاد** **الفاسد** **فهو** **له** **بما** **لوعصب** **شبكة** **او** **قوسا**  
**اصطاد** **بها** **لان** **التي** **تخف** **له** **بخلق** **بما** **لوعصب** **قنا** **وامطاد** **له** **فانه** **يضيق** **سيرة**  
**ان** **وضع** **بده** **عليه** **لانه** **على** **ملك** **مالكه** **واجرة** **لان** **مالكه** **بما** **استعمل** **في** **غير** **ذلك**  
**لوتلف** **ولفعلوب** **فانقطع** **بسببه** **لبنها** **الزهد** **مع** **فيمتد** **ارشها** **وهو** **ما** **ين**  
**فيها** **خلقا** **وقفتها** **والا** **لبن** **فيها** **ولا** **يقين** **منفعة** **البقي** **وهو** **الفرج**  
**الابا** **التفويت** **بالوحي** **فيهم** **بهم** **المثل** **بشخص** **الذي** **اخر** **الاب** **لا** **يملك**  
**بنوان** **لان** **اليد** **لا** **تشت** **عليه** **ومن** **لم** **يؤي** **للمنة** **المفتقر** **مطلقا** **لا** **يجارها**  
**ان** **في** **كالمساجر** **عن** **اشترى** **لها** **لان** **يد** **الفاسد** **حائلة** **وكذا** **منفعة** **بده** **الحج** **لا**  
**نفس** **الابا** **التفويت** **الاصح** **دون** **الفوات** **كان** **ولم** **مصر** **لان** **الاجرة** **لا**  
**لا** **يملك** **اليد** **سيرة** **فروا** **السرقة** **ان** **لوجبه** **للمسيرة** **فان** **لم** **يكن** **بمنفعة** **فيها**  
**نعم** **الفائنة** **في** **بده** **اولي** **فان** **اكرم** **على** **الحل** **وجبت** **اجرة** **الا** **ان** **يكون** **تدا** **و**

كلام



على رءوسهم بنا على زوال ملكهم بالردة او وفوقه منقطة المسح والرباط والمدونة  
 مكتوبة الحرف اذا وضع فيه تلوه واختلفت لزمه اجرة جبهة كقول المصلحة فان لم يظلم  
 ضمن اجرة موضع شاة فقط وان ابيع وشاة ولم يكن فيه تضيق على المصلين  
 او كان محجرا لا يملك احد من المسلمين الاضطرار المطلق وكذا الشرايع وعرفه من  
 ومنه لزمه وارضى وقت لوفد الموق والملاقاة ذلك كلهم كمال جديا في الدنيا  
 بغيره ينبغي ان يتبين ما ذكره في المسح بما اذا اشتمل على ما لا ينافي له الشاة  
 ضعه ولا مصلحة للمسلمين فيمنع من المصلحة بخلاف ما ذكره في المسح  
 او المصلحة لو ضعه في غير محله اذا اشتمل على احتياج الناس له والشاة  
 لا يحتاج اليها البتة حتى يتيقن على الناس واخره به وحيدة يفرق الامام او  
 غير ما لزمه بمصلحة المسلمين الا في الارض المحروقة للدين فله مصلحة كالسجود  
 وعلى الرباط فيما لا يجره قد جعلت في شجرة العباب بين الملاقاة مع حرة طرس الشاة  
 في المسجد الملاقاة اخرى كراهم كمال الاول على ما اذا اخرج من المسجد او في المسجد  
 او ضيق على المصلين والثاني على ما اذا انتفى ذلك وصورة الفرض في ما من غير ما  
 بان لزمه اجرة مثلها او طاهره ان ما ابيع غرسها الا اجرة غير ما ذكره في تاريخ  
 قزو بن ماصو مخرج كاسته ثم ايضا جواز وضعه بجوار من المايح الا في غير محله  
 ثم فيه التي يجازونها لكونهم في المايح وله لوضع فيها من حيث الاقامة لكونها  
 عليهم دون التي يجعلونها لا تمنعهم ان يستغفروا عنها والملاقاة بعض المتأخرين  
 الجواز ودونهم عليهم ثم ايضا او يمد ما ذكره عن الفرض الى ان لا اجرة عليهم ما ذكره  
 ضعه وانما ينفذ الاجرة لما لم يجر وضوحه يوضح ذلك ان كل ما زاد في الاجرة  
 في ما لم يجر وضوحه في الاجرة وبما يمد ما ذكره في المايح فله من ما ذكره في  
 اجرة فان ذلك منهم **واذا انقضت الغصبة** او حتى من زوايده **بغير استئصال** كقول  
 جليله وسئل به باقة **وجوب الارشاح للغصبة** الاجرة له سليمان بن جعفر  
 في الغصبة مع ما من حد في الزوال لكونه في ماله في يد وقال في ذلك البقرة  
 فاقى في غصب عبد فشتت يده عنه وفي غيره سنة بان يجر اجرة مثل ما  
 قبل الرد وبوجه الى البر فاعث بها اجرة سليم مطلقا واعني ما بعد الرد الى  
 البر

الى البر وهذا الاعتبار الاجبر في الغصبة بسبب الغيب علم عند المالك  
 او من غير الغيبة او ما ينفذ الرد الى البر **وكذا الغصبة** ان لا استئصال  
**بان بلي الغيب** بالبر في الارشاح واجرة الغيب **الامر** لان كلامهما في حد  
 الا انهما في حد عند الاجتماع على ان الاجرة ليست في ماله الاستئصال بل في  
 بلي الغيب ولو ضحي العبد المصنوع او قطع ذكره واشياه لزمه قيمته لانها  
 به فلا تظلم بها الزيادة القيمة بخلاف ما لو سقط ما قام له من شرط الغصبة ولم يجد  
 بل لزمه به القيمة **فصل** في اختلاف المالك في الغاصب وفيه ما ينفذ  
 الغصبة وجبايته وتوابعها **ادعي الغاصب** ان الغصبة **وانكراها** **مصدق**  
**الغاصب** **بغيره على الغيب** لان الغيب يصدق ويخرج عن البيعة فله في ذلك  
 الرد وان جبه واخذ منه الزكوة ان يحمله اذ لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا  
 اما اذا ذكر سببا ظاهرا فيجوز في بيعة كالمودع فاذا **خلق غصبا** **المالك** كقول  
 او القيمة **في الامر** من الوصول الى عين ماله بيمين الغاصب فصار كالمالك  
 له ومن لم يجر للمالك اجرة ما بعد من الشق الفرض حلف عليه ولا اجارة على الشق  
 قبوله البدل منه البراءة **فصل** في اختلافنا في قيمته بعد انفاقها على نفسه او خلق  
 الغاصب عليه او اختلاف **الشباب** التي في العبد **المطهر** فادعها كذا منها كان  
**او اختلافنا في غيب خلق** كان قال اعمى واعرج خلقه وقال المالك بل حدث  
 عندك **مدق الغاصب بيمينه** اما الاولى فلا صل براءة ذمته من الزيادة  
 فيسبها المالك وذهب عنه بانها لا يثبت له الغصبة لانه لا يقره الغاصب وان لم يقره  
 شيئا فيملك الغاصب الزيادة الى حد لا تطفو البيعة بالزيادة عليه ولا تنبع  
 ان قيل لما قاده ما بان انه يبيع اليها بالصفقات لا اختلاف القيمة **استئصال**  
 بها لكن يستفيد باقها ابطال دعوى الغاصب بقيمة حقيرة لا يملكها  
 فهو بالزيادة الى حد يمكن ان يكون قيمة لمثل ذلك الموصوفة وعلى ذلك كمال  
 قولهم لا يثبت له غصب عبد موصوفه كما في ان سمعت وامانة الثانية فلان به  
 على السيد وما عليه من ثم لو غصب او سرق لم يثبت له على ثيابه فيصير الو  
 لي انما هو لوليه واماني الثانية فلان الاصل العدم والبيعة عكسه ولو























四

تواریخ السیاح و مکاتبت سیرت السیاح  
فی احوال و عین الدول و الکواکب و لؤلؤ و ثمن الدیاج  
بما فیها و نثاره و اعیان الارواح و شهاب النواهب

من استقام لا ينج به احد ومن اخرج لا يستقيم به احد ثم من عسر و ريسر و باطله و ضل كنهه فليكن له ما يشاء

فذلك قال في الروضة عن البغية واقرب والقياس ان لا يرجع على الغاصب عما انفق  
على العبد وما ادعى من فرائج الارض لانه شرع في الزوال على ان يفيدها له **وكل ما يرجع**  
**لشئ يرجع على الغاصب** كقيمة الولد واجرة المتاع الفانية تحت يده **وكل ما**  
**لغاصب ابتداء لم يرجع على المشتري** لانه الفرائج على الغاصب فقط **وكل ما**  
**لورثة المشتري** لم يرجع على الغاصب كقيمة البقي والا جز ولو دفع استوفاهما  
**فرجع** به الغاصب اذا غرمه ابتداء على المشتري لانه الفرائج عليه فقط لشدة يده هذا  
ان لم يكن من الغاصب اعترف المشتري بالملك كما في نظيره والا فهو مؤثران المصنف  
سخطا لم ولو نظر وجه الرجوع الى على ظالم ولو زادت البغية عند الغاصب عليها عند  
المشتري لم يبال لشدة الزيادة لانه لم يبيع يده عليها فانما غنمها الغاصب لم يرجعها و  
ليس كذلك ما شئت انضابط كما في ان المشتري لا يفر من الزيادة ولا يبال به **قلت وكل من**  
**انتهى** بنوعين ثالثة واربعة كما يحظم **يدع على يد الغاصب** **فكل مشتري** فيما لم ير  
جوع وعدمه **والله اعلم** وما اولى الباب وذكره كل باين من هذا فراجع **فرجع** ادعى  
على اخر تحت يده وادعى ان لم ير في انفق مثلا وانفقه في غاب بانها لما كانت عنده  
بجدة الهبات واطمأنت به لم يضمن كما استنبطه البغوي من كلام عمر وروى الشكر  
وقول بعضهم انه في زمن نوح كالمخارة عنه فليضمن بالبرهان جعل الاكابر كالم  
زمن نوح مخرج وانما كالم لا كالم صغير **باب الشفعة**  
باسكانها وحكي فيها وهي لغة من الشفع هو التوسط في الشئ عجل لانه لم يشفعا  
بم نصيب شركه اية اقول الشفعة لان الاخذ جاهلية كان لها او من الزيادة  
والشفعة ويرجعان لما قبلهما وشرعوا في ملكه فلهما يثبت للشركة القديم على الخا  
دق فيما ملك بوض لدفع الضرر من ضرر رتبة الشفعة واستجد ان المرافق هو  
غيرها كالمصنف والمندرج بالاربعة في الجملة الصانقة اية وقيل ضرر سوء المتاركة  
ولكونها توفقه فمراجعت اشر **باب الغصب** انشادة الى استنابها منه  
والاصل فيها الاجماع الا من شفعوا الاخبار وكثير الجمار قضى رسول الله عليه وسلم  
بالشفعة في كل ما لم ينس فاذ وقت الحدود وشرقت الطرق فلا شفعة وقولهم يقتضي  
هجرة ان يقتل النفس لانه الاصل في الشيء ان يكون في الملك بخلافه بلا استعمال











كالمبيع ولا ذكره **والأخص بالمتصرف** ولا رضاه كمن الراد بالبيع ويقتدر بال  
 سخطه في دفع ما أؤذ ان ما هنا بناه ما بعده انه لا بد من احد هذه الامور  
 او باليمن منه احدها وجه اندفاعه ان ما هنا في ثبوت التملك بالشقة واختار  
 قدم ما يان انما هو في حصول التملك بعد ذلك الاستحقاق ونفرضه فلا اتحاد  
 لا منافاة وهذا الوجه بل اصوب من الجواب بان المراد هنا ان كل واحد يحسن  
 على انفراد لا يشترط ونم انه لا بد من وجود واحد مما يلي على ان لنا ان لا  
 نقتدر الاستحقاق ونقول لا منافاة لان التملك هو ما هنا غير حصول التملك وهو  
 ما يلي ان لا يلزم من التملك حصول التملك عينا كالمبيع بشرط ان لا يتاخر  
 بغير ذلك كمن فسر التملك باخذ الشقة فوراً من طلبها فولا في التملك في واحد  
 الثلاث الا ان في هذه اقسام التملك لا مجرد طلبها فورا لا في طلبها فورا لا في طلبها فورا  
 بين ما يميز بذكر وهو قول بعض تلامذته واما الاخر من قول الشيخين و  
 لا يكتفي ان يقول في حق الشقة واما مطالبات بها وقولها في حق الطلقات  
 لبها فغيره على الفرق بين الطلقات التملك فكلها هي اولا في حصة  
 التملك وثانيا في مجرد طلب الشقة انتهى وقول جميع الروايات هو الطلقات  
 نفس التملك فقلنا تغايرها لكن قولهم لانفس التملك الحلال نظر المعقد الذي  
 دل عليه كلام الرافي وصرح به المصنف في اللعان انه لا بد من الغيرة التملك عقب  
 الفوزة الاخذ من ربه في الروضة والملك وان لم يكن التملك حاصرا وقت  
 التملك اسهل ثلثة ايام فان انقضت ولم يحصل فيه الحاکم فلكم هكذا احكامه من ك  
 شرح وساعده المعظم انتهى ويوجب بان غيبة التملك عند فاسد الاجل مدة  
 بينه يتسارع بها غالباً ويوجب في زعمه بنائه على ضعفه وللشقة اجبار المشتري  
 الشقة حتى يخذله منه لان اخذه من يد البايع يقتضي ان يستوفى الشقة لان بيعه  
 الشقة المستحق للمشتري في كل البيع ونسقط الشقة **بشرط حصول**  
**الملك بالشقة لفظاً** او نحوه كاشارة الاخرى وكالكثابة من **الصحة** **تملكك**  
**او اخذت بالثقة** ونحوها كاشارة الاخرى لا خلاف انما مطالبات بها وان  
 سلم التمن لان رغبة في التملك والملك لا يحصل بذكر **وليس شرط ذلك**  
 اللفظ

١٢

اللفظ او نحوه كونه التمن معلوماً للشقة كما قيل من قول الاخر ولو اشترى  
 نعم لا يشترط علمه الطلب ورويه شقيق الشقة كما يذكره الا ان واحد التكنة  
**اما تسليم الرضا للمشتري فانما تسليم الرضا الخاص** لا شاعون اخذ الرضا  
**السلم** بلفظ اللام **بشرط الشقة** لان المشتري وصل لطلبه او مقصده ومن ثم كفي وضع  
 بين يديه بحيث يتمكن من قبضه بسلوكه الفطن المعين والذين في الذمة وقبضه الى  
 كمن عن المشتري كافي **واما رضى المشتري بكونه الرضا هو رضى** ان الشقة الامانة كما  
 نابع درافرها ذهب بتجسس منه شيء بقبضه او علمه فلا بد من الشقة الخفية كما  
 علم من كلامه في الرضا **واما فضاء الرضا في لم بالشقة** ان يشوئها لا بالملك كما قال ابن  
 الرقعة والذين وغيرهما وهو المراد من كلام الرافي وغيره وقال صاحب الكافي  
 انما يحكم بالملك لانها ثابتة بالتصديق **والاخرى بحسب ما ثبتت** حقه فيها وطلبه **تملكك**  
**بشرط الاصح** لتأكيد اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقيم مقامه الا الشهادة على الطلقات  
 اختيار الشقة كما افهمه التمن وحيث ان الرقعة ان محله عند وجود الحاكم والقيام  
 كانه حارب الى الابد نظائره وانما يحتمل ان غلب المشتري او اشترى من اخذ التمن واذ يمكن  
 الشقة بغير تسليم الرضا كما يعلم حتى يوديه فان لم يوده اسهل ثلثة ايام فان  
 ولم يحصل فيه فسخ الى التملك **وليس شرط** **تملكك** **تملكك** **تملكك** **تملكك**  
**على الراعي** بناء على الحكم بالبيع الفاسد بالطلقات وليس للمشتري مع الشقة من الرضا  
**في حق** الا انوار شرط دعوى الشقة بخبره الشقة وتقدر التمن وطلبها واعتمده  
 التمن والطلقات وغيا فلا عاقل انما هنا عن ابن الصلح ان لا يلزم بيان فساد  
 سبهم كذا قال بعضهم مذهب الشافعي وليس كذلك بل الاول في تحريم الشقة المأخوذ  
 فلا بد منه لانه كدعوى به والثاني في حصة الشقة فلا يحتاج الى دليلها لان غير  
 المدعى وانما توقف الاخذ على العلم به وبعض الصور وحاصل عبادة الغرض ان  
 يدعى بحصة المشتري الى سخط اخذ ما اشترى وهذا وهو كذا من ارض كذا يكتفي  
 كذا من الامن فلا بد من قبضه وانما حال علمه بملك الشقة على ان طالع الشقة فيه باء  
 للمشتري وطلبت تسليم الشقة وقبض التمن فان صدقة التمن او انكر الشراء فا  
 ثبت وقبض الشقة سلم التمن وان لم يثبت الشقة وان انكر الشقة حلف انه لا يعلمها و



فقر

وہی کہانی

[illegible]

قولہ واسرائیل  
شرح قولہ وخبیر  
واجزہ وراسا  
مال سلم ۵



ولا الاخبار به وقارق ما عرفنا لم يره راد لاحق له علم البايع بخلاف المشتري فان  
**عن الشيخ قدس** بان قال اشترى ثوبا ثانيا وقال **المشتري** ثانيا فبأنى  
بأنى ما ادعاه وان لم يشفع الاخذ به وان قال **لم يكن معلوما** **المشتري** **حلف على ان**  
**الاعا** **عن الشيخ** لا اصل لعدم علم به وحلفه لا يفسد الشفعة كما انفسا والحق  
وجرى عليه وحلفه عليه وقال القاضي عن النفس بوقوف الراد بغير الراد  
عقد ما لم يكن الحلف انما اشترى بغيره لان قد علم بعد الكثرة فان قال  
كل حلف الشفعة على ما عرفت واخبرهم **وان ادعى حلفه** بقدر وطالبه ببيان **وكره**  
في دعواه **لم يشع** **دعواه** **في الاصل** لانها غير ملزمة ولو ان يدعى قد لا يحلف  
ثم ان يحلفه وهكذا حتى يقر او ينكر فيسند بكتوبه على ان الثمن ويجلف عليه وبان  
خديه ما ياتي ان يري الحلف بالظن الموكد **وان ادعى حلفه** بعد الاخذ بالشفعة **الثن**  
المذكور في الشفعة **وغيره** **سحق** **سببه** او لما عرفت من البايع والمشتري وان  
الشفعة **كان** **معينا** بان وقع الشراء بعينه **بطل** **البيع** **لانه** **يقرب** **من** **الشفعة** **لانه**  
على البيع ولو خرج بعض بطلا في حقه وخرج التقدير سالكه في حقه فان خرج  
رديا بغير البايع بين الرضوخ والاسس والرضوخ لم يلزم المشتري الرضوخ بل  
ياخذ من الشفعة **المشتري** **قال** **البني** **ونفذ** **في** **المشتري** **رد** **في** **البقي** **بان** **جار** **على** **قوله**  
في عهد من الشفعة **لم يرض** **بها** **ورضى** **بها** **البايع** **ان** **على** **الشفعة** **تمت** **سليما** **لان** **الان**  
انفساه العذر وقد علم في الامام قال **انما** **عليه** **بغير** **بها** **فالتطليط** **بالمثل**  
في حال **القبول** **في** **كل** **المشتري** **ذكر** **في** **الجهين** **والاصح** **منها** **اخبار** **ما** **ظهر** **في**  
جزء ابن القزوين **في** **المعجب** **فان** **قلت** **فان** **ما** **قالوه** **في** **حظ** **بعض** **الثن** **من** **الشر** **بغير**  
بين ما قبل **اللزوم** **وبعد** **ان** **يقال** **بظهير** **هنا** **ان** **البايع** **ان** **رضي** **بها** **او**  
معتب **اللزوم** **لزم** **المشتري** **بغير** **بها** **من** **الشفعة** **او** **بغيره** **فلا** **قلت** **القبول**  
لان **مشتري** **البايع** **ومسما** **موجودة** **فيها** **الان** **يقرب** **بان** **الرد** **في** **المعجب** **ما**  
فعر **العقد** **بالطية** **خلاف** **الثن** **فان** **وقع** **في** **العقد** **غير** **ما** **وقع** **في** **الشفعة**  
**الا** **يقين** **في** **العقد** **بان** **كان** **في** **الذمة** **او** **بغير** **بها** **فان** **وقع** **في** **الشفعة** **لان**  
العقد **لم** **يعقد** **به** **وكان** **دفع** **الشفعة** **حقا** **او** **خاس** **لم** **ينطل** **شفعة** **ان** **يجهل**  
العقد

في حقه انما هو حلفه

لشركه **وكذا** **ان** **علم** **في** **الاصح** **لان** **لم** **يقض** **الطلب** **والشفعة** **لا** **تشتق** **من** **مال** **بغير** **حتى**  
ينطل **باسم** **حقوقه** **وكذا** **لو** **لم** **يأخذ** **بها** **بغير** **لم** **تلك** **بعثة** **دنا** **بغير** **نقد** **المشتري**  
ينطل **قطعا** **وان** **بقي** **حقه** **فهل** **يلتزم** **ان** **لم** **يملك** **فحتاج** **لتملك** **جديدا** **او** **ملك** **والذي**  
دين عليه **فان** **لا** **يدل** **وجها** **ان** **رج** **الرافعي** **الاول** **وغيره** **الثاني** **واستظهر**  
**بانه** **ان** **الاخذ** **ان** **كان** **بالعين** **لنعين** **الاول** **او** **في** **الذمة** **لنعين** **الثاني** **وتصرف** **المشتري**  
**في** **الشفعة** **بغير** **حق** **ولو** **سجدا** **او** **بارة** **صحيح** **لان** **بها** **وقع** **بملك** **وان** **لم** **يلزم** **فما**  
**ن** **كثرت** **الول** **فيها** **ومع** **لم** **ابوه** **والشفعة** **تقتضي** **بها** **الشفعة** **في** **ابنه** **كالقوي**  
**والهبة** **والامارة** **قال** **الماوردي** **وان** **امض** **الاجارة** **قال** **الاجرة** **للمشتري** **وتصرف**  
**حده** **والمراد** **بالشفعة** **الاخذ** **لان** **محتاج** **للفق** **فقد** **ولم** **واخذ** **عطف** **فان** **المشتري** **ان**  
**في** **حظه** **كسبه** **بين** **ان** **يأخذ** **بالبيع** **او** **بغير** **بها** **والاول** **لان** **كل** **لها** **ما** **يجب**  
**ورما** **كان** **احدهما** **للمشتري** **قل** **او** **غيره** **عليه** **واو** **هنا** **بغير** **الاول** **واجب** **في** **غير** **يقين**  
**كل** **الطلب** **كثير** **ما** **يسأل** **في** **ذلك** **ولو** **فقط** **للمشتري** **والشفعة** **قد** **الثن**  
**والاشية** **او** **فاما** **يلتزم** **ونقد** **بها** **صدق** **المشتري** **ببينة** **لان** **ما** **اعلم** **بها**  
**باشرة** **من** **الشفعة** **فان** **كل** **حلف** **الشفعة** **الاخذ** **بها** **عليه** **وبحت** **الزكشي** **ان** **حلفه**  
**لو** **كوبه** **الحس** **كان** **ادنى** **الثن** **الذي** **دينار** **وهو** **دينار** **المصدق** **وقيل** **نكر**  
**سأخذ** **ما** **من** **ان** **لا** **يأخذ** **بشر** **بالح** **وهو** **تساو** **دروها** **وبه** **يعلم** **ان** **الحس**  
**لا** **يكذب** **في** **ذلك** **لان** **العين** **بذلك** **قد** **يقع** **وقد** **لوان** **المشتري** **في** **الشفعة** **الشراء**  
**وان** **كان** **الشفعة** **بها** **او** **نكر** **كونا** **الشفعة** **في** **بها** **فبصدق** **ببينة** **لان** **الاصل** **عند**  
**موتها** **وحيث** **في** **الاول** **ان** **ما** **اشترى** **في** **حده** **ان** **في** **العمل** **بشركه** **فان** **كل** **حلف**  
**الطالب** **بها** **واخذ** **فان** **اعثر** **في** **الشر** **القديم** **بالبيع** **والاصح** **بكون** **الشفعة**  
**على** **ابا** **فزاره** **وان** **حضر** **المشتري** **وكذب** **مسددا** **اعثر** **في** **البايع** **بغير** **الثن** **ان** **لا** **اذا**  
**الفرق** **ان** **الشفعة** **بها** **او** **بغير** **المشتري** **وقال** **ان** **وديعه** **شراء** **او** **عاريه** **شلا** **الان** **كان** **بغير**  
**المشتري** **فاد** **عن** **ملك** **واكثر** **الشراء** **فلا** **يصدق** **البايع** **عليه** **لان** **اقرار** **غيره** **في** **البدل** **للمشتري**  
**على** **فيها** **وبطل** **الثن** **الذي** **البايع** **ان** **لم** **يعترف** **ببينة** **لان** **الثن** **لحق** **المشتري** **فكان** **ما**  
**المشتري** **منه** **وان** **اعثر** **في** **البايع** **بغيره** **فهل** **يكون** **بها** **الشفعة** **لان** **كان** **معينا** **وذا** **منه**

قد روي في نسخة اخرى  
ان المشتري مع الكلام  
القول في الرضوخ



ان كان غير معين فالاعراض عليه بالثبوت في الشبهة التي هي غير صحيحة ام قبل  
 اوله ان يكون بعد الهزيمة واذا بعد جعل التمسك بالثبوت لا كمالا في خبره  
 في الوسايا في الشبهة بالعدول غير صواب **ياخذ** **انما** **يكتف** **بانه** **مال** **فان** **يكون**  
**في** **الاول** **سقط** **او** **اويل** **الاقرار** **نظير** **والا** **منه** **الاول** **ذكر** **هنا** **المنازل** **و**  
 الشك في ما ذكره كراهة الكفاء عن كل نظيره واختر لنفسه التفرق في الشبهة بين  
 في مته كذا في عدم مستحق معين له وبين فرق بين هذا وما جاء به في الوقف  
 فم على اداء الثمن ثم رابت شارح فرق بان التمسك هناك معترف بالشبهة وهنا  
 بخلاف وهو يوكل لما فرقت **ولو استحق** **الثقة** **ج** **كلا** **او** **شركة** **بين** **مجموع**  
 شرا او رتب باء احد من نفسه واختلف قدرا ملاكهم **ان** **و** **ها** **على** **قد** **الخصم**  
 لان حق مستحق بالملك فقط على قدره كالاجرة وكالتفريق **في** **قول** **على** **الروس**  
 لان الشبهة اصل الشركة وهو مستوفى فيها بدليل ان الواحد باخذ الجميع في كل  
 نصيبه وانما جمع الاقتصار له ورتبة الاول مع ان عليه الاكثرين وردت عليه  
 في شرح الارشاد والكثير الصوم ونفريق الصفقة وهذا **لو** **ما** **ج** **او** **شركة**  
**نصف** **حصة** **او** **ربعا** **مثلا** **لو** **ما** **ج** **او** **شركة** **او** **شركة** **او** **شركة**  
 او لانا **الشبهة** **في** **النصف** **الاول** **للشركة** **التقدم** **لانه** **ليس** **بمال** **البيع** **شركة**  
 البايع وهو لا يقع فيها باءه **والاصح** **انه** **حق** **الشركة** **التقدم** **على** **النصف**  
**الاول** **بعد** **البيع** **الثاني** **شاركه** **المشتري** **الاول** **في** **النصف** **الثاني** **لان**  
 ملكه سبق البيع الثاني واستقر بغيره الشركة القديم عنه فشاركه **والاصح**  
 عنه بل اخذ منه **فلا** **يشاركه** **لانه** **ملكه** **مال** **الوفا** **عنه** **قبل** **البيع** **الثاني** **في** **شرا**  
 ركة جزا او خرج بتم مال الوفا معا فالشبهة فيها كما في الاول **فقد** **والاصح**  
**لو** **فقد** **او** **شبهة** **عن** **حق** **او** **بعض** **سقط** **حق** **كسائر** **الموقوف** **المالية** **وتحريم**  
**الاخر** **في** **الحريم** **وتركه** **كالمستوفى** **وليس** **الاقتصار** **على** **حصة** **للشركة**  
 ببعض الصفقة على التمسك **والاصح** **ان** **الواحد** **اذا** **استقطب** **بعض** **حصة**  
**سقط** **حصة** **كل** **كالقرد** **ولو** **حضر** **احد** **شفيعين** **فلم** **اخذ** **الجميع** **في** **الحال**  
 لا البعض لثبوت استحقاقه ورغبة الشك فيها بالنسبة للغائب فان قال  
 لا اخذ

لا اخذ الا قد وحقن بطل حقه مطلقا للتميز ولو فرض التمسك باخذه  
 فقط لم يجر كما اعتد السبكي كابن الرقعة كما لو اراد الشفيع الواحد باخذ  
 بعض حقه واذا اخذ الكل استمر ملكه والقول لم يملكه العايب واخذ  
**فاذا** **حضر** **العايب** **شاركه** **لثبوت** **حقه** **فاذا** **كان** **اثنان** **فمن** **واحد** **واخذ** **احصم**  
 الكل ثم حضي الاخر اخذ منه النصف بنصف الثمن فاذا الثالث اخذ من كل اثنان  
 حصة ثلث ما يده ولا يشارك العايب في ربيع حدث قبل ملكه **والاصح**  
**لانه** **اخذ** **الواحد** **الواحد** **لظهور** **غير** **ضيق** **لانه** **اخذ** **با** **يؤخذ** **منه** **ولا** **فالشفيع**  
 بل يسه الاعلام بالطلب على ما مر **ولو** **اشترى** **يا** **شخصا** **فالشفيع** **اخذ** **نصيبه**  
 وهذا ظاهر **ونصف** **احدهما** **لانه** **لم** **يفرق** **عنه** **ملكه** **ولو** **اشترى** **واحد** **واخذ**  
 وكلاهما المتحد اذا العبرة في التعدد وعدمه هنا بالمعقول لا بالاعداد كما  
 حرم في شرح الارشاد **فلم** **اخذ** **حصة** **احد** **البايعين** **في** **الاصح** **لان** **الصفقة**  
 تعددت بتعدد البايعين ولو جرد التفرق هنا جرد الخلاف دون ما قبله  
 وبهذا فارق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعدد هاهنا بعد البايع قطعا  
 والتمسك على الاصح وتعدد هاهنا بعد المحل ايضا فلو باع شفعين من  
 دارين صفقة واحدة **واحد** **فلم** **اخذ** **احدهما** **فقط** **والاصح** **ان** **الشفقة**  
**التي** **على** **الغور** **لان** **آخر** **الملك** **لضعيف** **فيم** **كان** **اعترض** **عندهم**  
 بما صير وحس الغور **ولانه** **خيار** **ثبت** **لذبح** **الفرد** **فكان** **خيار** **الرد** **با**  
 لبيع وقيل في صورة علم اكثرهما من كلامه كالبيع بمجمل او اخذ الشريكين  
 غائب وكان آخره بزيادة فترس ثم بان خلاصه وكانا خبرا لا انتظارا لراي  
 زرع في حصاده او ليعمل قدر الثمن او لتخلص نفسه المضمون مكانه عليه  
 او ليجل له بان له الشفعة او بان ياتي على الغور وهو عن يمين عليه ذلك وكذا  
 خيار شرط **فلم** **اخذ** **احدهما** **فقط** **لغير** **مشتري** **وكانا** **خيار** **الرد** **او** **عقوه** **فانه** **لا**  
 يسقط حق المولى **فاذا** **اعلم** **الشفيع** **بالبيع** **فليبادر** **عقب** **علمه** **في** **فصل** **على**  
**العادة** **فلا** **يكفي** **البداء** **بعد** **او** **يخبر** **بما** **لا** **يبدل** **العرق** **تركه** **تغير** **او** **توا**  
 نيا وشايط ما هنا كما مر في الرد بالعيب ذكر كثير بعض ذلك ثم وبعضه ههنا لبيع



ليعلم اتحاد البابين كما نقرر ان غالب الحائرين اما اذا لم يعلم فهو على شدة  
مضى سنون **نعم** باني في خياره غفقت انه لا يقبل دعواها الجمل بل اذا  
كذبها العادة بان كانت معه داره وشأنه عنها فيقال **بطلان دعواه**  
**ان كان مريضا** او مجنونا او مجنونا عن الطلب بنفسه او **فانيا عن بلد**  
**المشترى** بحيث تعد خبيثه جالسه بينه وبين مباشرة الطلب كمنه به السبكي  
بن الصلاح **او فانيا من عدو** او اقله اخر او يور **فليس كماله** الطلب **ان قد**  
**لزم الممكن** **والا يقدر** **فليس به** رجلين او رجلا وامر اثنين بل او امرأه  
ليخلق معه على ما مر في البيع **على الطلب** ولو قال اشهدت فلانا وفلانا فافكر  
كم يقطع حقه **فانه ترك المقود ورجله** **لما** في التوكيد في الاشهاد المتكويين  
**بطلان حقه في الظاهر** لشقيه المشعر بالرضي نعم القاي يختبر بين التوكيد والبر  
فمع الحق كما افاده السبكي من كلام البغوي قال وكذا اذا حقه الشئ وغاب  
المشترى والمقاد ايضا ان يكون ففرضهم التوكيد عند الجرح اما هو لتعريف  
حيث طريقا ولو سار بنفسه عقيب العلم او وكل لم يلزمه الاشهاد حيث غلب  
الطلب على ما مر في نظيره من الرد بالبيع لانه تسلط الشئ على الاضطرار  
اقول من تسلط المشتري على الرد بالبيع اذ لم تقض تصرف المشتري ليس  
كذلك ولانه الاشهاد غير على المقصود وهو الفسخ وهنا على الطلب وهو  
وسيلة وهي يغفر فيه كما لا يغفر المقصود واذا كان كما القوي بالعادة **فان**  
**كان في صلاة او حمام او طعام فله الاتمام** كالعادة ولا يلزمه الاتمام على  
اقل جزى بل له الاتمام بحيث لا يرد متوانيا ويؤخره ان لم يكن في النافذة  
المطلقة بهذا الغيد وكذا ان دخل الوقت وان لم يشق فله الشروع في التاخير  
فيلاحق ببيع ما لم يات من ذهاب اليه ليل او لودعي تاخير العذر فان علم  
قيام اصل العلة به صدق والاصدق **المشترى** **لواخر الطلب** **لانه** **المشترى**  
**المخير** **يعذر** **انه** **اخره** **عدو** **لان** او رجل وامرأتان بصفة العدة لان كان  
من حق ان يعتمد ذلك نعم اللزوم بعد بقاء الجمل بعد التما ان اسكن فغاب  
ذلك عليه ولو كانا رجلين عنده لا عند احدهم حذر على ما قاله السبكي لكن نظيره

غيره

غيره ولو اخير ومسنون غير كما يجتبه شارح **وكذا تقدم الامور** ولو ائتمن لانه  
**يعذر** **لانه** **فيكون** **من** **لا يقبل خبره** **لعدوه** **مختلف** **من** **يقبل** **كعدو** **الشوا**  
ترو لو كذا والانه اول من العدلين لا فاد في خبر العلم هذا كله فاعلم اما با  
لخاف العدة في غير العدل عدلة **يقع** **في** **نفسه** **صدقه** **وكذبه** **ولو ائتمن بالبيع** **بالق** **تتم**  
او حبس او نوع او وصف او ان المبيع قد كذا او ان البع من فلان او ان  
البايع اثنان او واحد **فترك** **الاخذ** **فبانه** **بخس** **اي** **او يغير** **الشيء** **او النوع** **او الو**  
صف او القدر الذي ائتمن به او ان البع من غير فلان او البايع اكثر او اقل مما ائتمن  
به **في** **حقه** **لان** **انما** **ترك** **لخوف** **بان** **مختلف** **من** **غير** **فلان** **او** **البايع** **اكثر** **او** **اقل** **مما** **اؤتمن**  
**بطلان حقه** **لان** **اذا** **ترك** **بغير** **قيمة** **باللقل** **في** **الاكثر** **او** **وكذا** **لو** **اؤتمن** **بمحل** **فغاب** **فبانه**  
حالا لان علوه يدل على عدم رجحه لما مر ان له التاخير الى الحلول **ولو ائتمن** **اي**  
**المشترى** **فلم** **عليه** **او** **مضى** **بغير** **الواو** **اذ** **لا** **يغير** **المبيع** **بينها** **قال** **له** **بارك** **الله**  
**و** **صفتك** **لم** **يطل** **حقه** **او** **شغفه** **لان** **السلام** **قبل** **السلام** **سنة** **ان** **قاله** **فلما** **رد**  
كونه لا يسن السلام عليه لوقته وبعده ولان له عرضا صحيحا في الدعاء بذكر  
ذكر لياخذ صدقة مباركة **في** **الدعاء** **وج** **ان** **الشقة** **بطل** **به** **لا** **شعاره** **بغير** **غير**  
الشقة بغيره وعلى هذا الوجه ان **فان** **ك** **ما** **قال** **الاستسود** **ولو** **بناه** **التفيع**  
**صحة** **كلها** **ما** **احل** **بالشفقة** **فالامح** **بطلانها** **لروا** **سب** **مختلف** **في** **الشفقة**  
اما اذا علم بطلان جزا وان كان انما بايع بعض حصته كما لو كان من البعض كذا  
لواضع بشرط الجارية حيث انتقل المهر منه لان سكة العادة مشارة عن سكة المشتري  
**كتاب الفراض** من الفرض القطع لان المالك قطع لم يقطع من ماله  
لشقه فيها ومن البرج والاصل فيه الاجتماع وروى ابو يعقوب وغيره انه صلى الله عليه  
وسلم قال بلى في حجة رضى الله عنها قبل ان يزوجها بشيخه رضى الله عنه ورسوله  
محدثين من رضى الله عنه بالمال الى يومئذ الشام وانفذت معه عبد حاميرة  
وهو قبل النبوة فكان وجد النبي صلى الله عليه وسلم حكاة مقرر له بعد  
وهو قيس المسافة بما مع ان كل الولي في شيء ببعض ثمانية مائة من الفاض  
ولقد اخرج اكثر الاحكام وكان قضيه ذلك فقدم ما عليه وكانوا يحكمون



المفاصلة  
سما جسر بم  
في الحنفى و  
النهاية

هذا الروية لانه تركيز وهو تفرع والملاقع اما ودرى منه في الغائيب على قاع  
بحر له بعض مناشد على ان ما يصفونه انه جعل ذلك على المنوع الدين وقد صرحوا  
ببعض في الدين على العالم كما يأتي **معي** فيمنع على منعه ودين له ذمة الغير  
على احد من الصريين نعم فوارضه على الفرد هم مثلان ذمة فيهما في المجلس و  
فرضها التاكيد حاز خلافا في كل الصنف والسلم خلاف ما ذمة الغير فانه لا يصح طلب  
كما هو ظاهر كلامهم لانه غير قادر عليهم حال العقد فوقت الصيغة بالطلوع **بهم**  
من اصلها فلم ينظر في تعيين المجلس ولا في اية قول شيخنا ايضا لقراض مع غير الزوج و  
لغرضه كما هو ظاهر انتهى لانه الغرض على العين افقر منها على الدين ولو خلا  
العين لم يبق للغير ثم قال له قادر فترك على احد وشا تركك والافراد وان لم يبين  
ان القراض في غير والعامل بالتصرف فيه يشرك في التصرف في الباقي ولو قارضه  
العين على انه من احد هما نصنا الزوج ومن الاخر تشرع من عين كلامنا والا  
فلا يوزن الزوج في ذلك كلامنا كالمناقص فليجوز على طهارة التفصيل قبل هذا الوعاء  
الفا وقال انه اصل القرض الغرض عندك والزوج بيننا سواء انتهى فظاهره نعم فذكر  
صا و **معي** بل اذا خلاطه بالفه ما يشرك في قرضه في حكم الشركة كما هو واضح  
**فيلزم لحد احد الصريين** ان علم باقهما وتساويا جازا وقد راو منه فيمنع  
العامل فيهما فيمنع للقراض والا لم يقع لعدم التعيين كالبيع نعم ان عين  
احد جاز المجلس بشرط علم عين ما قرض كما هو ظاهر ويترك بين هذا وما سطر  
العلم بنحو العقد في المجلس بان بهم طعنا اخف ليعين الصريين واما الاسماء في الزادة  
فذكرها بخلافه في سرقية ما ذكره ليعين احد الصريين فيمنع فيقال لو طاه  
العين وقال قادر فترك على احد هما ثم عينه في المجلس وهو ما اعتد به ابن المظفر لعقد  
كثيره وما لشيخنا في شرح الروضي انفساده قال له في الصيغة وبيرقنا في نسخ  
شرح المنهج المعقود انه لو علم في المجلس عين احد الصريين في ولا فرق بينا وقد  
الاثنين واحد الصريين فانه وجب ما قال ابن المظفر وبسط خطه الصريين  
بشدة يد الرأى وكونه **مسئلا** **العالم** بحيث يستقل بالبيع عليه ليس اذ تملك  
حالة العقد ولا في المجلس ان لا يشترط عدم تملك كما افاده قوله **ولا يجوز شرعا**



كون المال في يد المالك ولا غيره لانه قد لا يجد عند الحاجة ويشترط ايضا استلام  
 ل العاقل بالشرط في هذا لا يجوز بشرط جلاء المالك في شتم غيره منه لانه ينافي  
 مقتضاه من استسلام العاقل بالاول **ويجوز بشرط جلاء المالك من قبله او المالك**  
 منفعته له المعلوم بالمشاهدة او الوضوح **سواء كان الشاغل العاقل ام المالك**  
 لم يجد له بدلا ولا تقاضا **على المبيع** كالمساقاة لانه من جهة المالك استلزامه بقيمة المال  
 العمل ومن لم يشترط عليه في اللقاة او كون بطلان المال في يده فسد قطعا ويجوز بشرط  
 شرط نفعه عليه ولا يشترط تقديرها الكفاية والعرف في ذلك اخذ اعماد كونه وعامل  
 المساقاة **والتقاضي** **العاقل التجارة** وهي هذا الاستدراج بالبيع والشراء لا بالارزاق  
 كالحق والخبرة فان فاعلهما يتخير بالانابة او في الجواهر عن الروايات في هذه  
 الدرر وهو اوسع منها والرجح يستأمن ان لا يبيع بخلاف هذه واعمل فيها لاقتضا  
 العمل البيع لا العكس انما في الحرف في اقليمه ايضا انه لو تعرض للاجاب للشراء دون  
 البيع فيعوض ظاهر **وتراخي كثيرا في الشاغل وطبعا** وذررها وجعلها في الوفا  
 ووزن التقضي في قبض الفين وحمل لفضاء العرف بذلك **فلو قارضه لبيح خطه**  
**فيطلق ويخبر او غير لا يبيح ويبيعه** اركانها **قد تراض** لانه شرط  
 الحاجة وهذه مقبولة بتفسير الاستدراج عليها فلم تشملها الحاجة نعم بحث  
 الرخصة جواز شرط ان يشترط العاقل من قبض ذلك من مال التراض ويكون حكم  
 الشرط فقط وانما في قيمه الاذرى يقول القاضي لوقار ضم على ان يشترط الخطه و  
 يجوزها الى ارتفاع السعر فيبيعها بالبيع لان الرجع ليس حاصل من جهة الشرط **ولا**  
**يجوز ان يشترط عليه شراء معين** كهذه السلطة او نوع يتقرر بحدوده كما  
 لما قوت الاجراء **وعاملة شخص** كالبيع من زيد والشراء منه لاني وذلك يقتضي  
 لمقتضى الرجح ويظهره الاشخاص المعينين انهم ان كانوا يبيعون لشخصي العادة با  
 لرجح معهم كبيع الاخر في الحيا ويقتضي حانوت كعرف معين لا سوقي  
 كبيع عام ولا يفرق بين غير يادد لم يدم كماله رتبة **ولا يشترط بيان نوعه** وهذا  
 وقار في ما رواه الوكيل بان للعامل خطا يحمل على بذل الجهد بخلاف الوكيل ولا بيان  
 مدة التراض لان الرجع ليس في وقت معلوم وبه فارق وجوب تعيينها في

المساقاة

تقضي

في المساقاة **فلو ذكر كرم مدة** على جهة توقيتها بها كسنة فسد مطلقا سواء استكت  
 ام نفعه الشرط بعدها ام البيع ام الشراء لان تلك المدة قد لا يروج فيها بشئ وان  
 ذكرها لعل جهة التوقيت **ونفعه النصف بعدها** كقول قارضك على كذا ولا تشتر  
 بعد سنة **قد** لانه قد لا يجد فيها راجعا في شراء ما عنده من الفس **وان نفعه**  
**يبدونها** دون البيع بانصرح له بجوازه **ولا يفسد في البيع** ان الاستدراج بالبيع  
 الذي لم يعلم بعدها بخلاف المنوع من البيع ويشترط ان تلك المدة لشراء يخرج  
 عادة للكساية لما اذا استكت عن البيع ففقدت كلام الروضة واصليها الحرم بالبد  
 لشا وجري عليه والكفاية لكن اختياره المطلب العجوة وهي معلوم الثمن واصلم  
 وغيرهما والرجح المحل الاول لا يقتضي المدة يقتضي نفع البيع بعدها فاحاج للنفع  
 على فاعله ولم يكتف بذلك بان المفسد من نفع الشراء علم المنوع البيع وكما لا يجوز  
 لوجبه لا يجوز تعليقه ولا تجيزه وتعليق النصف لمناقاة غير الرجح وبه فارق  
 نظير والوكالة **ويشترط اختصاصها بالرجح** فيتم شرط بقض الثالث لان  
 بشرط عليه العمل مع يكون قراضا بين اثنين نعم شرط لئن احدى اكثر له سيده  
**واشترط كماله فيم** ليأخذ المالك بمكلمه والعاقل بعد قبل الحاجة لانه لا يلزم  
 من اختصاصها به انما في الرجح يمنع الزوم لا العمل ان يرد ما خصصها به ان لا  
 يخرج عنها وان استأثر به احدى فتعين ذكر الاشراك لزوال ذلك الا بها  
**فلو قال قارضك على كل الرجح لك قراض فاسد** لانه خلاف مقتضى العقد  
 وله اجرة المثل لانه على الماسي ومنه انما يوعى الذخا وان لا يبيح له ما يستحق  
 لانه غير طامع حيث قد قيل هو قرض **ويقال** **قارض** **وقال**  
**فاسد** ما ذكره ولا اجرة له ان علم الذخا وان لا يبيح له ان يبيح له ان يبيح له  
 بشئ **وقيل هو ايضا** نظر للمعنى ايضا والابضاع بعين المال مع من يبيع له  
 نفعها والابضاع للمال المبعوث وعلم من اشائها اجرة المثل بارة ونفعها  
 اخر من نفعه وهو ثمن الوكالة التي سدة لعدم الاذن **وكونه مطلقا**  
**بالرجح** فلو لم يبيع اطلاقا كان قال قارضك على كل قيمته **او نفعها**  
**فسد** كما في الضرر او على ان الرجح يتناقاه **الرجح العجوة** ويكون نصفيين

وقال







العاقد او المتعاضد ولي او وكيل فلا ينفذ تصرفه **والرجح عليه المالك** لان  
انه غايه ملكه عليه الحس ان ايضا **عليه للعامل مثل عمله** وان لم يحصل ربح  
لم يملك طاعة المولى بل لم يملك ان علم ان هذا او انه لا اجرة له فلا شيء له كما هو  
ظاهر نظيره ما سطر وكذا انما اشترى من الزينة ونحوه فان الرجح يقع له فلم ينفذ  
عليه المالك شيئا الا اذا قال **فارقك وجميع الرجح لي فلا شيء لي ولا شيء لغيري**  
بطريقه شيء نعم ان جهل بذكر بان ظن ان هذا لا ينفذ حقه من الرجح او اللزوم  
وشهد حاله بجهل بذكره لا ينفذ اجرة المثل فيما يليك **ويصرف العامل على**  
**محتاجا لا يبيع** فاحسن في حقه بيع او شراء **والنسيئة** في ذلك للضرورة ولا ينفذ  
بشقي راس المال بشقي العهدة متعلقة بالمالك **بلا اذن** بخلاف اذا اذن له  
لو كمل ومن ثم جاز هنا في قدر النسيئة والملاقاة في البيع ما لم يتم مع الما  
وروى البيع والشراء سلمى لان اكثر غير وقال فان اذن له في الشراء سلمى اجاز  
او البيع سلمى لم يجز لان الشراء اخذ انتهى وفيه نظر ظاهر ويجوز الاستهاد والالا  
هين بخلاف الحال لان البيع الى استيفاء الثمن ومتى اذنت له التسليم لم ينفذ الثمن  
لم يجز استهاد والمراود بالاشهاد الواجب كما جاز ابن الرفعة ان لا يملك المبيع  
فيشهد شاهدان على اقراره بالعقد قال الاستسوى او واحد ائتم الله في  
قضية كلام ابن الرفعة انه لا يملك الا شهادته على العهدة وقد روي بانه قد  
يقتصر على البيع بزوج بدون شاطعين ولو اقر اليها فان ذلك فجاز له العقد  
بدونها ولزوم الاستهاد عند التسليم **ولم البيع** وكذا الشراء كما قاله في شهادته  
**مقرض** ولو بلا اذن لان القرض الرجح وقد يكون فيه فارقا لو كمل وقضيته  
ان لم البيع بغير نقد البلد لكن منعه العرافيون وبه جزماء الشركة ووفق  
السكي بان نقد غير البلد لا يزوج فيها بخلاف القرض **وله قال الاستسوى**  
بل عليه **الرد واجب** حال كونه الرد بناء على ملكه سيدي وليس صحيحا بخلاف  
لمن رعه ويصح كونه حاله في غير الطريق ونحوه انه اذا اقدم لا يملك فبطلت  
وود **لنفسه** ويصح كونه منته للرد اذا تصرفه لا وهو كما ذكره في وائيه  
لهم اللبل لسلخ منه انها **مصلحة** وان رضى به المالك لانه خلاف المال بخلاف  
الوكيل

بخلاف الوكيل **فان ائتمنت** المصلحة **الامساك** فلا يردده **والبيع** لا خلاصه بمقتضى  
العقد فان استردا جاز له الرد قطعا **ولا اكل الرد** حيث يجوز للعامل واولا للمالك  
الاصل ثم كان الشراء بالعين رده على البائع ونقص البيع او في الذمة بغيره للعامل  
فمن ورضه له التفصيل السابق في الوكيل بين ان يمينه في العقد ويهد به البائع  
وان لا **وان ائتمنت** ان المالك والعامل في الرد والامساك انما يتفرقا في المصلحة  
**فمن جهة الحاكم او الحاكم** بالصلح **الشاجنة** عنده لان كلاهما له حق فان استسوى  
الامساك والرد فيه باو رجح لاختيار العامل كما يجزى ابن الرفعة لتمكنه من شراء  
المعيب فبقيته ان كان جانيه هنا اقوى **ولا يعمل المالك** بال القرض لا يبيع  
ايه لان يرضى البيع ما لم ياله بخلاف من ائتمنت **فلا يملك** بغيره يرضى بغيره او يرضى  
فانه لا يحد وفيه لتفهم في القرض ومن ثم لو اشترى منه بشرط بقاء القرض  
بطل خلافه من اودع العهدة مطلقا ولو كان له عاملان مستغلان فهل لا مدعى  
مصلحة الاخر وجهان وفيه المتن اذا كان ربح نفعهم عدمه ووجهه ظاهر  
**ولا يثبت للقرض** بغير جنس وامن المالك في كان ذهابا ووجد سلعة ببيع  
بدلها ببيع الذهب بدلا من اشترى بها السلعة ولا يثبت المثل ما لا يرد  
رجحه رابعا او مدية مديته حرقا حيث يثبت بقاؤه اليها في يظهر **في الشفاس** ولا  
**الكل** والرجح بغيره ان المالك اذا ظاهر المثل عند قبضه ائتم الى هذه ايضا وعنده  
وان قال الاذرعى لم ارضه فذكر للمالك لم يرض به فان فعل فباني  
**ولا يثبت على المالك** لكونه بعضه اقر وشهد بقبول بغيره او سئل ولم  
ويجوز لنحوه بغير ائتم لان القصد الرجح وهذا اخبر ان فانه اذن من ثم ان  
لم يكن في المال ربح يخلف على المالك وما بقي هو لاس المال وكذا ان كان فيه ربح  
فيخلف على المالك ويغير نفعه العامل من الرجح ولو ربح المالك عبدا من  
مال القراض فكذلك **ولا ارضه** ان المالك الذكر والانثى لا يثبت بغير ائتم في  
**البيع** لانه المالك بانفسه نكاحه اما الواشش العامل من يفتي عليه وفيه  
فان كان بالعين ولا يزوج لم يفتي عليه ولم يفتي التكاك وكذا ان كان في الرد  
واشترى للقرض **ولو فعل** ما منع منه من غلو الشراء اكثر من راس المال وشراء



فقط والظاهر ان العامل بملك حصة من الربح بالتقسيم لا بالظهور اذ لو كان  
يؤخذ ان كان المال فيكون انتمض المحدث بعد ذلك بحسب ما عليه ولا يملك بل الربح  
وتأثيره ليس المال وبه فارق ملك عامل المساهمة حصة من الربح بالظهور  
لغيره خارجا فله ينقص النقص وعلى الاول له بالظهور فيه حتى لو كان قسرا  
غيره ينقص به على الفناء ويصح اعراض عنه وبغيره المالك ما لا خلاف له المال او ليس  
دادنه ومع ملكه بالقسمة لا ينفق ملكه الا ان وقت بعد الفسخ والتسوية  
التي والاجر به خسران دون بعدها ويستقر نصيبه ايضا بنقصه المال مع  
ارتفاع العقد من غير قسمة ولا نزاع هذه على المتن خلافا لمن زعمه لان كلامه في مجرد  
الملك الفرس وقع الخلاف في حصوله له باذا او من ركة التجارة حكم ركة مال الفرس  
فيما لا يشترط والشايج وكذا في قوله في ملكه من الفرس بغيره ولو  
العامل وسائر الزوائد الغيبية الى اصله بالرفع من مال الفرس فيغير تصرف  
العامل فيقول به المالك للغير ليس من فوايد التجارة وخرج بالخاصة  
ذلك الظاهر بعد وشرها منه بالواشتر من حيوانا حاصل او شرا عليه ثم يوجب  
فان الوجه ان الثمرة والولد مال قرض وقيل كل ما حصل من هذه الثواب بال  
قرض لانها حسب شره العامل لا عليه ولا يورثه ما من ركة التجارة ان  
الثمره والشايج مال تجارة لان الثمرة فيما يترك كونه من عين التصرف وطهران  
كذلك وهو كونه يصدق العامل وطهران ونحوها اليه كذلك **والنقصان**  
**من الرخص** او يعبر عن حادث محسوب من الربح ما يمكن ويجوز له لان  
المجازاة وكذا لو لم يكن بعضه **بأجرة** سوا رية او غصب او عرقه ونحوه اخذ به  
له **نقص في العامل في الاجرة** لان نقصه حصل فاشترى نقص العيب والرض اما لو اخذ  
به له المخصص او لم يرض فيستوفى القرض في له الخاصة فيه بالظهور ان المال ربح  
اخرج به بعضه حتى لو كان فاق القرض يرضع مالم يملكه اجنبى ويؤخذ به لو العا  
مل ويقتضى المالك منه لم يرضع بوجه اليه كما يشاء ويستقر اليه المتناول وقال الا  
مام يرضع مطلقا وعليه فارق الاجنبى بان للعامل الفسخ فجعل المظالم في المالا  
كذلك خلافا لاجنبى وفي اذا انفق المالك في غير مطلقا ويستقر عليه نصيب

م  
م  
م

فقط والظاهر ان العامل بملك حصة من الربح بالتقسيم لا بالظهور اذ لو كان  
يؤخذ ان كان المال فيكون انتمض المحدث بعد ذلك بحسب ما عليه ولا يملك بل الربح  
وتأثيره ليس المال وبه فارق ملك عامل المساهمة حصة من الربح بالظهور  
لغيره خارجا فله ينقص النقص وعلى الاول له بالظهور فيه حتى لو كان قسرا  
غيره ينقص به على الفناء ويصح اعراض عنه وبغيره المالك ما لا خلاف له المال او ليس  
دادنه ومع ملكه بالقسمة لا ينفق ملكه الا ان وقت بعد الفسخ والتسوية  
التي والاجر به خسران دون بعدها ويستقر نصيبه ايضا بنقصه المال مع  
ارتفاع العقد من غير قسمة ولا نزاع هذه على المتن خلافا لمن زعمه لان كلامه في مجرد  
الملك الفرس وقع الخلاف في حصوله له باذا او من ركة التجارة حكم ركة مال الفرس  
فيما لا يشترط والشايج وكذا في قوله في ملكه من الفرس بغيره ولو  
العامل وسائر الزوائد الغيبية الى اصله بالرفع من مال الفرس فيغير تصرف  
العامل فيقول به المالك للغير ليس من فوايد التجارة وخرج بالخاصة  
ذلك الظاهر بعد وشرها منه بالواشتر من حيوانا حاصل او شرا عليه ثم يوجب  
فان الوجه ان الثمرة والولد مال قرض وقيل كل ما حصل من هذه الثواب بال  
قرض لانها حسب شره العامل لا عليه ولا يورثه ما من ركة التجارة ان  
الثمره والشايج مال تجارة لان الثمرة فيما يترك كونه من عين التصرف وطهران  
كذلك وهو كونه يصدق العامل وطهران ونحوها اليه كذلك **والنقصان**  
**من الرخص** او يعبر عن حادث محسوب من الربح ما يمكن ويجوز له لان  
المجازاة وكذا لو لم يكن بعضه **بأجرة** سوا رية او غصب او عرقه ونحوه اخذ به  
له **نقص في العامل في الاجرة** لان نقصه حصل فاشترى نقص العيب والرض اما لو اخذ  
به له المخصص او لم يرض فيستوفى القرض في له الخاصة فيه بالظهور ان المال ربح  
اخرج به بعضه حتى لو كان فاق القرض يرضع مالم يملكه اجنبى ويؤخذ به لو العا  
مل ويقتضى المالك منه لم يرضع بوجه اليه كما يشاء ويستقر اليه المتناول وقال الا  
مام يرضع مطلقا وعليه فارق الاجنبى بان للعامل الفسخ فجعل المظالم في المالا  
كذلك خلافا لاجنبى وفي اذا انفق المالك في غير مطلقا ويستقر عليه نصيب

م  
م  
م

فقط







فيها على ما شرطه **وصدق العامل بعينه في قوله لم اره** شيا اعتداه **اولم اره** الا  
**كذا** على الاصل فيها ولو قال ربحت كذا قال غلط في الشئ او كذا بنت لم  
 يقبل لان امره كذا لم يقبل وجوعه عنهم لم يخلط للمالك وان لم يقبل  
 شئته وبقيل قوله بعد خسرت ان احتمل كان عرض كسا او **اشترت هذا**  
**للقرض اولى** والعقود في الزمة لان العلم بقصده اما لو كان الشراء بعينه بالثمن  
 من فان يقع للقراض وان لم يكن فانه لا يملك الا بالعلم والمطلوع عليه فثبت  
 المالك انه اشترى بالقرض لما قرضه مع الشراء بالعلم لا ينظر الى قصد وهو  
 احد وجهين في الرافعي من غير ترجيح ووجه من قد يكون مقادير لان قد يشترى  
 لنفسه متوقفا فلا يصح البيع وقد يجمع على ما قاله الامام على ما اذا انشأه ولم  
 يفصح القراض ومثاله على ما اذا اشترى وشترى بالقرض في بيعه المالك  
 يشترى العامل فان قال فثبت حكمه في الشراء **اولم اره** عن **الشرارة**  
**كذا** اصوله الملق الاذنه لم تدعى الشئ مطلقا او من شئ محققا ان ادعى ان  
 شئ معين تدعى ان تدعى عنه وتفسره بالتأني في كل ما ذكره كلامهم انهم  
 لو اختلفوا في عقد القراض على اشتمال على الشئ كذا في المثل في عقد  
 العامل ايضا ويشترى له بغير علمه **اولم اره** **وصدق العامل** **بهم** ايضا  
**في جرح او قدره** **المال** وان كان هذا ربح لان الاصل عدمه في زيادة اليه  
**وفي دعوى المثل** على التفصيل المات في الوديع لان المدين مستم ومن ثم فثبت على  
 يضمن به كان غلط ما في القراض على الاقرب به ومع ضمانه لا ينظر الى كسره فيفسر امر  
 ربح على قدر الما يضمن له في البيع على مقتضى جميع مقتضيات ان لو اقرضه ما لا يمكن  
 اقبام به فكل من يضمنه لان قد يخرجه وطرد في الوكيل والوديع الوصي  
 لو ادعى المالك بعد التلف انه قرضه والعامل انه قرضه حلق العامل كما اتفق به  
 ابن الصلاح كالبيوع لان الاصل عدم الغنى وشا انما التزك في مخرج نصيبه  
 المالك لو تبيع غيره لحد وجميع مخرجهم على الاول على ما اذا كان التلف قبل التلف  
 لانها جسد اتفاقا على الاذن واختلفا في نقل الزمة والاصل في الشراء او على  
 الثاني على ما اذا كان بعد التلف لان الاصل في التلف في مال الغير لا يضمن بالمعنى

يتحقق خلافه والاصل عدمه اما قبل التلف فيصدق للمالك لانه العامل بعينه  
 الاذن في الشراء وجوعه عنهم **اولم اره** **وصدق** **المال** **بهم** **اولم اره**  
 من تصديق المالك في الاجارة دون الاخذ في العارية لا شك فيهما في اتفاقهما على  
 ملك المالك وانما اختلفا في ان انتقالهم من الاصل في الشراء يمكن الغير الغنى و  
 لو اقرضه في مسألة القرض والقراض يثبت في قرضه يثبت للمالك على احد وجهين  
 ربحه لو ربحه وغيره لان بعد زيادة على ما يشترى في قرضه يثبت للمالك على احد وجهين  
 الشراء انما ياتي ما يشترى عدم البيعة وكذا لو قال للمالك قرضه او الاخذ في صدق  
 خذ كما جزم به بعضهم في ربحه عليه احكام القرض وخالفه في قوله لو اقرضه في  
 القرض القرض او القرض والامانة صدق للمالك قال البيهقي ولو ادعى المالك القرض  
 والاخذ الوديعة صدق الاخذ لان الاصل عدم الغنى وانما الغنى في الاذن فقال  
 ادعى في قبال الوكيل الوديعة بالوكالة صدق للمالك والوكالة والوديعة  
 لان الاصل عدمه في الوكيل والواجب ما قال البيهقي ثم رتب لبارزعة في بيعه وكانهم بطالع عليه  
 وعلمه بان الاصل بركة ذمته والاصل عدم انتقال الملك عن الدافع وعدم الصيغة  
 من الما يضمن المشتري في القرض ذمته الوديعة ثم استعمل بامور القرض انهم  
 لو اختلفوا في ذكر الوديع صدق الاخذ ويقول الروضة لو بحث لبيت من الوديعة  
 عليه ثم قال بغيره صدق المبعوث اليه وما في غيره ولو ادعى احد طرفي  
 مضطربا في بيعه جمل الناس على هذه التفسير العظيمة وايضا انقول ايضا  
 الاصل عدمه انما انما للمالك خلافه ثم **وكذا** **يصدق** **في دعوى المدين** **الاخذ**  
 كالوكيل يحمل لان اخذ الحقيق لنقد المالك وانتاعه هو ليس بها بل العمل فيها ومن  
 عارقه البريوع والمساير ولو ادعى كذا او دأب كذا بغيره ثم ادعى احد  
 وامكن قبل كذا لو ادعى البيع ثم كذب نفسه قال خرف وامكن **ولو اختلفا في**  
**المشترى والمدين** **احد** **النصف** **او الثلث** **من ثلث** **نظاما** **لاختلاف** **فيهم** **في عقد**  
 مع انتاعها على حصة فاشبهها بثلثي المشاييعين **وله اجرة المثل** **لنقد** **البيع**  
 عمل اليه في بيعه **وهو اجرة** **من ثلث** **والمالك** **الربح** **كله** **ولا يضمن** **العقد** **بها**  
 لثالثا في بيعه في البيع **كتاب الساقية** **في معاملة** **على تعهد**

باورد  
 فارت  
 خدم الحاق



لا أجزم  
عنه

ثانی

[illegible]

اور مقصود

مستطابا عا د العبد فلو قار سا جكل على الضمير



































وذلك كما لو باعنا عينا على ان يسلمها لمجرد ساعة فخلنا اجارة الذمة كما هو ولو انا  
 ل وقد عقد اخر التمار او لها يوم تاريخ لم يفسد كما هو ظاهر لان الفرض ظاهر  
 في ان المراد باليوم الوقت اذ في غير اليوم عن بعضه وكل منهما سائر شائع لو  
 قالوا بفسطاطين متساويين في السنة فان ارادوا التصفية اقول او اخر نصفها الا  
 ول والنصف اول او اخر نصفها الثاني كما هو ظاهر ايضا لا سيما انهما  
 السنة يستند احتمال الفظلم وان اختلفا بل للجهل به ان يصدق تساويا  
 بشقة اشهر وثلاثة اشهر فثلاث السنة وذلك في الدول ويستثنى من البيع المستعمل  
 سائر ما بالاجر بل لا يمكن ان يمارا والمطلقة نظرا لاجارة ارض للزراعة  
 قبل الترخيص والاجارة يجب ان يكون له عند خروج فاقلة بلده او غيرها للجرة  
 ولو قبل اشهر اذ لم ينفذ الا ان كان في بلد العقد الا ان ذلك الوقت في  
 اشهره قبل الميثاق ليجوز منه واجارة دار ببلد غير بلد الميثاقين ودار متخولة  
 باسقة وارض من ردة يثاق لغيره قبل متى دة لها الجرة ومنها قوله **قوله**  
**في السنة الثانية مستاجر الاول** او مستحضرها مستحضرها او عدة بال  
 شهر **قوله** **انفسا بها اجارة الامح** لا اتصال للمدينين والاحتمال طرق عديدة بطرق  
 مقضى لانفساخ الاول لا يورثه الاصل عليه فان وجد ذلك لم يدرج في الثاني كما  
 هو ظاهر في الترخيص والمجرب حيث اجارها وانفسخت فيه لغير مستاجر الثاني لان  
 في الاول ما لا ينفسخ الا ابتداء وقضية المنة ان مستاجر الاول لو اجارها  
 من غير موثقة اجارة الثانية لم يما فيها من المعاقدة للمستاجر اذ لا معاقدة  
 بينهما وان وجد اتصال للمدينين ومن ثم لو باعنا المالك لم يكن للمستاجر  
 من مستاجر الاول ونذكر كل احدى الفقايل بل قال ان الاول لا يفسد مقام المورث  
 منه في كل غفل لما ذكره من انتقال المعاقدة بينهما وعكس ذلك الثاني في  
 البعوض فقال لا يجوز حتى للمورث اجارها مستاجر الاول من غير موثقة  
 مدة تلي مدته دون من خرجت عنه قال بالسك وكلام الراعي يشبه ان يكون  
 ما يبدل له الاول باعوه من انهم والثاني هو العهد وقضية المنة ايضا انه لو  
 لو قال اجارته سنة فالا انفسخت فعد اجارته سنة اخرى لم يصح لان لم يحصل

قوله

اجار

اجار او الثانية مع كونه مستاجر الاول بل مع انفساخها كونه اجار او بعضها  
 اثنان ومنها قوله **ويجوز كذا القتب** بفتح العين جمع غيبة ان نوية لا تملك  
 صاحبه في حوزة البيت في من مشى عن واحد غيبة فكانت اعقبت رقبته وفجرها  
 بسنة اسيال ولعلمه وضعي لغيره ولا ينفذ ما هنا بذكر **في الامح** وخرج باجارة  
 العين التي الكلام فيها اجارة الذمة فيجب اتفاقا لما مر من الشاغل فيها اجارة  
**ان يورثه الاول** **ليكونها بعض الطريق** ويمشي بعضها او يركبها انما يشاها او  
 يجرها رجلين **ليركب هذا اليما** او **لا يركبها** او **لا يركبها** او **لا يركبها** او **لا يركبها**  
 لجل كذا لو كانا اركبها نصف الطريق فيخرج المشايخ **ويبين المعفين** في  
 التصديق كمنه او مع ما لم يكن هناك فاقصه ردة مقبولة الزمن او  
 المسافة كيووم ويوم وقوسح وقوسح والاحتمال عليه والحسن في الزمن من السير  
 للزمن فيقول ان مستحضره او علق **في بعد حوزة الاجارة** **فيفسر** ان البعض  
 لغيره فان شازا والادب اقرع وذلك للملك المستفعة معا وينفسخ الثاني  
 في ضرورة التهمة نعم شرط الاول ان يقدم ركوب المساجر والاطلاق  
 بالمسجل والحق كالدابة واعتقد فيها ذلك دون نظيرة في خود او في ثوب لا  
 ما فيها دوام العمل وقضية قوله ايما جوار وحل النوبة ثلثة ايام فاشتركان  
 فيقاعل ذلك فان كان العادة لوما انفساخ عليه في العهد وهو كذلك بالركن  
 بالبرية وعلية كل كلام الروضة وغيرها وبالمشي والركوب لان اذ ركب وهو  
 غير تعب على الركوب ولذا ركب **قوله** كلال وتعب فيركب الركوب كالتعب  
 انتهى وهو قد منه انه لا يركب من ركوب الدابة بذكر اخفا من قولهم لا يجوز  
 التعم على الدابة في غير قس لان التام يتقل وان لو ان الجول لم يجز ما لك الدابة  
 بتم على علم الجديان ولو استاجرها ولم يتبرعها للتعاقب فان احتملها  
 ركباها معا والاقية يا فان فنانها فيمن يمداء اقرع **قوله**  
 شرط المنفعة وما القدرية وفي شروط الدابة المكثرة وبمولاها **فيشتركون**  
 المنفعة عليه معلوم العين في اجارة العين والمنفعة في اجارة الزمة وكون  
**سنة** بالثقة من الاتي كالبيع والكل لكن مشا هذه محل المنفعة لا انفسخ

في

قوله

قوله











والبناء بخلاف الحفر في استجار محلا للبناء عليه وهو نحو سقف اشترط جميع  
ذلك وارضى اشترط غير الارض وارضى به وصفه البناء لا يتحمل كل شيء  
واختار ابن الرقعة في استجار علوه كان موقوفه للبناء عليه بخلاف ان كان عليه  
حالة الوقف بناء وتعلو في اعدائه حاله لا يرضى بالسفل قال وان كان عليه  
بناء لا يتحمل استجار المستاجر عليه وكان البناء عليه من ذلك فيمكن من استجاره  
لمحجر وان زاد في اجرة البناء على ما نقص من اجرة البناء في تعيين الوقف مع امكان  
بقائه وان لم يوجد ذلك جاز واستجر السبكي ما قاله من الجواز بناءه بخلاف الخطوط  
لقولهم لو انقلع البناء وانقراس لم تجز الارض ليس فيها غير ما كانت عليه بل  
يشفع بها بزرع او نحوه الى ان تعاد لما كانت عليه بخلاف المذكور للثاني قد  
يستولى عليه ويدعى بكل الفعل ويجز الشاؤون بينه وتوقفه **واذا سلمت الفاعل**  
**لغيره الارض لبناء او زرع او غراس او لا يتعين من ذلك اشترط في صحتها**  
**لغيره نوع الكيفية المستجار لها لا خلاف في ذلك** **ويكفي تعيين الزرع بان يزرع**  
**الزراعة او لزراعة** **ان يزرع في الارض بزرع ما شاء له في تفاوت**  
**الدواع الزرع ومن لم يزرع على اقلها فزرعا واحدا ذلك في القوس او في الساحة**  
**ذلك يشترط بيان افرادها في غير ارضي ما شاء له في تفاوت** **في تفاوت**  
**في تفاوت** **ويرد بفتح قايها** **المكن اخمص** **ذلك بالزراعة غير مدونة** **تصلح**  
**لكل ما لم تصلح الا لاحدها فلا يشترط تعيينها ان لم تصلح الا للزراعة بل يوزن**  
**غاصرها في سقي الحرك اجرة مثلها فمدة الاستعمال** **المكان الانتفاع بها**  
**ربط الدواب فيها** **ولما افتاء** **بعضهم بخلاف ذلك** **سئل له بان لا يزرع فيها**  
**ذلك الوقت** **وعده غير الى يوفى متى من حيث الانتفاع بالزراعة غير ايام الحرام**  
**فليس في عمله الا لا تعجزه تعجزه انما هو ان لا يفسد اجرة العمل بها الار**  
**مكان فحيت** **امكن الانتفاع به** **وجبت اجرة عمله ان لا يوفى في الاثني عشر** **الاجرة فيها**  
**مطلقا** **ليعود له** **بما كان له** **معدود** **بمنعه** **ان لم يمسك** **وجوب اجرة العمل**  
**بمنعه** **من استيفاء منافعه ارضها** **المباحة** **لهم** **ولو قال** **اجرتها** **لشئ**  
**بما شئت** **م** **ويصح ما شاء له** **لرضا** **به** **كن شرط** **المنع** **في ارض الزراعة**  
**عدم**

عدم الاثر في غير ارضها اذا عيّن كالداية وقد يفرق بان اقباب الدائم المص  
المص بها حرام حتى على ما كان بخلاف الارض وظاهره ان المص ليس شلها ولا كذا فلا  
اجرة له يشفع به المجر ما شاء **وكذا يصح لو قال له ان يزرع في الارض ما شاء له**  
**في الارض** **ويصح** **فيما قبضه ما شاء له** **بزرع او غرس** **لان رضى بالام**  
**ولا يصح لزراعة وتفرس** **ولا ازرعه** **لو اعرس بالام** **لغيره** **فلا يكمل**  
**قال الفاعل** **لا يصح ازرع النصف والعرس النصف حتى يبين جانب كل واحد**  
**في ارضه** **العدالة** **للكو** **عينا** **او ذمة** **موتة** **الركب** **بما جاز** **او وصف** **تام**  
**در نحو** **فخامة** **او حافة** **لغيره** **في ثمة** **تجرا** **او قول** **الجلال** **البلقي** **للبدي** **الوزن**  
**مع الوصف** **ضحي** **وانما** **اعجز** **في** **الحمل** **الوصف** **مع** **الوزن** **لان** **اذا** **عين** **في** **بعضها**  
**لا يغير** **والركب** **قد** **يغير** **بين** **او** **هو** **الوكا** **يا** **ان** **لا** **يكفي** **وصف** **الرضيع** **ط** **في** **الوكا**  
**ط** **الوكا** **ترجي** **لان** **الركب** **عليه** **الاكثر** **من** **الاول** **بما** **في** **الوكا** **فقط** **وكذا** **الوكا** **يكفي** **الوصف**  
**مع** **من** **زاد** **في** **ط** **ها** **ما** **باصد** **لا** **تزد** **عليه** **خلافا** **لما** **زعم** **لان** **كلامه** **الاق** **في** **الحمل**  
**يغيره** **فيها** **بما** **من** **الحمل** **ويغير** **كسرة** **او** **كاف** **ان** **عش** **تفاوته** **ولم** **يكفي** **عش** **الاق** **لغيره**  
**عرف** **مطرح** **وكاف** **ذلك** **له** **استحق** **بده** **ولو** **بجارت** **يشترط** **احدها** **ان** **ذكر** **الصفحة** **بده**  
**كن** **المعتد** **لان** **لا بد** **من** **الروية** **مع** **الامتحان** **باليدان** **امكن** **والحق** **الحمل**  
**بالزراعة** **لا** **بالحمل** **الاق** **الاكتفاء** **بما** **بده** **من** **لنا** **القوس** **كما** **شعر** **الم** **لا** **عري**  
**عطرت** **من** **عش** **تفاوته** **ان** **عش** **تفاوت** **تقدم** **فلا** **يجب** **في** **العيان** **وبه** **يرد**  
**تنتظر** **الركب** **الرفعة** **وذلك** **او** **من** **الوصف** **مع** **الوزن** **اما** **الوطر** **وبما** **يرك** **عليه**  
**الركب** **فلا** **يجب** **الحفر** **في** **الاولى** **على** **العقود** **وبما** **يرك** **المعجز** **في** **الثانية** **على**  
**ما** **يليق** **بالقائمة** **كما** **يا** **ان** **احضر** **الركب** **ما** **يرك** **عليه** **ولا** **بدون** **الحمل** **شرا**  
**طاهر** **يجلس** **عليه** **وكذا** **عطا** **له** **ان** **شوط** **في** **العقد** **ويعرف** **احدها** **باجد** **ذلك**  
**لم** **يكفي** **في** **عقود** **في** **الحمل** **عليه** **ولو** **شرط** **عقد** **الاجارة** **حل** **المعاليق**  
**جمع** **تعلق** **بفتح** **الميم** **وقيل** **معلق** **كسفرة** **وقدر** **وصح** **واو** **يرقا** **واو** **دوة** **وقصة**  
**فارقة** **او** **فيها** **نحو** **ماء** **او** **زاد** **قال** **الماورد** **ويغير** **تفاوت** **مطلقة** **عن** **الركب**  
**مع** **الامتحان** **باليد** **ومن** **الوصف** **مع** **الوزن** **نحو** **الوصف** **مع** **الوزن** **لا** **خلاف** **في** **الامتحان**



فيها فله وكثرة ولا يشترط تقديرها بالكل كل يوم **وان لم يشترط** ارسل المعالين لم  
**يوسن** حملها ولا يحمل بعضها وان خذ كادوة العير تحملها على ما اختصه الملا  
 قديم وذلك للاختلاف الناس فيها **ويشترط في اجارة العين** لادانة لركوب او حمل **لغير**  
**الدائم** ارعدهم ايها سها فلا يملك احد هذه من وزنها ان هذا معلوم من اول الفصل  
 فيلجأ للمخرج الترخيم **ويشترط في اجارة العين** مع الغائب والملك  
 اشترطه وكذا يشترط قدره على ما استخرجت للملك **ويشترط في اجارة الدابة**  
 للركوب **وذكر في النسخ** وقد يعني عن النسخ **والذكر** في النسخ **والذكر** في النسخ  
 ذكر للاختلاف الغرض في ذلك وجهه الاخير ان الذكر في النسخ **والذكر** في النسخ  
 يتبع الثاني ايضا ذكر كيفية سببها ككونها حرة او مملوكة **ويشترط فيها** ان اجارة في العين  
 والذمة للركوب **بيان قدر السير كل يوم** وكونه ليلا او نهارا او الزوال في  
 عام او محلي او لغايات الغرض بذلك ويجوز تجاوز المحل المشروط والتفصيل  
 عند خوف ظن من ضرره وغيره كما لو استاجر دابة ليلا ويعود عليها فانه لا  
 يجب عليه مدة اقامتها **الا ان يكون بالمرتب** من اهل البيت **مضبوطة**  
 بالواحدة **فيسر** قدر السير **عليها** ما لم يشترط خلافه فان لم يشترط اشترط بيان  
 المنازل او التقدير باليوم وحده هذا كله ان كانت الطريق امنة والامر بحرية  
 التقدير **والنسخ** لانه لا يتعلق بالاجارة في كونه حرة او مملوكة او مملوكة او مملوكة  
 بالزمان ايضا وجب تقديره الاستحجاره طريقه لا منازله بها مضبوطة  
 انهي وقال الاذرع قضية كلام الشامل حتى التقدير من بلد كذا الى بلد كذا  
 للضرورة **ويجب في الاجارة للمحل** اجازة عين او ذمة **ان يعرف المحل** للاختلاف  
 لانه وفروقه **فانه** **حضر** **راه** **ان** **ظهر** **وامتحنه** **بيده** **ان** **لم** **يظهر** **مجان** **كان** **في** **طاعة**  
**او كان في طريق** **وامكن** **تحسين** **لوزنه** **ومستجاب** **او** **حضر** **فقد** **يكن** **ان** **كان** **في**  
 مكيلا **او** **وزن** **ان** **كان** **موزونا** **او** **مكيلا** **لان** **ذلك** **طريق** **معرفة** **والوزن** **في**  
 كل شيء اولي للمنه اضبط **وان يعرف** **حسه** **المحل** **المكسب** **للاختلاف** **تأثيره** **في**  
 الدابة وان اتخذ كيد كماء المحل والذرة اما الموزون كما جرت عليها النسخ عليها ما  
 به رطل وان لم يقل مما شئت فلا يشترط ذكر حسه لان رضى منه باخره الا

الشيء واسع  
 المشي والتقاط  
 يتبع الثاني  
 المشي  
 المحل  
 الشيء مع  
 معنى

جناس

الجناس خلق عشرة عشرة مما شئت فانه لا يعني عن النسخ **لكن** **الارض**  
 مع اتحاد الكلب وايضا نقل الملمس نقل الذرة وقلتم مع اتحاد الوزن ولا يصح نقل  
 ما شئت بخلاف لوزنها ما شئت لانه الارض تطبق على شيء ومنه قد يكون  
 المحل ثمانية رطل خطفة او كيد لم يدخل الطريق فيشترط رويته كمال او وضعها  
 ما لم يطرد العرق ثم جرت اثاره مماثلة ان فريضة النسخ انزل عن فاما كاهن ظاهر  
 وباني ذلك فيما اذا اخل الطريق في الحساب ففي مائة من رطلها لا بد ان تذكر  
 جنس الطريق او يكون مائة من مما شئت ومن مائة قد جرت رطلها لا بد ان يكون  
 مما لا يختلف عرفا كما ذكرنا لو قال مائة رطل فالطريق منها **لاجناس الدابة**  
**وصغرها** فلا يشترط معرفتها ولا اجازة للمحل **ان كانت اجارة ذمة** **لانا**  
 لغرض من رطل المئاة المترنخ والذمة وهو لا يختلف باختلاف الدواب **الان**  
**يكون** **في** **الطريق** **محل** **او** **يكون** **المحل** **الذي** **شترط** **في** **العقد** **حاجبا** **شلت**  
 اوله **ونحوه** مما سبغ انكساره كالخزفي فشرط معرفته جنس الدابة وصفها كما في الا  
 حارة للركوب مطلقا للاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وانما لم يشترط في  
 المحل الغرض الدائم مع اختلاف الغرض به سرعة وابطاء عن الفافله لان  
 المنازل تتجههم والعامتين والضعف في الدابة عيب وبحسب الزركشي وجوب  
 تعيينها في التقدير بالوزن للاختلاف السير باختلاف الدواب **فصل في**  
 منافع الاجارة **الاستحجار** لها ومنافع يجني الحوز فيها وما يفتقرها **لانها**  
**اجارة مسلم الجهاد** وان قصد اقامته هذا الشعار وصفي عاينهم للاسلام على  
 الارجح لانه يتعين عليه حضور المصطفى وقوم عن نفسه فارق حل اخذ الا  
 جرة على نحو تعليم تعيين عليه الذي فيه ركن من الامام فقط استجاره لا يجزى  
 كما باني وباب **ولا** **للفعل** **عبادة** **يجب** **لها** **ان** **فيها** **نبيته** **لها** **او** **لغيرها** **ما** **يجب** **فيها**  
 اصل حصولها عليها فالمراد بالوجوب ما لا بد منه لانه القصد امتحان المكلف بها  
 بكسر بالاشكال وغيره لا ينعقد مقامه في ولا يسخن الاجرة وان عمل لها مع القوم  
 كل لا يصح الاستحجار لاجرة لفاعله وان عمل لها مع القوم لاجرة لفاعله  
 في نقل لانه متصل لنفسه فمن اراد اقتد به وان لم ينو الامانة وتوقف فضل الحاجة



عن علي بن ابي طالب عليه السلام في فضل الاستسجار...  
فان فيه الاستسجار عليه والاحرة مقابلته...  
زيادة قهره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده...  
لها كما قال الماوردي وغيره...  
المكتمل لان ما تفعل في الدنيا...  
الاجارة والاحالة...  
الاصلح...  
الاستسجار...  
الطواف...  
وهدى وصوم عن بيت وسائر ما يقبل الثبابة...  
شأنه المال...  
المستسجار...  
فلم يقم الاجير...  
الصحيح...  
نظر الاستسجار...  
لما يظهرها على امتناعه...  
مستحق...  
مخرج...  
لنفسه...  
وغيره...  
والبعض...  
في موضعها...  
في القلب

ارادة

من قد

سما

في القلب سبب لشهول الرحمة...  
الركوع والدعاء...  
حضرته صلى الله عليه وسلم...  
بل حسن شدة...  
سواء...  
لغة...  
ما يوهب النفس...  
انما...  
وغيرها...  
اشبه...  
بينه...  
اب...  
كل...  
فقر...  
لان...  
على...  
المستوفى...  
العبادة...  
غير...  
نذب...  
التقرب...  
بكرة...  
عليها...  
هنا...  
بانه...

لقد







مع ثبوت الجار له ان جعل الجار وعذر فيه اعلم ما قال وخرج بالقبلة  
 القتل فلا يجب تسليمه فضلا عن غناحه لانه منقول وليس له **وجارها**  
 الشاملة لغيره فليبين سطح واعادة رخام قلع هو او غيره كما هو ظاهر وانظر  
 تكون القايته ثم يجد الزينة لانها عرض مقصود ومن ثم اشنع على المجرم قلع  
 ابتداء ودولما وان استأجرت الا ان جديدة **فانها** **دار** **دار** قبل مضي مدة لها  
 كما هو ظاهر **واصلها** او سلم الخناج فذلك **والا** **بدا** **دار** **المكر** **فهي**  
**على الحق** **الجار** ان نفقت المنفعة بين الفسخ والابطال لشروطه ومن ثم زال  
 نزولها فاذا ولى الشق تحريم حالة المولى فقط كما يشهد منه نفقته وبحث ابو  
 زرقة سقوطه بالبلط بده الرخام لان التفاوت بينهما ليس كبير وقع في ذلك  
 وفي اطلاق ما قيم فالدر نجه انهما التفاوت اجرة لها وقع تحريم الاطلاق وانما لو  
 شرط ابقاء الرخام فسخه بطلان الشوط بعد حادث اما ما قرأ عليه المكثر فلا  
 خيار وان علم انهم وكلية المكي لتقصيره باقدا سمع علمه به وعمل ما ذكره  
 المشرق لتفريقه في اطلاق اما المنصرف عن غيره وفي الوقف ففي الجارة لكن حيث  
 الاجارة ويلزم المجرم ايضا انتزاع العين من غصبها ودفع نحو حرقه وطلب  
 عنها ان اراد دوايم الاجارة والتأخير المستاجر ولو قدر عليه المستاجر من غير  
 خطر لزم كالوديوع ويؤخذ منه انه لو قصر فمن وان لا يكلف الترخيص من القاض  
 المتوقف على خصومة بل لا يجوز كالوديوع لانها لا يخافان وان سمع الدعوى  
 عن ثبوتها يكون العين في يد كائنا ياتي او يبل الدعوى **وتس** **الشيخ** **ارئيسيه** **من**  
**السطح** **الذي** **لا** **يشغف** **به** **السكن** **كل** **الجلون** **على** **العقد** **بالمعنى** **السابق** **و** **السلطوق**  
**عروسة** **الدار** **وسطحها** **الذي** **يشغف** **به** **سكنها** **كما** **يجوز** **ان** **الرفعة**  
**التي** **تكون** **كناسة** **حصولا** **دوام** **المدة** **وهي** **ما** **يقطع** **من** **تخلف** **وطعام**  
**وغيره** **مع** **المكثري** **بمعنى** **انه** **لا** **يلزم** **به** **المكثري** **لوقوف** **بالا**  
**السلطوق** **والا** **لكن** **الكناسة** **من** **قوله** **والشرط** **الحاصل** **بالرجم** **لا**  
**اشارة** **ان** **أمر** **بالمعنى** **بالمعنى** **المكثري** **على** **نقل** **الكناسة** **بل** **لا**  
**بالسوق** **وحيث**

كره

نظم

وحش حاصل فيها بفعل ولا يجبر على تنفيذها بعد المدة وفارقا الكناسة با  
 ثباتها انما لا بد منه بخلاف لو بان العرف فيها رخصا أولا فاولا بخلافها  
 ويلزم المجرم تنفيذها عند العقد بان يملكها فارغين والتأخير المستاجر  
 محله ان يملكها اخذ عامر ويحتمل الفرق بخلاف المكون واعتماد المسألة هنا لا  
**وان** **أمر** **بالمعنى** **بالمعنى** **المكثري** **على** **نقل** **الكناسة** **بل** **لا**  
 وطه وهو الجار والرسوخ وكالتعب للبعير وقصره غير واحد بالبرزخ  
 عة ولعله مشترك في الطلب لم يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرزخ  
 يشهد عليه بالخبر انهم والمواد هنا تحت البرزخ **فهي** **دار** **دار** **دار**  
 او من الملة وهي المجلس التي تحت الرجل كذا في الصحاح في موضع كالمشارك وقال في  
 مجلس المجلس للبعير وهو كسائر أرقبة يكون تحت البرزخ وهي الابنة ليست  
 هذا بل المجلس غليظ محشو بعد شي انما كاليا **وجرام** **وهو** **ما** **يشوبه** **الاله** **وتقر** **ليس**  
 بشنة وقام مشوخ وهو ما جعل تحت ذنب الدابة **وتقر** **فهي** **دار** **دار** **دار**  
 حلقه تجعل في انما للبعير **وخطام** **بكر** **اولم** **خط** **يشد** **البرزخ** **فهي** **دار** **دار** **دار**  
 بكر الميم لتوقفا التمكن اللازم لم عليها مع اطراف العرف كما قالوه وبه يندفع بحث  
 التركيز ان جعل ذلك ان اطراف العرف به والاوجب البيان كما في نحو الجار اذا شرط  
 ان لا يشي عليه سنده فلا يلزمه **وعلى** **المكثري** **تجمل** **ونظرة** **اس** **ما** **ينطلق** **به** **على** **الج**  
**وطله** **وهو** **ما** **يفرش** **في** **الحمل** **لجلس** **عليه** **وخطام** **بكر** **اولم** **خط** **يشد** **البرزخ** **فهي** **دار** **دار** **دار**  
 يشهد به الحمل على البعير واحد للمجلس الى الاخر لانه كغيره اذ لكل الانشاع فلم  
 يستثنى بالاجارة ونقل الماورد عن الغافق ان الحمل الاول على الحال لانه من  
 الة القلين وهو منج لان كذا فيهم وفارق الثاني بان الثاني للاصلاح عند المكثري  
**والاعتراف** **بالرج** **للفرس** **المستاجر** **عند** **الاطلاق** **الباع** **والعرف** **قطعا** **للتزاع** **هذا** **العرف**  
 ان اطراف الحمل العقد والاوجب البيان بغير ما روي لوط اطراف العرف بخلاف ما ذهبوا عليه بل  
 يعمل به يظهر تناوذه على ان الاصل مصطلح الخاص على برفع الاصطلاح العام  
 وقفية كلامهم في مواضع الرفع وفي اخره عدمه والذي ينجم هنا الاول لانه  
 هنا في اختلافه فانه خلاف الحال كغيره كقول المسئل بالكم فوجبت انما ختم به









بدامانه وما يبيع ذلك **بم عقد الاجارة** على العين **مدة تبقى فيها** **نكح النسي** **بم**  
 تمام المقصودة كما هو ظاهر **غالب** اليقين باستيفاء المفعول عليه ولا يشترط فيه  
 اذ لا يوقن فيه بل يرجع فيه لاصل الخبر فيوجز التقين سنة والدابة عشر  
 والثوب ششعين او سنة والارض مائة سنة او اكثر كذا في الاية كما لا يخفى  
 على ما يلين بكل يعلم **بم** ان ذكر ذلك في الخبر للتشديد وان ما ذكره من  
 المدة لا يجمع من حين العقد **بم** الاجارة لان المدة على التقين ششعين او  
 بطلع سبعين سنة ششعين او ثلثين من حين العقد وليس كذلك اذ العين لا يبيع  
 هنا غلبت سنة فضلا عما زاد عليها **ولما** المالك جاز ان يملك من الارض  
 مدة ومدة الاجارة فان بطلع المدة من جاز ولا خلاف في هذا **بم** ان  
 الثلثين والاقل من مائة في ارض لا يعطى في الزكاة **بم** ان السنة لان النسي  
 هو الغالب فله من مائة في ارض لا يعطى في الزكاة **بم** ان السنة لان النسي  
 قلت كم اعتبر في الغالب ثم لا هنا قلت **لأن** الكلام في مطلق البناء  
 وهنا في بقاء المصروف وهو ما اشرقت اليه بقول بعضنا انها المقصودة وقال  
 الشيخ ابو حامد يجوز في التقين سنة سنة او في شراها وكذا الذي ليس  
 التميز في اعمار ارضي ما بين السنين الى السبعين ان الغالب في ذلك وجوز ان  
 في مائة وعشرين في الدابة عشرة والارض مائة وعشرون والارض  
 خمسين فالكثير وجوز ان في كالتقال بطلعها فيها النوا وحضر ما في  
 البيع ان لا يجوز التاجيل فيها **بم** بعد بقاء الدنيا والها ويجوز ذلك في الوقت  
 ان وقع في الحاجة والمصلحة لعين الوقت بان توقفت عما رغب على تلك المدة  
 الطويلة لا بد من توقف على ما يستحق في كتاب خافل سميت الاتفاق ببيان حكم  
 اجارة الادق واصطلاح الحكم على ان لا يجوز اكثر من ثلاث سنين للاملا  
 يتدريس استحقاق من وان رد بان لا معنى له على انهم يمل عن مجزئ شافعي  
 ثم وانما اشترط ذلك لفساد الزمان بطلية الاستئجار على الوقت فخطوط  
 المدة وايضا فشرطها في غير ناطق من جهة واحدة ان يكون بكرة الخلق وتقوم  
 المدة المستقيمة البعيدة صعب وايضا فيها منع الانشغال للبطن الثاني في ميسا

وبيع الاجرة عليهم غلبا اذا اقتضت وسياق ان يبيع شرط الواقع ان لا يجوز  
 الاستئجار مثلا وان الذي لا يجوز مولى او مال الامدة لا يبيع فيها بالسنة والا  
 بطات في الزمان ومرة ان الرهن لا يجوز المرهون لاجل الامدة لا يحا وطلو  
 ل الذي ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة كما نقله **بم** البدر اني جاز  
 عن المحققين ونجحت المقتضى في سنة وعشمة بعد سنة من شرا من يبيع ان  
 لا يجوز اجارة اكثر منها اليلا يردس الدومها عليه بعد عشمة كما ياتي انها لا  
 تنفع بطر والعق **بم** قول **الاجارة** فيها **بم** سنة مطلقا لا اندفاع لاجلها **بم**  
 قول **الاجارة** ان المدة يجب في الوقت شاذ بل قيل غلط **بم** قول **الاجارة** ان المدة  
**ثلاثين** سنة لان الغالب تغير الاشياء بعد حار ورمان ذكرها في النفس للتشيل  
 واذا زيد على سنة لم يمان حصة كل بل فوز الاجارة على فقة منافع النسي **بم**  
 مريان ان اقل ما يجوز له العار وقدر لا يبي **بم** في المدة كما ياتي في سواد العراق  
 وليس عليه اجارة وكيل بيت المال ارضيه ليشا او ربح من غير تقدير مدة  
 بل هو باطل اذ لا مصلحة كلية **بم** فيمنع لاجلها ذلك وكاشيما الامام  
 من بيت المال للملاذات او لذي الحما وكالاستيخار للعلو للبناء او اجراء  
 الماء **بم** **المالك** **استيفاء** **المنفعة** **بنفسه** **وبغيره** **الامير** **لان** **ما** **ملكه** **فان** **شرط**  
 عليه ان يشترطها بنفسه **بم** **فقد** **العقد** **كالمشترط** **على** **مشتري** **ان** **لا** **يبيع** **فتر** **ك**  
**يكن** **ويملك** **شرا** **في** **القول** **لما** **حق** **للعين** **ودونها** **الاول** **لان** **ذلك** **ار**  
 شفاء للنفعة المستحقة من غير زيادة **بم** **ولكن** **حد** **او** **الاقتدار** **اذا** **يكن**  
 هو قتل الزيادة الضرر قال جمع الا اذا قال لشك من شئت كما ربح ملكيت  
 ونظر في الاذرع بان شل هذا انما يريد التوسعة لا التذوق والارض وقية  
 نظر ولا يجوز ايدان حمل باركاب **بم** **فقط** **يكون** **جديد** **وجدد** **بقصار** **والعكو**  
**من** **وان** **قال** **الحمل** **لا** **يغافق** **الفرس** **وما** **يسوق** **شرا** **كدار** **و** **دابة** **معينة** **فقد**  
**للدابة** **فقط** **لما** **قد** **ان** **الدار** **لا** **تكون** **الامينة** **للتدور** **ل** **الاجرة** **اذا**  
**لها** **انها** **المعقود** **عليه** **ومن** **ثم** **اخر** **العقد** **بغيرها** **وتجبر** **بغيرها** **اما** **اجارة**  
**الذم** **ففي** **الابدال** **لشك** **او** **نقص** **ويجوز** **عقد** **من** **يكن** **يرضى** **المكسر** **لان**







بناء او غرس ولم يجر المستاجر للثمن بخير المجرى من الثلاثة السابقة العا  
رثة سالم يوقف والا فبما عدا التملك لو استعمل العين بعد المدة في غير حق الميسر  
لرفع اليد كما يعلم ما ياتي في الوديعه فزيم اجرة المثل من ثمن المثل في تلك  
المدة ولا ينظر لما يجرده بعد هذا الاستفراغ الواجب في شئها واستشهادها  
لو غصب شيئا لم تكن ثمرة فقد اخل غريم القيمة ويعتبر اكثر القيم من حين الغصب  
الى الغد فاذا صحى فقد امع ان القيمة لم تكن الا بعد الطلب وقبل الواجب المثل في  
قربها الاولى لان وجوب اجرة المثل تستحق قبل الطلب ولو ربطت اجرة المثل  
**الحل او تركه مثلا ولم يتلف بها** وتلفت فماله او بعد ما لم يتلف فماله  
بده بدامنه وتعييده بالربط ليس له ان يملك بل يستحق منه قوله **الا انه نهى**  
**عليه المصير في وقت الاطلاع** لو انفع بها فيه لم يصير له المصير  
الى تقصير عند اذ القرض انه لا يحل له كما حثه الاذرع وفيه السكوت عند اخذ  
من تمثيلها لما لا يتلف بها في حينه ليل شتاء بما اذا اعيد الاطلاع بها في ذلك  
الوقت الا لا يكون الربط سببا للثمن الاجرة والرجع ايضا وشبهه الزكشي ان  
الضمان الحاصل بالربط ضمان بد قصير مضمون عليه بعد اذ لم يملك لان الربط  
في وقت بعثه ربه بها فيه فعمل معرض للثمن فجميعه ولو اكرها لم يبرها  
اليوم ويرجع غدا فاقام بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لان استعملها  
فيه قد بيا ولو اكرها لم يبرها لعل معلوم ولم يبين موضع فذهب به من يملك  
العقد الى اخر فابق ضمنه مع الاجرة ولو تعلق بمال زيد اجبره بالثمن كقول  
**جره في الحشا او صيفه** بفتح اوله كما خطه مصدرا لم يضمن انكم يفرق باليد  
**ومعنه** بان قهر الحشا اجرمه يعني كان مجفرا ويظهر الضبط هناك ما يبرر خطه على  
الخيار **او اخذ من غيره** وان لم يفرقه او حمل المشاع وشئ خلفه ليقول  
المالك عليه حكما بل ثقل عن قضية كلامهم انه لا يبرر للاجبر عليه ويشق حمله على  
انه لا يبرر عليه مستثناة **وكذا ان افرد** باليد بان الذي ذكره فلا يضمن ايضا  
**في الظاهر الاقوال** لان ما اتت به لغرض وغرض المالك ما شئ من العمل لغيره  
المشاجر فانها لا يضمنان اجماعا **والقول الثاني** فيمن كان المستجير والثالث فيمن

الاجبر

الاجبر **المثل** بين الناس بغير يوم الثمن **وحدوث الثمن على المثل** كما  
لم يسمي بغيره لان بملكته الثمن على المثل الاخر وهكذا **الا المثل** وهو ما اجبر  
**مدة معينة لعل** او اجبرته وقد راب الى الاصل خاص منافع هذا المثل كان  
كالوكل بخلاف الاول ولا يخرج هذه الاقوال واجبر لخطا كان مثلا اذ اجبره اخذ  
ما فيه فلا يضمنه قطعا فان المثل لان لم يملك المثل المتاع وانما هو بمنزلة طار  
من سكة يترك بعض يوصلها حال التزكشي ومنه يعرف ان المثل لا يملك عليه  
وهي سكة يترك بعض يوصلها حال التزكشي ومنه يعرف ان المثل لا يملك عليه  
في دابته فاعطاهما اخر يوصلها فيضمنها المثل منها والوار على من تلفت به  
وكان اسرى خباثة الوقود ومات المتعلق بغيره المثل كان يضمن ويضمن  
اجبر ان لم يتعد ما لم يتعد خيرا ان خلافه ولو عمل لغيره مما لا يملكه كان **دفع ثمن**  
**على الضرر لغيره او الى غيره** **فصل في خطه** **فصل في خطه** **فصل في خطه**  
لا يملكه بغيره في خطه الاخر فيسقطه يجب او يملك كما شمل المثل اقام  
**فلا اجرة له** لانه شريك في الخط وقال في الحق لانه لو قال اسكني دارك شهر فاسكنه  
لا يضمن عليه اجرة اجمالا وبحت الا في بعض وجوبها وقت ويجوز سعيه لانهما  
ليسا من اهل الثمن وشملها بالاولى غير مكلف **وقيل له** اجرة شتمه لانهما  
منعش **وقيل ان كان معروفا فانه يملك العمل** فالاجرة لله اجرة شتمه وقال ابن  
عبد السلام بل الاجرة المعتادة لمثل ذلك العمل **والا فلا ولا يستحق** **فصل في**  
من وجب مدركه اذ هو العرق وهو يقيم مقام المثل كثيرا ومن ثم ثقل عن الاكثر  
وافتي به كثيرا واما اذا ذكر اجرة فيسقطها قطعا ان صحت العقد والا فاجرة المثل  
واما اذا عثر من بها كافيها او لا تحسك او جزئيا يشترك او لم يحسك فاجرة  
المثل نعم في الاخرة يجب على الاجبر ما له من كاهن ظاهر لان المتبرع من  
المطعم وقد تجب من غير تسمية ولا تعريف بها كما في حامل الزكاة الكفا  
يشترط له بالنص فكانها مسمى شرعا وحاصل مساقاة عمل غير لازم له باذنه  
المالك الكفا بذكره المثل في الجملة وكفاية ما لم يملك على ما قاله جمع كذا حال  
تورده في التورث ولا يستحق وجوبها على داخل تمام او ركب سبعة مثلا بل ان











تقدم حجر عليه ويانه اذ ان في يد الشاخر فان فمن قد خلاص الشاخره والاخر ذلك  
بالاكثر والآخر شيخ الاول ويحاب عمامه ذكر بان الشاخر بالمزعم الشرف بالاصل للوقوف  
والشيخ ولا اصل له بل لا يملكه ولا دفع الكل له حاله عليه فليس عليه الشرف عليه  
فيما قد وقف من الامارة ومن بعده من المستحقين من الصفاية ومع ذلك فلا يظن  
لما يظن مما ذكره لان الملك هنا مراد من المستحقين الاملاك والملاوة بعد الشاخر  
لم يشترط وهو الا ان الشاخر لا يملك اصله من يملك من يملكه بالكلية لا سيما ان كان  
شخصا ولو اجره **الوطن الاول** مثلا او بعض الوقف وقد شرط في النظر لا مطلقا  
بل بتقديره او عدة استحقاقه المستحق او غيره وما هو قبلها **او امر الاول**  
**مسألة** اوصاف مدة لا يملكه فيها بالشيء قبله ريشة بالاختلاف او غيره فاما  
**الانفس انفسها** فاما الوقف لانها لا تملكه نظره من جهة الوقف مدة استحقاقها  
فهي لا تملكه ولا تملكه على المنافع المتعلقه بغيره وبغيره فارق الشاخر السابقة لانها لا تملكه  
لأن النظر ان لم يستحق كانت ولا يملكه بغيره فبقية شيء كسائر اقسامه على غيره ولو بعد  
موته وبهذا الذي قرره هنا وبطلان في الفتاوى بالاختلاف في من يرجعه  
ان دفع ما للشراخ هنا فاعلمه وخرجه ما ذكرناه موقوف عليه بشرط لم يظن  
عام ولا خاص فلا يبيعها بغيره ولا يملكها لا يملكه خلافا لمن زعمه حيث الزكشي  
انه لو امل الشاخر ولو كان ليطن الثاني فمات البطن الاول انفسه الانتقال استحقاق  
في المنافع اليهم والشخص لا يستحق على نفسه شيئا انتهى ويمكن ما وجدنا في الشيخ الاذ  
ومن كالمسكن وغيره ان من استاجر من ابيه واقفهم الاجرة فمات الاب والابن  
بن جازر سقط حكم الاجارة فان كان على ابيه دين فارب مع الغرار ولو كان معه  
ابن اخر افسخ الاجارة فحق المستاجر يرجع بنصف الاجرة في تركه ابيه  
ورق بان هذا مبني على رجوع والامر عند الشيخين هنا ان الاجارة لا تفسخ  
وقاسم عدم الانقضاء في صورة الزكشي **لا في المصنف** فلا يفسخ لبناء الركن نصف  
فهو على المصنف مع عدم نيته نظره وانما يفسخون ورشد سفيح كسفيح الركن  
ل اما اذا املوا بالسلام سفيحها فلا تفسخ قطعا واما اذا اجروا مدة قبله فيها  
بالسفن فبطل في الزيادة ان يملكه ريشة **واما انفسها** تفسخ بانها لم تدركها كلها

كلها

كلها او يوفى للمستاجر لزوال الامر فوافق المنفعة قبل الاستيلاء عليها اذ لا  
الامانة شرا وانما حكمنا فيها بالقبض كمن يملكها من الشاخر من الشرف فيصنف بالكلية ان  
وقر ذلك قبل القبض ومعه وقبل مضي مدة لها اجرة والاقوى الباقى منها دون  
الماضي فيبقى فيه ما من من التوزيع اما انهدام بعضها فبني به المستاجر ما يبادر  
المجرى ويصلحها قبل مضي زمن الاجرة له وعلى هذا الانهدام يحل ما اذا  
لا ان يفسخ المستاجر بغيره فارد ان يفسخ به بحيث يفسخ فقط وتعدل الجابا  
تفطاع ما يجرى والى الجاهل لئلا يفسخ او يفسخ به بغيره فبنيها على ما قاله  
وحدثنا بان بني على الضيق في المسئلة بعده ويحاب يحل هذا على ما اذا تقرر  
سوقه ما ابلها من محل اخر كما يشهد له من قولهم الا ان لا يملكه سفيحها فاما اخر  
ولما قلنا من ان المطلق للشيء هو فيها لو طرقت اثناء مدة اقره لساقية الجاهل المجرى  
فما عطلت ما هذا الشيخ يفسخ موقفا من قبلها الاجرة او لا وعن المتولي عدته  
اذا بان انفسه قد حصلت مدة لملكها وقالا ان الوجه لا يفسخ في بعض المقوف عليهم  
ففسخ بان الوجه المطلق للجهل وموحي نظيره في مواضع يعلم منها قديمه لو اجرة  
عوض اثناء المدة ما يفسخه المستفاد في الجاهل فلو وجد في ذلك سفيح من  
تركه يحل ولم يبادر المجرى لا مطلقا ففسخ المستاجر وقولهم لو افسخ ارضا ففسخ  
توقع انفسها المارة المدة ففسخ وغير ذلك مع فسخهم بان الجاهل على الشاخر في الجاهل اذا  
البيع بحيث يرجى زواله كان مستلنا ففسخ منهم كالمسكن في الشاخر وانفسه  
مدة لملكها اجرة بل مراد به الكلام على فوات المنفعة وعلى ما اذا افسخ ارضا ففسخ  
فتسبيل على ان ما ذكره من انفسه ماء بشرط ان يفسخ الانقضاء في مستلنا  
فصل ما عن الشيخين في الجاهل عن مائة المتولي انفسه الوجه اذن حيث المفسخ على ما  
في الجاهل المن حيث المذهب **لا انفسها ماء ارض استوجرت لزوجة** فلا يفسخ  
به لغيره اسم الارض مع امكن سفيحها بما ذكره من ثم لم يفسخ هو او بعضه بالعلم  
ببطلان انفسه مدة الاجارة او اذن الزرع انفسه في المصلحة الاولى او بعض البعض  
في الثانية وبنيهم على الزاخر ووجه من قال على التولية لملكه ففسخ انفسه  
العلية انه لو لم يملك سفيحها بالاصطلاح لفسخ وهو ظاهر من يملكه ففسخ



ما يستلزمه **الشيء** به **الخيار** الذي لا يرد له الموجب قبله في نفس الامر وميقو المبالاة  
ما يمكنها ولا يكتفي بحدودها على الاوجه والمورد في وجه ثبت في الخيار هناك  
فهو على الخواشي لان سببه عقد رقبتي النعمة التي اوتيت بها وذلك يتكرر  
الزمان وما يجزئ ايضا ما لو ساجر على ايامه فوقفه المجرى من منع عليه  
ويكفي في ذلك من حيث هو في خيار النفع به ان يملكه من اذ كانت  
لنفعه المشاجر لها في نفسه والاكاسية اذ لو وضع تحت ايديهم يتلطف الظاهر  
واستحق على الرقبة وغير الصلاة ونحوها في غير اذن المشاجر وحسنه في التام  
منه على ملكه ويمنع من حمله واحكامه من غير اذ ليس له منعه **وعلم** في الموجر  
في **الدالة** و**ابا** **العقد** في اجازة حين قدرت به من غير ربط من المشاجر  
للمستحق على ملكه **ثبت الخيار** ما يرد بالرد كما ورد في العقد الاستثناء فلا  
في فوضوه وان اجازة لم يرد حتى انقضت المدة انفس الاجازة فيستقر قطعا  
منه فان لم يرد في المدة فليقوم الموجر بالرد وان لم يرد فيها فان امتنع  
جراكم عليه وليس المعين عما فيها كعين العقد فيستقر فيستقر في الاستيعاب لا  
العقد وقيدته الماوردة بما اذا لم يرد في نفسه والافاضة في نفسه واما اجازة  
عين قدرت به على فلا تفسخ نحو غصبه بل يستوفيه متى قدر عليه كمن حال  
اخر في نفسه واما وقوع ذلك بتفريط المشاجر فيستقر خياره ويلزم للمسي  
المورد وما لو غصبها على المستاجر من يده فلا خيار لافس على ما يشترط  
الروعة اخذ من النعم واستشبهه بالقرن بما فيه نظر وقال الاذني انه يشكل  
وما اذن الا في باب يسير به واما غصب الموجر لها بعد النقص او قبله بان  
فيستقر في نفسه **كما** بان **نفس** سئل عن اكثر من رجل مريض من  
الطائف الى مكة وقد عين في العقود انشاء الطريق فهل يلزمه خدمة بيتا الربا  
فقتلوا ان رايته نفس البويطي السابق قيل اول فعل من هذه الكتاب المحرر  
بان المنيث انقل من التي اخذت منه ان لم يستجر على مساقفة معلومة  
فان في انسابها والارداء فقله اليها وجوزها كان كان يقرب مكة و  
اين تغير في الاجازة بطور ما يشبه العيب في المجرى وهو مزيد بقله ليس

او المحقق على الدابة ويوافق قولهم لا يجوز النعم عليها غير وقت  
شرط لان التام يشق ولا ينافيه تفصيلها السابق في تلف المستوفى من الاوجه  
ليس من التلف لا مكانا بل الميت وانما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى  
الخيار لا غير مسلم **ولو كبر** **بما** **الا** **عينا** **او** **منه** **وهو** **وغيره** **عند** **المكسر**  
فلا خيار لاسكان الاستثناء بما قوله **راجح** حيث لم يشرع بموتها **القاضي** **ليوم**  
**فيها** بانها قضاها واجرة شعبه بها كغيرها ان لم يرد الموجر من مال الحال فان  
لم يجد له **مالا** بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجته المشاجر والاباء  
الترديد من غير انفسه **فقرض عليه** **لانه** **الممكن** **قال** **لبي** **واستدانت** **للكمال**  
هو حق المكسر وحرمة المولى فلو وجد ثوبا ضايعا او عبطا غائبا واحاط به  
لم يرد عليه وجب حالا وعطف ثمنه ان يظهر ان يرد في يده ما ياتي في المثلط هو  
حيوان لكن لو قيل يلزمه استيفان الحاكم ان عليه منه واعطاه لم ان كان استا  
وقيل لكان خيرا بل يرضى بغيره وبين المثلط بان يجوز له ان يملك فالباع  
اولي بخلاف ذرا الامانة الشرعية **فان** **وتف** **القاضي** **بالمكسر** **دفعه** **المكسر**  
منه ومن غيره **اليه** **ليصرف** **فيما** **ذكر** **والا** **ثبت** **به** **حمله** **عند** **ثمة** **بصرفه** **للكر** **الاول**  
لي لم تغدب النعمة وان كان القول قول المكسر بجهته ان ادعى لاثبات العرف **وله** **لم**  
ار القاضى عند تغدب الاكرض ومنه ان يخشى ان لا يقول بعد الاستثناء وكذا  
ان لم يغدب وكنت لم يرد **ان** **يسير** **بها** **بفعله** **وكيل** **غير** **المشاجر** **لا** **امتناع** **وكالتة**  
**نفس** **قدر** **النقص** **والهوية** **المذكورة** **للمضرة** **وما** **لم** **يات** **هنا** **الخلاف** **بمع** **ا**  
السائر وبعد البيع بقي به للمشاجر الى انقضاء المدة كذا هو جوابه وهو صريح بان  
الاجازة هنا لا تنفسه بالبيع فميتة كانت او حية لان الفرق انهم يهرب بالمال  
لوعليه فلو لم يجد شيئا لم يملكها فاسلوها كمنفعة مدة العبارة فهل الحاكم فيسرها  
كالوصف ولم ينزل في حاله فان المشاجر فيسرها **الضمنية** **للمضرة** **او** **يفرق** **بالمكان**  
البيع هنا ولو وجد له ورثه لا يملكه على نظر الاول اقرب لان النظر لاسكان وجود  
درج عدم وجوده لا يثبت هنا شيئا وعلى ذلك الضمنية ما اذا لم يرد الحاكم بيع الكل  
والاباء وانفسحت الاجازة كما يخرج به بحث الاذني في الحاكم اجازة الضمنية اذا



اذ اراد المصلحة في بيعها والاكثر للمشترى بعين الثمن جاز له ان يبيعها  
بجوز لم يبيع مال الغائب بالمصلحة انتهى قولهم والاكثر الى غيره مخرج من ان لا  
جارية به وعليه فيعبر فيها وبين العبد ان يعلق حق المشتري بالبيع فيها اقول  
شبه الذي مئة كما علم عامر فيها وعليه ان يعلق بغيره ان يعلق بغيره لان الاصل  
المصلحة مئة الاجارة لزم ان يبيع ما يحتاج لبيع منها مئة ماله على غيره لان الاصل  
وخرج عنها كلها فليس يبيعها ابتداء خشية ان يعلق انما يعلقها كما صرح به في مفسر  
لعلق حق المشتري باعيانها وانما يعلق على ما لا يعلق منه الاصل في بيع  
الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وان لم تنفع بالبيع لكن البيع لا يجوز الا لضرورة  
وهو الاصل في الضرورة **ولو اذن للمشتري في الاتفاق من ماله لبيع جاز له**  
**لزم** لان محل ضروري وقد لا يربى الاقارب وافهم كلامه ان لا يربى لهما انفع غير  
اذن الحاكم وعلم ان وجدوا مكان اثبات الواقعة عنده والا يشهد على ان اقتد بشروط  
الرجوع **ولو اذن للمشتري في الاتفاق من ماله لبيع جاز له** لان مقتضى ما عزمه للمساواة  
ان لا يربى وفيه نظر الرجوع لان ما ذكره وقد يفرق بان سبب التذرع كمال المساواة  
عليه بين الناس غاية لا كذلك المشترى عليه لان كثيرا ما يقع الهمم فيها  
في الاسفار التي من شأنها تدرؤ فقد الشهود فيها فيجب حيلة الاتقاء ببيعها  
الرجوع وخرج من كرها بالاصح بها في جارة العبد في بيعه ما عزمه الاتفاق  
ولو شردت الدابة في اجارة الذمة بغير علم الحاكم او يفتقر في نظيره ولا يفتقر  
ذلك للمشترى لاشتراكه في قولهم حق فانه فعدوا الاكثراء فلم يفتقر **وفي قبض**  
**المشتري** العبد الموهبة ولو اذن للمشتري في الدابة والدار وامسكها  
الظاهر انه زيادة ايقاع العلم به من قولهم قبض وكيفية اشتراكه في بيعه  
منها عليه قال القاضي ابي الطيب الا فيما يوقف قبضه على التعلق به فيقبض  
الحاكم فان مضمون اجرة قاله في البيان وفيه نظر لان حاضره لم يعلق بالقبض في  
لغيره حتى يجرها الاجل واما الحاكم انما يكون لغيره او لعلق حق فالتدبير  
ان يقد قبضها وتضميم على الاشياء يرد على ما ذكرها **حق قبضت له الاطراف**  
**استقرت الاجرة** عليه **وان لم ينفع** ولو لعذر خوف اضرار من تعلق المتافع

من اذن له في بيعها

كلام

تحت

تحت يد مبيعة او حكمها فاستقر عليه بدلها ومتى خرج بها مع التي في ضمنها قال  
القاضي الا اذا ذكر ذلك حاله اشد وليس له فيه ولا الاكراه مكر اقتضاها الى الاصل  
لانهم يكتفون ان يبيع عليها مثل تلك المسألة الى بقية اخر ومن تحت ابن الرزعة انه  
لوعلم الحق في كل الجوانب وكان الغرض الاكبر ركوبه في السفر وركوبها في الحظارة  
بالنسبة اليه بلزم المشتري اجرة وفيه نظر واضح الا ان يكون مراده ان يبيع بغيره لانه  
تظهر ما مر في نحو انقطاع ماله الارض ومتى انشع بعد الحدة لزم مع المسعر المستقر عليه  
اجرة مثل ذلك الانشع **وكنا** تسقط الاجرة لو اكرس دابة الركوب الى موضع  
معي **وقبض** او قبضت عليه **وقت مدة** مكان السير **المصلحة** من الا  
سبب وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك مقدرة الزمن وهذه لعل  
بعض مدة العمل الذي ضبطت به المصلحة **وسواء** قيم ان الشئ يربى او عمل اجاز  
العبد **والطهارة** اذا سلم المشتري اجارة الذمة **الدابة** مثلا **المصلحة** للمشترى  
لشئ من حق الشئ بخلاف ما ذكره بيليه فان لم يفتقر عليه اجرة لبقاء الموقوف عليه  
في الذمة وكالتسليم العرض كما هو **وقبض** **الاجارة** **الذات** **الاجرة** **الذات** **الاجرة** **الذات**  
على المسعر او قبضت **باب** **قبض** **المسعر** **في** **المصلحة** **عما** **ذكر** **وان** **لم** **ينفع** **لما** **ان** **ان**  
فباسد الموقوف حكمه **باب** **قبض** **المسعر** **في** **المصلحة** **عما** **ذكر** **وان** **لم** **ينفع** **لما** **ان** **ان**  
والعرض فليعلم وان اشنع لا يعني هذا بل لا بد من القبض الحقيقي **ولو كان** **قبض** **المسعر** **في** **المصلحة** **عما** **ذكر** **وان** **لم** **ينفع** **لما** **ان** **ان**  
**مدة** **وقبض** **المسعر** **في** **المصلحة** **عما** **ذكر** **وان** **لم** **ينفع** **لما** **ان** **ان**  
**مضت** **تلك** **المدة** **انقضت** **الاجارة** **لغوا** **الموقوف** **عليه** **قبض** **فبعض** **فان** **قبض** **ها**  
بعضها انقضت فيه فقط وتحت الباقي ولا يبدل زمان زمان **ولو لم يبدل**  
**وان** **انقضت** **بعض** **كان** **اجرة** **دابة** **الركوب** **معي** **وكي** **يلزم** **حق** **مضت**  
**مدة** **امكان** **السير** **في** **المصلحة** **عما** **ذكر** **وان** **لم** **ينفع** **لما** **ان** **ان**  
بالمصلحة دون الزمان **وكي** **يلزم** **حق** **مضت** **الاجارة** **لغوا** **الموقوف** **عليه** **قبض** **فبعض** **فان** **قبض** **ها**  
الذمة قطعاً لان من ناجر اخر اياه **باب** **قبض** **المسعر** **في** **المصلحة** **عما** **ذكر** **وان** **لم** **ينفع** **لما** **ان** **ان**  
لزم المسعر والاجرة ان يعلق قبل الاكتمال صدقة وعلى ما يمكن كما في احوال الجاز في  
المسعر لان لا مثل لم انتهى وليس في حكمه حكماً وتعليقاً كما هو ظاهر لان معنى



اجرة المثل ان **ذلك** المحل يرغب في تلك المدة بما اذا اوسط هذا الاحتياج الى ان يمتثل  
 او لا كما ان ثمن المثل كذا فنام **ولو اجر عقده ثم اعطى** او دفعه مثلا او اتمه  
 ثم استولدها ثم مات **فالاصل ان** الرقبة وذلك **لانتفاء الامارة** لان  
 تحت العتق لم يصادف الارقية سلوفا المنافع لاسبابها والاصح انها تحت  
 على ملك المثل وخرج ثم اعطى بالوعلق عتقه بعتقه ثم اجره ثم وجدت المدة  
 المصونة انشاء مدة الاجارة فانها تنفع لست استحقاق العتق على الاجارة و  
 مثله بالواجرام ولده ثم مات كما انقضاء كلامهما هنا واعطاه السكوت وغيره  
**والاصح ان** المثلان **للبيع والعتق** في الاجارة بعد العتق وفارق عتقا  
 الا انه تحت عتق بان سبب القيار وهو كلفه موجود ولا سبب القيار هنا لما  
 لقدرة المنافع تحت ملكة المثل **والاصح ان** المثل **للمرء على سببه**  
**ما** المنافع التي تستوفي منه **بعد العتق** لان انقضاء المدة للعتق في مائة حين  
 كان يملكها بعد لافهم كما لو زوج امته ثم اعطى بعد الوطء الا ان لها اجارة  
 الزوج وما امران المنافع ملك المثل وافتقته في بيت المال ثم سار المسلم  
 وافهم فرضه الملام في اذ اجرة ثم اعطى المثل ليرجع شي غي وارث اعطى لها  
 اذ لم ينقص ما عتقه وان لم يوافق عتق قبل الاجارة عزم لم يعد مفسد الاجارة  
 العتق للعتق بها ولو فسخ الاجارة بعد العتق ملك منافع بعتك الوضعية وان  
 المثل لا استوفى بوجه **سببه** يخرج الوقف من اجارته لانفسه بزيادة الا  
 حرة وخطه هو وطالبه ان يرد ولا يتحقق ذلك بالوقف بل بانها الغيبة  
 بغيره كما لو باع مال مؤتمر ثم رادف القيمة او ظهر طالب بالزيادة **وبصريح**  
 العين **المستجرة** حال الاجارة **للمستجر** فلو اذ حبل كبيع مقبوض من  
 غاصبه وانما لم يجرى بيع المثل قبل قبضه للمبايع لصق ملكه **لانتفاء**  
**الاجارة في الاصح** لانها واردة على المنفعة والملك على الرقبة فلا شافي فيه  
 فارق انقضاء النكاح من اشتراط رقبته ولو ركب بيع سببه استوفى بغيره المدة  
 او فسخ الاجارة بغيره وتكلفت العين بوجه باجة باقية المدة **تكون باقية**  
 وقد قدر بغيره **جاء في الاصل** لو بغيره المثل المستجر لما فسخ من اختلاف الموردين

الموردين ويعد المثل لا ينفذ حائلة في الرقبة لانها عليها امانة ومن ثم  
 لم يبيع المثل من سلمها **لانتفاء** لطيفة لم يفسد ثم رجع المثل و  
 يعني عن هذا العذر السبب للضرورة وتروى الاذرى فيها لو كتبت اشعة الدلا  
 ولم يكن تعرفه بالاذرى لم يابل باجرة بين الانقضاء بالفتحية فيها **للمرء**  
 رقبة وحده فانه البيع قال وقد اشعر كلام بعضهم ان النكاح وانما يكون  
 فان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو شكل المثل وقد يقال لا اشكال في قبض  
 حران وهذه الصورة لعدم اضرار المثل بالضرورة بالمشترى ان السلم  
 حيث لا انكس قبل قبضه المثل ويرجع اليه النكاح اما اذا قدرت بعمل كره  
 كره للمدة فانه يبيع المثل كما قال الزاوي وانقضاء البليغ لهما بالتمتع ليس  
**لانتفاء** الاجارة قطعا كما لا ينفع النكاح ببيع الامنة المروجة من غير  
 وج فبقى في يد المثل ان انقضاء المدة **للمرء** ويجوز المثل ان جهل ولو مدة  
 الاجارة كما انقضاء الملاقاة لكن تحت الاذرى وغيره بطلان البيع عند جهل  
 المدة فانما اجازة لا اجرة له لطيفة المدة ولعلمها ووطن كمال الاجارة فحين  
 رجع الزكشي لانها ما يخفى وقال الشافعي لا يخفى **لانتفاء** الاجارة فليس بنبعة  
 بغيره المدة للمبايع ورجح ابن الرفعة وقيل للمشتري ورجح السكوت والاولى  
 ج كما بينه في شرح الارشاد ولو اجره مدة ثم استاجرها تلك المدة ثم باعها  
 قبل ان يخل بالمنفعة في البيع انفسه بجمع ما خرون والوجه في قياسا على ما  
 له الجلالة البليغ في الموضع لم بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها انقضت  
 فبها المثل قلنا هنا كما هو واضح وكذا الحكم في لو استاجر دارا مدة ثم اشترى  
 هناك باعها واما مدة باقية فتشغل بغيره منافع المثل فان استثنى المبايع بالمنفعة  
 التي لها الاجارة بطل البيع المستلزم ولو اجره لغرض او شاء ثم انقضت المدة  
 فاجر لا قبل وقوع النكاح السابق فظنوه العارية لم يفسد النكاح به  
 الشافعي والشافعي كما هو ظاهر لبقاء اصل مال المثل الاول ونقطة غير المضمرة ان  
 خصه بالعتق وان لم يفسد وانما المثل بغيره على المضمرة وعلى هذا حاله  
 بعضهم بان يمكن تعريفه بانه في مدة الاجارة كملكها ولم يفسد الغرض و















السلطان

السلطان او نائبه وجوبا كما هو ظاهر **اجب** والترك ذكره بقرع يدك عنه الشخصية  
على الناس وحق مشرك بينهم وبينه فخر حرة ذكر عليه وجبته فلا حاد امره  
بذلك ايضا لان من باب الامر بالمعروف وهو لا ينفصل بايام ولا نائم ولا نائم  
لهم انما هو لوقف الامر بالحق **اما الاستعمال** وابدا وعذر **اسهل** من  
بهم فورا لان الامام وقفاهم ودفع الفرض فانه مفت ولم يفعل شيئا بطلت حكمها  
اذ لم يذكر عذرا او لم يثبت الاعراض فلم ان ينزعها منه حال ولا يملكه **ولو قلنا**  
**سام** انهم من غير اخر فقتنا ولو قد فم لا يستغنى عنه ويظهر التفسير بذلك لان الا  
مام اخبر من السلطان لان من شأنه ان يحكم على السلاطين المختلفين وان الاطاع  
قطاع انما هو من فليطعم الامام دون غيره ونحو ذلك قول مام **موانا** انك تفسر  
ملكك عند اقطاع له او ليحتمل وهو ينفذ عليه **موانا** اقطاعه على الاقطاع وانما  
له دون غيره وصار **كالمعجزة** في ملكه السابقة وذلك لان مام على الله عليه وسلم اقطع  
الزبير رضي الله تعالى عنه او حسان اموال بني النضير رواه الشيخان وبحت الزبير  
انما اقطع مام على الله عليه وسلم لا يملكه الغير **واجاب** كما لا ينفصل كما ولا ينافي ما  
تقرر وان المقطع لا يملك قول المام ومن ان يملك لان مام كما يشرح المحقق على ما هو  
اذا اقطع المام ثلثا ملكا لم يبق له ثلثا مام فقول موانا ان لم يقطع اقطاع غيره ولو  
منه شيئا لكن العمل خلافه كما قيل وفيه نظر لان ان كان ملكا لم يبق له ثلثا مام فقول  
موجع فهو ملك لبيت المال فيجب له كما هو في القليوب عليه ونقل الاذعن عن القاضي  
وقال لا احرف فيه خلافا جواز اقطاع للاستقلال اذا وقع لمن هو من اهل الدولة  
على ما يليق بحال الذي فيه نظر بل الوجوب ما على عامر انما عن المجموع وغيره ان للامام الا  
قطاع للملك القوي والملك المنفرد فلهما بحسب ما يراه من المعقنة سواء اهل الدولة  
وغيرهم **ولا يلزم** الا ههنا ان لا يجوز له ان يقطع **الافاد** **والاجاب** ما هو  
عمادون في ما رواه **وقد روي** **عليه** ان على احيائه لان المالك يفعل الموطوب  
لمصلحة **وكذا** لا ينبغي ان يفرض ماله الا على ابيه على ابيه والاحاد غيره  
جاء الزيد كما هو على جبر نوح الزيد على ما يقدّر عليه الوجبة نعم لان فيه مخالفة  
بني الاجباء من غير حاجة فيه ولو قال المتلقي لغيره انك له او فمك نقاي صار

[illegible]























لان الظاهر ان الشريعة يجب ان تكون قبل بقية جميع مساواة واطال البلقيني  
 في ترجمه هذا ان الشريعة على كل شيء والايج بالذرية والعادة وذكر كاسر  
 فان قلت يبقى ما رجمه **المعنى** ما ذكره كاسر في مكانين خبير  
 نفس كونهما على حد سواء **تم** يجب بينهما فاحذر ما لا ادعى النفس  
 ان بينهما والنفس ان شفاوق على قدر النعم مدون الجسم على اليد قلت  
 لا ينافي لان كان الفرق اذ المدار هنا على اليد وفي شفاوقه ونسبنا على  
 الارض المستقيمة وهي شفاوقه على كل من الجبلين بما يناسبه فنامد وفي الرونة  
 واصلا كل ارض امكن سفيرها من هذا النهر اذ ارساها سابقه من ولم يجد لها  
 شربا من موضع اخر حكنا عند الشايع بان لها شربا من النهر فافهم كلامها ان  
 ما قد كابر الماء فيه عند وجوده الى ارض مملوكة والى ان اليد فيه لصاحب  
 التي يمكن سفيرها منها سواء اتسع البحر وقلت الارض او عكس وسواء المرفق  
 والمخضف وليس على كل من ياتي ارضه اخرى لا شرب لها من ماء احيائها  
 فينت ام لا لان جعل لها رسم شربا يمكن كمال الرونة وفيها ايضا لو اذ احياء  
 وسبق من هذا النهر من المباح فان على السابقين منع النهر من احتقواها ارضهم  
 بحر افقها والماء من اعظم مراكفها والافلا من النهر اذا شرب من الاحياء فمن النهر  
 بالاولى لو اذ فصيب احد من الماء على ركة ارضه لم يلزمه بذلك شربا بل  
 لا انشرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل يجب اعادته للموحد لان الشريعة ما لا تنافي  
 كون ذلك اضافة نقل ظاهره افي بعضهم ارضه لو اجد فلو ولا يفسد لها فاحذر  
 السبل احدها فاعاده ما لكم على وجه نفسه به الاخر عن شربها **العلم** المعتاد  
 فانه يجبر على اعادته كما كان فان تعذر ذلك وقفا لا من حتى يصلح **والرسم** كمال  
 كما **التفسير** **بهاية** نياومة مثلا كان يصح كل تمام يوما كالبئر الاملاك المشتركة  
 ولا نظر لزيادة المليون ونقصه الشراعي على ان لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشي  
 نعيق الهاباة اذا تعذر ما لم يرد ارض بعضهم من النهر وعنده الشريعة اذا كانت  
 القناعة نارة بكثر ماوها ونارة يقل فتمنع الهاباة حشر كما تنهوا لليون ليجل  
 هذا يوما وهذا يوما من الشاوق الظاهر اني وليس احد اشرك ان يجبر سابقه  
 قبل

قبل المقسم لان حافة النهر شريعة بينهم ولكل ارضه وحفظها ورفعها وحشر  
 فيرد كل ارضه سابقة بحسن الماء فيها اليها وموئنا يخص على عليه خلاف عارة النهر الا  
 صليتها فانها على جميع بقدر الحصص فان علمها بعضهم فزاد الماء لم يخص للآخر  
 شرب وان كان النهر بعد امتناع الاخرين ولما كان السفل ان يحتر ويحفر ارضه  
 ما يدبر به من رعا من غير ان يفسد العليا وليس كذلك كما اني به جمع ان لا يفسد  
 اكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والاباة شرب السفلى من ماء العليا فلا منع  
 حيث لا ضرر من ثم اشبع عليه ان يحذر ارضه شربا او حفر ارضه بالسفل حشره  
 الماء او اخذه منه فوق كان يفسد قبل احوال ما ذكرنا في النهر الى ان لم يفسد السفلى  
 اجزله الماء المسحق لاجل ان في العليا وان افسد بخلها او رخصها ولا غرم عليه لتغير  
 صاحبها بالترجع او الغرس في البحر المسحق للسفل **كتاب الوقف**  
 هو لغة الحسن ويراد منه التيسيل والوقف لغة ردية واجس الفصح  
 حبس على ما نقل كمن حبس في الوارثة في الاخير المعينة وشرا حبس يكن الا  
 لتناع به بغيره عتبه بقطع النحر في رقبته على مقف سباح وامد قوله تعالى لن  
 تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها ابو طلحة رضي الله عنه بادى الى وقف  
 احب امواله اليه بغير خادقة مشهورة كذا قالوا وهو شكل فان الذي من حديثه  
 في المعية حين وان احب اموالي التي يبيعها وانها صدقة لله تعالى وهذه الصيغة  
 لا تنفي الوقف لشئ من احد ما كانتا في الوقف على العلم بان نون الوقف بها  
 لكن قد يقال سباق الحديث الى العلم ان نواه بها ثانيا هو وهو الوقف النهر شربا  
 في الوقف بيان المصنف فلا يكفي قوله لله عنه بخلاف الوصية كما بان مع الفرق  
 له وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف عندنا وان نواه بها وحيدة فكيف يقو  
 لونه انه وقفها فهو ما خلفه عما الحديث وبناء على ان الوقف كالوصية وحسن  
 سلم اذا مات المسلم انقطع علمه الا من ثلاث صدقة جارية او علم يتغير به او  
 ولد صالح لمسلم يدعوا له وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوقف  
 حية ما لم تافع المباحة لتدبرها ووقف عمر رضي الله عنه ارضا اصابها ببحر  
 بامر من صلى الله عليه وسلم وشرب فيها من ماء ان لم يباع اصلها ولا يورث  
 ولا يوجب وان من وكلها باكل منها ما لم يعرف او يطمع منه بغيره فقول







**في ارض مستأجرة** اشارة صحيحة او ناسدة او مستأجرة مثلا **لما** انشاء مع ان  
 العطف باول اثنين من اثنين او الثلاثة اجتماع حقيقة ما على شئ واحد في زمن  
 واحد فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعم **فالاصل جواز** لان كل ملك يتفق به  
 مع بناء غيره وان كان موقفا للغير باختيار مالك الارض المجرى او المعبر له لان يده  
 وفق بماله على ما ياتي والارض المملوكة بالملك باختياره قلعه يجرى ونفله للارض  
 اخرى ان امكن والا فليل هو مع ارضه الموقوفة عليه وقيل المواقف والارضين هما  
 منها الاول وان كان الوجه باختياره السكينة والاعتناء من بناء وقدر اداء الاسكن  
 انه يشترط به عقال او جزوة كخاثره ويقع اليه ارضه وذلك فان صار غير متفق به  
 ملكه الموقوفة عليه وخرج بنحو المشاورة المقتضية فلا يعبر وقت ما فيها ان لم يملك  
 بوضع حتى كان حكم غير المتفق به هذا غاية ما يرجع به ذلك ومع ذلك فليس نظر  
 والوجه لوجه الوقف العين الموضوع والشرط السابقة موجودة فيها واستحفا  
 في القلع ما لا يخرج خارج على انه موجود في المستأجرة فاستأجره المستأجر وقوله  
 ان كان موقفا لا يوجب صحة وقف هذا كما هو واضح وقيل ما ذكره المفسرون  
 بطلان وقف يوجب مبنى بناء على الاصح من حرية البناء فيها ووجوب قلعه بالليل  
 الذين نظروا له لا ياتي فيها ما ذكره المفسرون من النقص بوضوح الفرق بينهما  
 بالمكان بقاء دوام المقتضى برفق او اجازة بخلاف ذلك فانه لا يتصور بقاءها  
 فكانت مناقاة لمقتضى الوقف من الدوام اشتد فنام له ويصح شرط الوقف  
 من اجرة الارض المستأجرة له انما هي ويعمل على الوجه اذ ارض المجرى بقاء  
 بتمامها لان في عود الحق بالبناء المقتضى للشارع وانما البناء الذي  
 كان سطلان وقف ببناء في ارض مختصة بشرط من اجرة الارض من ربع الموقوف  
 لانها تلتزم كارض حياية الموقوف مودود بان الظاهر انها لا تلتزم بل ان كان  
 هناك ربع وجب منه والى الميزان الواقف اجرة كما بعد الوقف والمستحق مطالبه  
 بالشرط وفارق حياية الفن اذا وقف بان رقبته على لهما لولا الوقف ولا تلتزم  
 البناء انما يحل العلق فتمت ما ذكره وقد زال ملكه فزال العلق وهذه الديات  
 الفن قبل اختيار الغداء لم يترك بيده شي ولا انه يهدم البناء ليمتد الربوة المالكية  
 ضحية

15

الماضية فالوجه من الوقف لزوم الشرط وانقطاع الطلب عن الواقع ولما شرط  
 ذلك الاجازة فاستدرك من الحكم من الوقف فلهذا غير كالمجازة او مجبحة الوقف  
 من الدائم او تركه من لما قبل الوقف كالمعلم انفق للعلوم منها ايضا ان جرت في  
 الاجرة بان اختيارها المجرى المالك او كانت الارض وقفا لا يتبلغ عند كات في علم  
 فان نقص فوجب المال **فان وقف** على جهة فسياتي او **على وجه واحد او جمع**  
 قيل قول اصلي جماعة اولي الشموله الاثنين انتهى ويرد على ذلك بل هو سواء وهو  
 ليل لانه باثنين كما في بابها اصطلاح في حق ذلك الباب لصحة التسمية وحكم الا  
 تنفيق مطلقا من مثالبه الى الواحد الصادق حقيقة مجازا بقضية المعاينة بالاثنتين  
**اشترط** عدم المعصية وتعيينه كما افاده قوله تعيين **واما ان كان عليك** من الوقف  
 في الحال بان يدرج خارجا شتا هذا الملك لانه الوقف عليك المنفعة **فلا يصح** الوقف على  
 مدونه كعلي سجد بنسي او على ولده ولا ولد له او على فقراء اولاده ولا فقير  
 او على ان يلزم الى اثنين اربع على رأس غيره او قربة او على ابيهم وان على ابن الصلاح  
 بانه لو وقف على من يقره على غيره بعد موته مات ولم يفرق لغيره بطل الوقف عليه  
 لفرقة القربة على الغير فمقتضى شرعا فصر بشرط يعرفه وكذلك الامعاء عليه  
 على ان ياتي بتفصيل ومصلحة الخلق على الغير فاعلم فان كان له ولد او فلهم فغير  
 صحيح وحق للمعادن وجوده في الاول او فقيرة والثانية لصحة على المدخرين  
 كوقفة على ولد من ثم على ولد من ولد ولا ولد له ولا ولد له ولا ولد له ولا ولد له  
 سبني من تلك الحيلة وسيد كثر نحو الخري ما يعلم انه ان الشرط بقاء وفلا بد عليه  
 منها اجماع الصحة عليه لا مكان فليكن خلافا لمن زعم **ولا على** احد عديدين  
 لا على جماعة المسلمين المهيمنة بخلافه ان على من اراد سكنا هاهنا المسلمين  
 ولا على ميت ولا على **حيين** لان الوقف تسلط في الحال بخلاف الوصية ولا بد  
 خل ابقاء الوقف على اولاده بل يوجب وقف فان انفصل جيا ولم يمت الموقوف  
 ولا ذكر عدد دخل شقا كما ياتي بزيادة **ولا على العبد** ولو يدبر او وام ولد  
**نفسه** لانه ليس اهل للملك نعم ان وقف على جهة قريبة كدومة سجد  
 او باطحي الوقف عليه لانه ان قصد تلك الجهة ويصح على اليد والحر من المقتضى



حتى لو وقع بعضه الفتن على بعضه الصحيح كالوصية له به ولو خذ من العلة ان  
الاوجه محتمل على المكاتب كتابته صحيحة لان ذلك لم يثبت بالكتاب في قوله بعد  
الفتن ايضا والا انقطع به هذا حكمه ان لا يجوز ولا بان بطلان لان منقطع الاول  
فيخرج عليه بما اخذه من علقته **فان الملقق الوقف عليه فيه** يحول لغيره ولا يجوز  
على انه **وقف على سيده** كالوصية منه او وصي له به والقبول ان شرطه من وان  
نهاه سيده عنه لان سيده ان امتنع بغير ما ياتي بالوصية ولو الملقق **عليه**  
ملوكه **فان الاستحالة ملكها** ويجوز **موقوف على ما ملكه** كالعبود والرق ان  
العدم قابل لان ملكه بخلافها وفرد بالملق الوقف على علقته او عليها يقتض  
ملكها وبالمملوكة المسئلة وتقرأ وتكون قسم بخلاف غير المسئلة ومن ثم نقل  
عن المتول عدم صحة الوقف على الطيور والحيات ونحو ذلك فيمنه وبوجه  
ما ياتي ان الشرط في الحرية عدم المعصية وجواب بان هذه الحرية لا تقتض  
عليها عرقا ومن ثم لما اقتض تمام ملكه بالوقف عليه عرفا كان المعصية محتملة  
اما المباحة المعينة فلا يصح عليها جزاء على نزع قيمه **ويصح** الوقف على من  
**على ذي معين** متحدا ومتعد كما يجوز التصدق عليه نعم ان لم يكن له نصيب في  
معصيته كالوقف على خادم كيسة **للمعصية** لا للتعبد لكان الوقف  
على نفسه حيا وكذا ان وقف عليه مالا يملكه كفن مسلم ونحوه صحيح ولو جاز  
في ما راى وقوعه عليه كمنقطع الوسط والاخر كما جاز في شارب وعليه فالقر  
من بين المكاتب اذا فرق وانج **لا ينفذ حرك** لان الوقف صدقة خيرية و  
البناء والهدايا ويترك بينها وبين نحو الزاوي المحقق وان كانا دونه والاحد  
اذ لا يمكن معتمد بحال خلافا لما بان والوقف عليه ما صدقة لغرض الاست  
سلام فتمام معاندهما لم ينحل فمجهول خلافه ومن ثم تردد وان ساعد  
من هل **بالحق** بالذم كما في حجة الغرض او بالحق كما جزم به القيسر و  
قال غير انه المقصود من كلامهم ونردوا لغيره فممن تخم قلم بالحارثة ويخرج  
انه كالزواي المحقق **ونفسه في اللاح** لشعره عليك الانسان **ملكه** او  
منافع ملكه لنفسه لا منقطع بل ويمتنع تحصيل الفاضل واختلاف الحرية اذ استحقا

اذا استحقاقه ونفع غيره ملكا الذي ينظر اليه المتقابل الذي اخذوا جميع لا يقتضي  
على دفع ذلك الشكر ومنه ان بشرط قضاء دينه ما وقفه او انشاء به لا بشرط  
تجوز او وسط العنة او طعن من غيره او كوز او كتاب او غيره ففقط على التوقف  
كذا قال شارح وليس يصح وكانه نوطه من قول عثمان رضي الله عنه وقفه فيها  
ليس روية بالمدينة **وقول** لولا المسلمين وليس يصح فقد اخذوا عنه بانهم لم ينل  
فقد على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار بان للوقف ان يشفعه بوقف العام  
كالصلوة بسجد ووقفه **لشرب** من يتر وقفها لم رايه بعضهم بمن شرطه **فان**  
بسطا الوقف نعم شرطه ان يفي عنه منه شيء اخذ من قول الماوردي وغيره يصح  
شرطه ان يحجب عنه من اس لانه لا يرجع لهم من ذلك الا الشراي وهو لا يفرط هو  
المقصود من الوقف ويغرق بيقوم ويسب شرطه الصلوة فيما وقفه مسجدا بان  
لصلوة فيها التشاء **بظاهر** بالبدن فعاد **عليه** بشرطه ذلك رفق دينه ولا  
كذلك من نحو والاضحية وافق ابو زرعة فوفى وثق بناء وسنانا ونظر ان  
بدله من ريعه ثيابا زنة وما فضل له ثم لا ولده بانه صحيح وما فضل عن العارية كفضل  
مادام جوار الاحياء اليه فيها ثم ما فضل حال من يفرق لا ولده والما  
لم ينل في اجعل له نفسه لان لا يفرق ومن ثم لم يكن كالواقف على عبد ونفسه  
حتى يصح ونفسه وينظر ونفسه ولا كمنقطع الوسط من اجري الفاضل زجا  
ثم لا قرب الناس اليه لانها ليس بطهنة **فان** بانه من جملة الاول وان  
تقدم بغيره عليه انما لم يشره المحقق وهو ماله الا المعلوم لان بشرطه كنهها  
بل تقدم المعلوم وهو شرط العارية فصح فيه واخر المحققون المفسر والحق اليه  
لخفي فانا القاضل كونه كما من بعد احاصل كلامه المستوط من ذلك وفيه ما فيه  
للمناسل وهو وقفي على العقارة مثلا ثم صار وقفه اجاز له الاخذ منه وكذا لو كان  
لغيره حال الوقف كما في الكافي واعتمد السبكي وغيره ويصح شرطه ان ينفذ  
لومقابل ان كان بقدر حاجة المثل فاقبل ومن حصل منه الوقف على الفاضل  
يفق على اولاد ابيه بذكر صفات نفسه فيصح كما ظلمهم في شأخونه واعتمد  
ابن الرقعة وعمل به حتى نفسه فوقف على الاقدم من بني الرقعة وكان يشاؤله



والوجه الثاني الاستسوغ وغيره تبعاً للفرق في الخوارزم فابطلوه انما غصت ا  
العصية فيه والامر فيه قال السبكي وهو اقرب لبعده عن قصد الجهة وانما هو  
جوه مة لمصلحة ثم يتبع على الفقر او شكلاً ثم يتفرع في الاجرة او بشارة من المساجد  
هذا الاخر لا يتفرع باليد وبما من خطر الدين على المساجد وهذا ان جيلتان لا تتنا  
عدياً وتقع الا لوقفه على نفسه كما هو والفرق بينه وبين قوله اولاً قوله  
قف على نفسه ثم على جهات ثم على نفسه على ما ان في به البرهان المرافى وقاله الحاج  
الفران فقال يقبل اقراره عليه وحج من يلقى منه كالقول هذا اوقف على و  
بأنه قيل الفصل في ذلك **قوله** اتقى ابن الصلاح بان حكم الحق بجهة  
الوقف على النفس لا يمنع ائتمار في باطننا من سيرة سائر التفرعات فيقال لانه  
حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر انما منع من الظاهر سيرة شرعية ويطبق  
بهذا ما في معناه انتهى وشبهه على ذلك جمع ورده اخرون بانهم يعرفون على الضعيف  
ان حكم الحاكم على اختلاف الجنبين لا ينبغي باطننا كما صرح به وشبهه الا  
صحة كآلة الرخصة في موانع نفوقه باطننا لا معنى له الا ترشيب الاثار عليه من على  
وحدة وقوى وقد صرح الاصحاب بان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف  
في وقبول الامر وشعوا عليه **وان وقف** سلم او دس **على جهة معينة كالأمر**  
**غوا الكتاب** التي للمنفعة او ترميها وان **كان** مكاناً مسمى كالمسجد  
التي تبنى وتبني الاخرى وغيره وذا لا يهاجم وتوقع كلام ابن الرضا لو فناد  
عليها او كتابته نحو التوراة **بما حل** لا يراعى انفسه على معينة ثم لا يبطل ما فعله  
ذي الان تراعى اليها وان قضى بها حكمهم اما نحو كسنة لثوب المارة او  
كسنة قوم منهم دون غيرهم على الاوجه فيصير الوقف عليهم ما وقع في فسادها  
خواص اجها والمعام ياقون اليها منهم لا تتفاء المعصية لانها كسنة رباط لا  
كسنة كما ياتي في الوصية ومن ثم جرح هذا جرح ما ياتي ثم **قوله** يتبع لكثيرين  
الهم شيقوا اموالهم في حقهم على ذكورا ولا دس قاصدين بذلك حراماً انما  
نهم فيكون من غير وجه الاثنا بطلان الوقف حيث وجد فيه نظر ظاهر بل  
الوجه

الوجه الصريح اما اولاً فلا يلزم ان قصد المولى في معصية كيق وقد ائتمار المشا  
كأكثر العلماء على ان تخصيص بعض الاولاد بملك او بعضه بعبادة او بعضه  
في العتق فهو لو لم يفسد بطلان هذا امر به ان قصد المولى لا يخرج لانهم للتخصيص  
من غير عذر وقد مر جوابه كما علمت واما ثانياً فيصير حكمه في معصية خا  
رجية عن ذلك الوقف كشراء عنب بقصد عصبه ثم انكفي يقتضى ابطاله او على  
**جهة قرية** يمكن حصرها **كالنقرة** والوادعهم هنا اقتداء الزكوة ثم انكفي  
ولا مال له باخذها **والعلماء** وجهه حيث الملقوا الصحاب علومهم كالموت  
**والساجد والدارس** والكوفة والغناطي وتجهي المولى فيخص لا ترك له و  
لا منع يلزم اتفاقهم **قوله** اولى اذلة الوقف ولا نظر لكونه على جاد لا لا تمنع  
بذلك **قوله** على السكين ولا لاقطاع العلماء دون الفقراء لان الدولم وكل  
شيء يخرج يمكن حصرها الوقف على جميع الناس فيلقوا كما قاله الماوردي  
والرديان يكن يارضيها السبكي **او على جهة لا يملكها فيها القرية** يتبين من ان المولى  
بجهة القرية فيصير قصدها والاقا لوقف كله قرية **كالنقرة** **والامام** كالمسجد  
بل بينه المصنف عليهم فالمرح في انتفاء المعصية عن القرية فقط نظر الى ان  
الوقف تملكه كالموتية ومن ثم استحسان بطلان على نحو الغنيين والفقراء  
اذا كان على معصية كان نازعاً عنها نقلاً ومعنى ومنه الطيور والمال من ان يترك  
فيها ايضا ان يكون لما بقصد الوقف عليه من اقل قليل فيشيل المش غير صحيح  
المصنف على الاعيان تملكه لا يظهر منهم قصد القرية انتهى وهو جرح اذ فرق  
واضح بين الاظهر والابو جرحاً مملد ولو جرحه كما غنياً اقراره من جرحاً كما جرحه  
ان الوقف وغيره والغني هنا من تحريم عليه الزكوة قاله الزمخشري وبحث اللام  
على اجساد العرق ثم شكك فيه ياتي او ابل الوصية حكم الوقف على الشيخ العلاني  
او من جرحه **والابن** الوقف من الناطق الذي لا يحسن الكتابة **الابن**  
لا ياتي فيه خلافة العلماء وناقض الشيخ بانها عرفت في ما علمت فان كان  
تسبب الوقف عليها ولا كذا الوقف فلو بني بناء على عينة مسجد او غيره  
في ثمانية العشرة او الفين فيمخرج ذلك عن ملكه قيل بخلاف ما لو كان في  
الصلوات مع











في الاخرين وبيننا في عدم ثبوتهم في تركوة على ان هذه مصفاة بغيرها  
 مع خلاف الوقت ولو فقدت انما كانوا في اعيانهم على المنقول خلافا  
 للناج السبكي او قال ليصرف منه غلته لفلان كذا وسكت عن باقيها فمرفق  
 ما في مقالي في السبكي كما في علمه ورجحه مستلزمون وقال اخرون واعتدوا  
 ابن الزمعة فيصرف للفقراء والمساكين ان يسلوا الموقوف انما من ترجحه على  
 بل في الاظهر القابل بغيره اليهم ومن ثم قال الزركشي قياسه في تركوة عن  
 فقراء بلدها منعه عن فقراء بلده قوف اما الامام اذا قطع منقطع الاخر فيصرف  
 للمصالح الاخرى **ولو كان الوقت منقطع الاول كونه على من يفرق**  
 فيمن او على غيره الي وابوه في خلافه ففقد الان او بعد موتي على من يفرق على  
 فيمن بعد موتي قائم وصية فان خرج من الثلث ما واجبه لم يفرق فيه ولا في الاقل  
 ولو فقدت على من **سبيل** او على سبب في ثم على الفقراء **شلا في المذهب بطلان**  
**في بطلان الاول** فيصرف الموقوف اليه حاله من بعده فمرفق وان قلنا يتلقى  
 من الواقف ولو لم يترك بعد الاول مصرفا بطل قطع الام منقطع الاول والا  
 خير ولو قال الوقت على اولاد ومن سبيل في عليا افضل ففصل على الموقوف  
 بين جعل نصيب ما في سهم بلا عقب في سبيل له جاز واعطى من ولده نصيب  
 منهم بلا عقب فقط والابن في سهم ففقدت على اولاد ومن سبيل في لان  
 لنفسي بعد ان لم **او كان منقطع الوسط بالنسبة كمنفقت على اولاد**  
**ثم بعد ذلك** في التفرع او ثم على رجل منهم وبغيره ان يفرق في من او  
 شرط او مصرف قامت قرينة قبل او بعد على تعيينه لان لا يتحقق الانقطاع  
 الا ان كان الايهام من كل وجه كما هو واضح وكلام الائمة في تناوبهم مرفق  
 ذلك **في على الفقراء في المذهب** لو وجد الموقوف حاله والاولاد مصرف  
 عند توسط الانقطاع كمن في منقطع الاخر ويحتمل ان يفرق انما انقطاع  
 عدم بان كان معين كالتمثال الاول والاخر في التناوب الثاني مرفق بعد موت  
 الاول لمن بعد المتوسط كالفقراء فيما ذكر وفي كلام ذكرتم في شرح الارشاد  
**والا فتم على قوله وقت** وكما يذكر مصرفه او ذكر مصرفا مستلزمه لا كو  
 فقت

كوفت كذا على جماع **قال الاظهر بطلان** وان قال لله لانا الوقت يقتضي عليك  
 انما في فاذا لم يبين ثم كما بطل كالبيع وان جهالة الموقوف كقولي من موقوف ولم  
 يبين عند الوقت او من ثلثي العلم بطلان فمرفق اولي والخاص او صيت ثلثي  
 ومرفق الي كمين لان خالي الرضا يالم في الاطلاق عليهم ولا نهيا او مسح  
 لغيره باليحيى واليحيى في الاذرع ان لو لم يبين الموقوف في الموقوف به بطلان  
 مرفق ووجه الفرض بان لو قال لانا في وثلثي ووجهه في الموقوف لان الموقوف انما في  
 لانا في ثلثيها ولا لانا في ثلثيها **المصرف اصله في الموقوف** لان لو قال  
 في جماعة او واحد من سبب قبل وهو من **والبحر** لا يفرق ولا يفرق **في**  
 في الايضاح في التحريم **قوله انا جاز في وقت** كذا في كذا لانا في وقت  
 نقل الملك الى الله تعالى او للموقوف عليه حاله كالبيع والهبه نعم في تعيينه بان  
 كذا انت قدر ان وقت على كذا او فقد في المعنى في الموقوف في وقت  
 بخلاف اذ مات ولغيرها والوقت ان الاول انشاء التعيين والثنان في تعيين انشاء  
 وهو باطل لان عدم بعض ذكره السبكي في اذ علق بالموت كان كالمصينة ومن  
 ثم لو فرض على السبكي ان يرجع ويفرق بينهم وبين المدبر بان الحق في تعليق  
 به وهو التعيين اقوى في الرجوع عنه الا ينحى المبيع دون نحو العرض عليه  
 ونقل الزركشي عن القاضي ان لو فرقه وعلق اعطاه لوقوف عليه بالموت حار  
 لو كان انتهى وعليه فهو كالوصية ايضا في بطلانها ما يقع في الموقوف كذا  
 حار ومضان فقد فقت هذا مستند اقامه به كما يشه ابن الزمعة كالعق في  
**لو فقد شيئا بشرط** **الحار** لو اوفى في الرجوع في اوفى في شيء من شأني في غير  
 في شيء من بوصف اخر يادة او نقص او نحو ذلك **بطل الوقت في الموقوف**  
 كالبيع والهبه وانما لم يثبت في العتق بالشرط الفاسد كما قاله الخصال في غير  
 السبكي بل قال ان خلاصه غير يعرف لان من في السر في الشوق الشارع اليه  
**والا في الم** ان الواقف ملكه بخلاف الاثر ان كان شرطه في اوقافهم لا يجل  
 بشيئا كما قاله الجلاء المتأخرين لانهم اقامت المال فيعتد بعقوبتهم حتى يبرهن  
 لانهم على ما راول المعارضة ويأتي احوال العتق ويشتد في كذا في بيت







**في الاصل** شرط في الاشتغال للفقراء ان يقرضهم اجتهاد او لم يوجد واذا اشترى  
 المرق الهم بقصده فدين المدين ذكره قبلهم وبحث قبضهم فحين شرط ان يعرض  
 من ربيع وقسم الثلثة ميعين قدر **لا** ميعين من بعدهم لاولادهم فان  
 احدث في الثاني مرق فيها المرق منقطع الوسط فاذا مات الثالث مرق  
 معلوم كل تولده قال وحل اشغال نصيب الميت لمن سمي معه او المذكور والفقير  
 اذا لم يفصل الوفاق معلوم كل اشئ وهو بقيد كلامهم والمذكر شهد لعدم  
 الترق فالوجه اشغال نصيب كل مات الى الباقي من الثلثة لانه لم يجعل لاولاد  
 شيئا الا بعد فقد الثلثة وذكر الماوردي والرواني فيمن وقف على تولده ثم ورثه ثم  
 الفقراء مات ولده وهو احد ورثته ثم اشترى بل حصته للفقراء والباقي لغيره  
 الورثة وبه اثنى الفرائي ويكفون بينهم بالسوية ان شرطها او اطلق واخر  
 مرق حصته للفقراء بان قياس المثل من قبل للبقية ايضا وكلها نظر و  
 ليس قياس المثل ذلك كما هو في قياس ما سمي من وقف على الفقير وهو  
 فقير او حدث فقره انه يدخل فان قلت يفرق بان المتصدق له جهة لا هنا  
 قلت لا اثر له وانما المثل ان المتكلم يدخل في عموم كلامه على خلاف فيه وال  
 من لا ياتي هنا للقرينة وشرح شيخنا في ما لم يسمي في وقفه ثم يكررها  
 الفقراء فان لم يرد مرق بل كرها كالعقد الزكائي لانه الصافي الهم شرطها فان  
 فيه ولا نظر لكونه رتبة بعد غيره وعرف بموته او لا لم يسمي في وقفه بل  
 لادى فاذا انقضوا او اولادهم فعلى الفقراء كان منقطع الوسط كما في الرخصة كما  
 ضلها لان لم بشرط لاولاد الاولاد شيئا وانما شرط انقرضهم لا اشغال في غيره  
 واذ في ان هذا خريف على دخولهم عموم ويقرضهم في فوعة فيمنع ولا يقرضها  
 هنا فان دفع ثابته بان الانقطاع لا يقيده وانما هذا في الكتاب وبان النظر  
 الى واحد الواقفين معتر كما قال الفخار **فروجه** من هلك مفاد يورثهم واما انهم او  
 مستحقين فانهم عادة من تقدمه فان لم يقرض لهم عادة سوي بينهم الا ان  
 نظروا العادة العامة يتفاوت بينهم فيجوز هذه الشاؤق بينهم بالنسبة اليها  
 ولا يقدم ارباب الشاؤق بينهم على غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف في غير اولادهم

من  
التقير

(بوم الا

والامدق ذو اليد بصفة وقد رخصه غيره كما يصرح به قولهم لو شازحو ان  
 شرطه ولا حد في صدق بصفة فان لم يقرض مرق صرف لا قراء الوفاق نظر ما  
 ومن اقرباؤه لاحقة لمرق هذا الوفاق عظم شرط الوفاق بخلافه فالصواب كما قاله  
 الناج السبكي انه لا يورثه باقراره وقد بحث في شرط الوفاق على العلم وخلفه  
 العلوم وسبقه لذلك والدة فيقال لا غير باقراره مخالف لشرط الوفاق  
 بل يجب ان يبيع شرطه بغيره كان او ظاهر ان الاقرار ان كان لا احتمال لغيره ان كان  
 صلاحية الفأوه في اقامة الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يملك به الشرع وان كان لم  
 احتمال تا واخذناه به ولم يثبت حكمه حق غيره بل يحمل الامر فيه الى الغير على شرط  
 الوفاق ان ياتي في غيره بان يقبل اقراره وحق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويو  
 خذ منه ما اثنى به البدرين شهيد ان ذلك جيت بعد المقتضى الوفاق المبرح في  
 خصاصه بالوقف والاخذ باقراره للفقير من الوقف وتكذيب البيهقي الشا  
 هذه باختصاصه ومع ذلك لا يشترط المقتضى الا ان يكون الوفاق شرطه لا بعد انشا  
 له من المرق وبغيره دعوى جدي لشرط الوفاق ورجوعه من الاقرار المطلق لجهة  
 بالمحكم حكم به المرق له لا من جهة رجوعه الى الوقف من محال لم يحكم حكم بوجه  
 فكيف يرايه احتمالا ولو وقف ارشاه على قرأه وجعل غلها لغيره فزادت على ما  
 عليه وزمن الوفاق استحقوا الزيادة بصفة انفسائهم كما اثنى به بعضهم  
 يقول الماوردي لو وقف دار على زيد ومن على انه لزيد منها النصف ولغيره  
 اثنى اثنى اثنى اثنى اسمهم ورجع السد الفاضل لهما بالرد فيكون لزيد  
 ثلثة اثناسها ولو لم يورثها وانما زعم البيهقي في السد من بان الذي يورثه  
 عليها بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يورثه بطلان الوقف فيه لانما بالنسبة  
 منقطع الاول **فروجه** حيث اجل الوفاق بشرط ان يبيع فيه المرق المظفر في  
 مية لانه يفسد لشرطه فان اقرضه الى تمامه الموقوفين كما يدل عليه كلامهم  
 ومن ثم اشترى السقايات المسجلة على المرق في الشرب ونقل الماعز ما ولو  
 للشرع ولا هو كلام بعضهم اعثار المرق المظفر الان يثبت فيقول ان  
 بالاستصحاب لمقلوب لان الظاهر وجوده في زمن الوفاق وانما يقترب



به حيث انتهى كل من الاولين وقد استوفيت عن قرا الاجزاء المستوفية بالصورة  
 على المطلوب في ارباب الشعائر انما شرط فيهم حاجت بما صل ما تقرر هنا في  
 من الزيادة عليه ان يحرق طهر من زمان الوقت وقد علم به علنا بعمل النظار  
 فان اختلفت فالأكثر والأفهام لت عليه القرائن وهو انه لا يشرط في الشعائر  
 ما في الآية من علامات الدين لا يلزم عليه افناء شرط التفسير من ذلك يدخل  
 جميع ارباب الوظائف في ذلك علامات الدين لها والذين خرج به شرط ان يشرع  
 فيا تسمى **الارباب** شعائر وظائف لا يشترط فيها ان المراد بهم نعمان قوم  
 افعالهم بغيرها على نوع الوقت والمسلمين ويجوز قرا في جزء ليست كذلك علام  
 محرم تدريس وطلب وناظر وشروط واجب ووقع لبعضهم مخالفة بعض هذا والآخر  
 ما قرره وبحث بعضهم حرية نحو مصافح وغسل وسجدة ماء مطهر للمجدة  
 ان كثير من ارباب وقت الفطر به في رمضان وشبهه امره الوقت ولا يخفى له  
 بعض الصوامع في المسجود ولو قبل الغروب ولو اغتيل وارقاء ولا يجوز  
 الرجوع به في النظار التفضيل والتخصيص انتهى الوجه انه لا يخلو في  
 المسجل ان التمدد جازة فضل الاطوار وهو لا يشهد بحال قال افعال  
 وينبغي ويجوز شرط من من مستعجب كتاب وقت باقية النظار لم يعلم  
 علم رده والحق به شرط خاص من فليس المراد منها حقيقة كما ذكرنا وانما يلزم  
 له ان يجوز في غير العوض على النزول عن الوظائف نعم ان كان بطلان النزول  
 رجع يادفع وان كان قد ابرأ منه كما ائتم به بعضهم قال لان ابرأ وقع  
 في مخالفة استحباب الوظيفة ولم يحصل فيه كالموصلة عن عشرة دراهم  
 جلة على خمسة حالة فالصل باطل لان ابرأه من الحد التمس في مقابلة خطوط  
 الباقي وهو لا يحل فلا يجوز ابرأه انتهى في قياسه نظر لان الصلة المذكورة  
 لا يقتضي الاستمرار كونه الا برأه في مقابلة الحلول فالانتي الحلول انتهى  
 الا برأه وفي مستلزمات تتبع شرط ذلك لأمر حيا ولا سيما وانما وقع الابرأه  
 من بدء مستحلا وذلك يقتضي التبرع به وان لا يقبل قوله فعدته في مقابلة  
 صحة النزول لان لو سكت عنه رجع فخرج به قريته على التبرع والاعظام في  
 ابرأه

في ابرأه بعد نطق المعطى والا فلا يبرأ من الايمان باطل انما في اول بيان ذو  
 وطبيعة فقرر الناظر اشراف ان نزل عنها الاخر فيقبح ذلك في التبرع كما  
 فتي به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علم بذلك فكذلك لان جود النزول  
 سبب صواب او لا يدين انفسهم بغيره انما هو اليه ولم يوجد فقدم المقتر واقتى  
 بعضهم في الوقت على النبي صلى الله عليه وسلم او انفسهم بان يبرأ من الجاهل جزم  
 الشريعة فقط او على اهل بلدا على من يبرأ من الجاهل جزم لا يطلع  
 نفسه اليها عزاء انتهى والاولى تأتي في التذرية زيادة **فصل** في احكام  
 الوقت المعطية **قوله** **فصل** **في احكام** **الوقت** **المعطية** **قوله** **فصل** **في احكام** **الوقت** **المعطية**  
**بين الكل** في الاعطاء وقد لا يعطى لان الواو لملق الوقت والواو انما  
 للترتيب شاذ وان تعلم المادون عن اكثر الاحباب وكثير من ثبوت قبل علم  
 في الواو المعطى اما الواردة للترتيب كما في انما الصدقات للفقراء والمساكين  
 كين فلا خلاف انها ليست للترتيب انتهى في ادخال ال على كل الجازم جمع  
**وكذا** في الشريعة **قوله** **فصل** **في احكام** **الوقت** **المعطية** **قوله** **فصل** **في احكام** **الوقت** **المعطية**  
**بطلان** **قوله** **فصل** **في احكام** **الوقت** **المعطية** **قوله** **فصل** **في احكام** **الوقت** **المعطية**  
 ذلك على قوله والاستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصح منقطع الاخر فلا  
 كقولهم بانما سلوا واعتز من باه الجمهور على انها للترتيب لان صفة بعد  
 ضوعه لتاخير الثاني عن الاول وهذا هو معنى الترتيب وان فرق بينه و  
 بين الاعلى فالاعلى زاد الاستمرار انما بعد اصرح في الترتيب من ثم  
 والفاء ورد بانما جاء في الترتيب ولقد كثرنا في الزيادة من بعد الترتيب من ثم  
 ان قيل القرآن انما الاول لكل كلام الله تعالى فقدم لا تقدم في الاول فلو كان  
 بعد ذلك ترتيب ابرأه مع ما ذكرنا من اوصافه الطيبة زيم وكلام العرب لا  
 ستم الهم بعد بمعنى مع وعلى الاول فتاوى ما حتمنا بان في الطلاق ان طلقة  
 بعد او بعد طلقة او قبل او قبلها طلقة تقع به واحدة في غير موطوء  
 تسكن مشافهة في موطوءة فان ما هنا تقدم عليه ما هو مرجع في التسوية  
 نفيس بالبعدية ليس مرجعا في الترتيب لما مر بها في الاستمرار وعدم الا







لا كيد في عمل على وصفه المعروف واسم الغافل من الاتفاق حقيقة بالاستحقاق من الوقت  
 حال موت من يشغل اليه نصيبه ولا يصح حمله على الحيوان انما بان براد الاستحقاق ولو  
 في المستقبل لان قوله من اجل الوقت كاف في افادة هذا فيلزم عليه الفاء قوله المستحق  
 وان لم يجد التاكيد والتأسيس خيره فوجب العمل به ويشعر بها ايضا نظا النص  
 سخياف وقد اختلف المتقدمون والمأخوذون في انهم هل يحمل على ما يقع النص المقدر  
 بحال القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرين وكذا السكاني في نقل اجماع الائمة الاربعة  
 او يخص بالحقيق لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرين  
 ايضا ويؤيد الاول قول السكاني الاقرب الى قواعد الفقه اللغة ان في الدرجة الثانية  
 بين مثلا ان يغيره يبي مؤقدا عليه لشيء لفظ الواقع لم قال وان كان مؤقدا  
 عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ المؤقت على ان يرضى غيره انما هو اذ لا  
 خوله في المؤقت عليهم وعليه هذا اختاره موقوف على عدمه في الحقيقة فقلت  
 على ان من توفيت بها يكون حصن الاخرى فوفيت احد بهما في حياة الواقع بعد  
 قتل من يرضى عن الاخرى وقلت بان لها الثاني وللحققة التثنية ويؤيده ان الوا  
 قد لما جعل العتق في مريضها خشي ان يرضى احد بهما فينا صغر ما خرج ذلك  
 بقوله على الخ وحين احد بهما متى اقررت مع العتق لم ينافى قبل ما اخذ ضعيف وقلت  
 في القناوي ان يحمل ذلك الخلاف ما لم يبد من الواقع ما يدل على ان المراد التثنية  
 في القناوي كما هي في الحقيقة وابقى في بعض القناوي ما حصل الاستحقاق في  
 المشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظر القصد الواقع ان لا يخرج احدهما من ذمته او  
 على الفعل لانه انما يبادر من لفظه فيكون حقيقة في الحقيقة لا تنفرد عن مدلولها  
 بمجرد خضوعها لغيره لفظه في اضطراب طويل والذم مرتبة وكتابا سواء في المد  
 ان الرابع الثاني وهو الذي رجح اليه شيخنا بعدا خايبه بالاول ورد على السكاني  
 اخيرين وهم السكاني اعتمادهم على الاول **ولو وقع على ماله او ماله على الا**  
**وجه ولم يمتد بغيره** او عصبته **وحقق** نورا او وجوباً بغيره او فروعاً **وحقق**  
**فيما ما عباد النور** على الوجه لتناول الاسم له ما لم لا يبرح في مدبره ولم يولد  
 لثقاله ان المولى حال الوقف ولا حال الموت **وقيل** **يسهل** لاجل البناء على

ان

بغيره

ان المشترك يحمل وهو ضعيف ايضا والاصل انه كالعالم في كل عقوبة او معاقبة بغيره  
 كذا عند عدتها قيل عموما وقيل احتمالا ولو لم يجد الا انه يحمل على طوعا فاذا لم  
 الاخر شاركة على ما بينه ابن التقي فاستدل ما لو وقف على اخوته فحدث اخوه  
 ضد البرزخية بان اطلاق المولى عليها اشترى كل لفظي وقد دلت القرينة على ارادة  
 احد عتقهم وهي الاختصاص في الوجود فصار المعنى الاخر غير مراد واسا الاخوة  
 تخفيفا واحدة والملافة على كل من المولى فيعتق من طوعا ورد بان اطلاق  
 المولى عليها على جهة التواهي ايضا والملافة شي واحد لا اشترى فيه للاتحاد المعنى ويرد لا اشترى كل  
 يمنع اتحاد ملاة المولى بالنسبة للسيد من حيث كونه متجاوزا بالنسبة للعقب من حيث  
 كونه متجاوزا عليه وهذا في شفاي ان بلا شك ولو وقف على ماله من اسفل دخل او  
 لا دفع وان سفلوا لا ماله من قاس به الاستسار ماله وقف على ماله من اسفل دخل او  
 بان نوعه ولا العتق تشمل فروع العتق فهو ماله الى خلاق نعمة الاتفاق فانها تخص  
 بالعتق بخلاف فروعه ويرد بان قوله على العتق وسفل المولى الى كلمة الشرح  
 في قول المولى العتق السيد بل المخرج به كلامهم كما سياتي ان المولى ثبت لهم في  
 حياتهم **والعتق** وليس المراد بها ما كان له المولى بل ما يقع فيه غيره  
**العتق على الكل** او مفردات وشملوا به لبيان ان المراد بالكل ما يقع بها **مطوقه** لم  
 يتخلل بينها كلام طويل **تعتبر في الكل كوفت على محتاجي اولاد واحفاد** وهم  
 اولاد الاولاد **واخوان** **وكذا** **المشاعرة** عليها ان عنها **وكذا الاستسار اذا عطف**  
**في الكل** **براد** **كقوله** **على اولاد واحفاد** **واخوان** **في المحتاجين** **او الا ان يلق** **الملاقات**  
**بعضهم** لان الاصل اشترى كل العتقات وجميع العلاقات كالعتق والحال والشرط  
 مثلا الاستسار بما عديم الاستقلال ويشمل الاسم المجل بوقعت على بيتي دار  
 وجبت على اخواني فعتق وسبقت على خدي بيتي الا ان يلق منهم احدا  
 ان احتاجوا او اما تقدم الصفة على المجل فاستبعد الاستسار وجوبها للكل لان  
 كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الاول خاصة وقد يجاب عن استبعادها  
 انها ليست كالصفة المستقلة فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لانها مستقلة بالنسبة  
 لما بعد ما شاعرت بالنسبة لما قبلها وادعى ابن النيران ان ما شاعرت به الامام خارج عن

ظ

بول



المسئلة لان وقتي متعددة والكلام في وقت واحد منوع اذ ملحظ الرجوع للكل وهو  
فيه ايضا فانه قد قول الاستوى ما قاله هناك الاستواء يقال ما ذكرناه في الطلا  
ق فاهو ويرق بين ما ذكره المتوسطة وما اقتضاه كلامهما في عهد حوران شاه  
واسواق قال في انه اذ لم ينبو عوده للاخير لا يعود اليه بان العمية هنا حقيقة فظاهر  
بليها الا من قبل قولي ومع الاحتمال لا قوة وهذا الاصل عدم الاستحقاق فكل في غير اد  
لي دال في ما علم وخرج بتفسيره او لا بالاولاد وباشترطه بما فيه ابدى ما لو كان العطف  
بتم او القاء فيخصص المتعلق بالآخر اي فيما اذا اناخر كما قاله جميع متقدمون ومثله ان  
الايام واقراء واخره جميع متاخره وبان المذهب ان القاء وتم كما لو ان جماع ان  
كلا جامع وضعا بخلاف بل ولكن وعدم تحلل كلام طويل ما لو تحلل كما فقت على او  
لادى على ان مات منهم واغلب فتصميم بين اولاده للمزك كمثل حكم الانبياء  
والافصيص في درجته فاذا انفردوا صرف الى اخوتي الى اجبت او الا ان ليس في  
حد منهم فيخصص بالآخر ويحت شارح ان الجمل الغير المتعلق به يست كالمعلقية و  
كلامها في الطلاق يدل على انه لا فرق **في** ذكر الرافعي ان لفظ القوة لا يدل  
على غير الاخوات وتخرج فيه اي بان قياس الاولاد الدخول ويرد بوضوح الفرق  
بان هذا اللفظ لا يتقابل لم يميز عنه بالثاء فمثل التوحيين معا بخلاف الاخوة فان لم  
مقابل ذلك وهذا الاخوات فلم يعلم من ودخول الاناث في فان كان لم اخوة فلا  
يم السدس قياس لفظي لو وقع على زوجة او ام ولد لم ينزج بطل متها بنزو  
جها ولم بعد بغيرها اخذ من كلامهم في الطلاق والبيان بخلاف نظرية في سنة الاربع  
لان انما استحقاقها بصلة وبالغرض وجدت تلك لعدم الشروع وبالغرض  
لم يثبت ذلك ولان لم غرضان للاختصاص بلهم وان لا يخلف احد على حليمة ويقتض  
ان دفع اثناء الشرف المتأوى ومن شيعه يعود استحقاقها نظرا الى ان غرضه بهذا  
الشروط احياها وقد وجد بغيرها او يوافق الاول قول الاستوى اخذ من  
كلام الرافعي في الطلاق انه لو وقع على ولد سادام فغير افاستحقاقه افشوا لا  
يستحق لانقطاع الديمومة لكن فيه نظر فيعرف بان عدلهم على الوضع الفلاني  
بالانقطاع الديمومة وهنا لا تأثير له ومعه بل لا بد من النظر لتقصيد الواقفين

كاسر

كاسر ومفهومه الواقف هذا ربط الاستحقاق بالغفر لا غير متغير ان يخلفه في شيعه ولم  
فارق ما شرط في المان تنزج فاذا وجد الغفر ولو بعد القاء استحقاق فيما يظهر ولو  
قوي او وصي النصف من الموارث على ما يقتضيه العرف ولا يرد على ثلثة ايام مطلقا  
ولا يدفع لرجب الا ان شرط الواقف وعلى بشرط فيه الغفر الظاهر لا قال الشايع ا  
لغزاري والبرهان المرفعي وغيرهما ومن شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاه قدر  
جزء ولو شرطوا ونظر النبي وفي الفرق نظر ولو قال ليصدق بثلثة رمضان او  
عاشرة ففوات تصدق بعده ولا ينظر شله نعم ان قال فطهر الصوم استظهر  
وافق غير احد بانم لو قال علمن بقراء على قبر الى كل جهة يسكن بانم في حد القبر  
بيلة معينة او عين الكل سنة غلة اشبع والابطل نظرا فالوجه بطلان الوصية  
الزبد كل شهر يدinar الا وديار واحد النبي والمناجحة الحاق الوقت بالوصية  
علق بالموت لانم جند وصية ووجه بطلانها فيما ذكرناها لان الغفر الاو الثالث  
وسمعة سائة وهذه الوصية لم وعد بها شعيرة واما الوقت الذي ليس كالوصية فان  
لغزاري جمة اذ لا يشترط عليه عند ووجه لان الناظر اذا قرى بقراء كذا  
استحق ما شرط مادام بقراء فان مات شلا قدر الناظر غيره وهكذا ويجوز ان  
هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقعت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن  
الصلاح احتمل ان يكون شرط للاستحقاق وان يكون توصية لم لاجل وقوعه فان علم  
ده اجمع وان شك لم يقع الاستحقاق فيما يظهر وافق الغزالي في وقعت جميع الاملاك سنة استحقاق  
بانم يخص بالفقر لان المشار للذهبن وفيه وقع بل الذي يتجوز وفيه جميع ارباب الزواني  
ما في ملكه مما يبيع وقعه قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو ذنوبه كفارة اخل بها  
توبعت الايام وقال المصنف اخل واستتاب بعد ركضه او جسي بقى استحقاقه انما استحقاق  
والا لم يستحق مدة الاستتابة كالتدريس بخلاف التعليم قبل طاهر كلامهم الاكثر لغيره  
جواز استتابة الادون كمن صرح بعضهم بانم لا بد من المشق والكلام في غير ايام الاختلال  
البطال والعرف فيها بغير الواقف والا يعرف زمنه المظرد الذي عرفه الا بعدد هو ما اخذ  
في محل المدق في عليهم وافق بعضهم بان العمل سنة لا يعطى من غلة غير ما وان لم السك كالمنا  
يجعل لونه الاولين وفيه نظر فاهو لو علم يحمل على ما اذا علم ذلك من شرط الواقف او غلطة قبل  
الانابة في



او قرأين حال الظاهر فيه **فصل في احكام الوقف المعنوية والظاهر ان الملك والوقف** على معين او جهة **يقتل الى الله تعالى** ان تفسير الاشتغال اليه تعالى والا في الموجودات ملك له وجميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره ان سمي بالكا فاما هو بطريق التوسع **يقتل على خاصه الامميين** كالوقف واما ثبت بشاهد معين دون بقاء الحقوق الله تعالى لان المقصود ريعه وهو حق ادى وظاهر اطلاقهم لثبوت بالثأهر والبرون واختلافهم والثابت بالا سنانة فعل ثبت بها شروطه ولا يثبت شروطه ايضا الاول وقد يفرق بان اقول بان الاستفاضة وان كان في كل خلاف **فلا يكون للوقف** في قوله بملكه لان انا ازال ملكه عن قوايه **ولا للوقوف عليه** وقيل بملكه كالمدة والوقف فيما يقصد به ملك ريعه بخلاف ما هو مخبر عنه كالمسجد والمقبر فكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بأشعة وجب الاجرة له واقتداء بهن رزقي بانها لصالح المسلمين ضعيف كما سر **ومنا فيه ملك للوقوف عليه** لانه ذلك مقصوده **يستوي فيها بغيره وبغيره** وان كان له النظر والاشتغال بخلافه لا انما كان له انما كان او ناسبه وذلك كسائر الاملاك وعلمه ان لم يشك ما يتخلف ذلك ويتردد دا ره على ان يكتفي بعلم البيان او الموقوف عليهم او على ان يعطى اجرتها فيمتنع غير سكنائه في الاولى وما نقل عن المصنف انه لا يولي دار الحديث وبها فائدة للشيخ اسكنها غيره اختياره او لعلمه ثبت عنده ان الوقف نفس على السكنى الشيخ ولو خربته لم يربها الموقوف عليه او جرت بما يربها للضرورة اذ الفرض انه ليس للوقوف ما يرب به سوى الاجرة المحملة وغيره استغلا لها في التأسيس وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما يقصده الاشتغال من عين الموقوف كخصاص التمام فثبت من اجرة ثم بدل فائده ولو وقف ارضا غير مفروسة على معين لم يجز له غيرها الا ان نفس الواقف عليه او شرطه جميع الاشتغالات كما رجحه السكي وكذا البناء والابن ما كان نامر وساو عكسه والضايف ان يلى ما غير الوقف بالكلية عن اسم الوقف كان عليه حال الوقف اشنع والا فلا ثم ان تعذر المشروط عازا زيدا كما بان بسوطا اخر الفصل وافق ابو زرعة خلو وقف اراد الناطر هدم واجهته واخراج ردا

شأن

روايت له دعوى الشارع باشتاع ذلك ان كانت الواجبة صحيحة او غيرها او ضرب جدار الوقف والاعازر بشرط ان لا يضر فعليه ريع الوقف الا ان يضره في احادته على ما كان عليه وما زاد في مال ومرو فمصل اشترط العلم بالمنفعة الاعارة عن ابن الرقعة والسكي ما لم تعلق بذلك فراجع وانما يمنع الزيادة مطلقا لانها لا سر يتغير حال الوقف **وبذلك الاجرة** للمحتاج بذلك المتافع المملوكة له وقضية انه يعطى جميع المحلة ولو لمدة لا تخفى بقاؤه اليها ويرافق اخر الاعارة **وبذلك قوايه** ان الموقوف **كثير** ومن ثم لزيم زكاته كما سر بقية وبانها ومنها خص ووقف تق اعتيد قطعها او شرطه ولم يوثق قطع لموت اصله والتمرة الموجودة حال الوقف ان تابت فهي للمواتق والاشغالها الوقف على الاجرة نظير ما سر البيع ان الموفرة لها يعو غير ما المشترى ويلحق بالتأبير هنا الحق به ثم كما هو ظاهر ثم رأت السكي ذكره ذلك فقال فين وقف كرتا له بخصر ومات ان العمر لورثته لان اولي به من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا تعي الا ذرى انه الموقوف شجرة او مزارا لم يدخل مفرها او به صرح المصنف الاول قال بعض الاذرى ورايت من صح دخوله اذ كان هو وقته والبيع واذا قلنا ان ما هنا كالبيع بان هنا نظير ما في الانوار وغيره ثم ان المبيع يصدق ان البيع بعد نحو التأبير او وضع الخ لاس لان الاصل بقاء ملكه ومن غير ان يعارضه بشي فلا نظر حيث لا بد ولا عدمه باخلافا للاذرى ومن نازع في اصل هذا الحكم بكلامهم والكتابة مع وضوح الفرق كما ذكرتم وشيخنا العبد **فثبت** يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التأبير للاصل المذكور ولو كان البعض فقط فهل يجوز هنا ما مر من الشيعة او يفرق على نظر الاول اقرب لانهم خلا الشيعة **فثبت** ثم بعض الافراد واداء الشركة الى الشارع لا الى غاية وهذا موجود هنا وفي الروضة كما صلى ان الولد مثلا لو كان جلا والفضل لا يستحق منفعة من حله شيئا لان منفعة لا يبرر والمامل ما حدث بعد انفصال زاده الروضة انه يتفرع على ذلك انه لو كان الموقوف نخلة فخرجت ثم تمها قبل انفصاله لا يكون له شيء منها كذا قطع به الفوري والبيروني والخطاه وقال الدار في الترتيب التي طلعت ولم توضع قولان فعل لها حكم الموفرة فيكون للبلطن الاول ام لا فيكون للثاني وهذا ان



القولان يجران هذا انتهى قال البلقيني والعباسي ما اطلقه القوم في والبعني  
 في القول قال غيره ان من ان المعبر في النقرة وجودها لا تاثير لها في قطع القاضى في  
 تعلية انتهى وقرنا على البلقيني بين سيقية النخل وسقطة البطنين لكن من حيث الخل  
 في الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويترق بين هذا وما هو في السيقية بان الملك في سيقية  
 في النقرة لا يمتد في ارضها وهو غير المبرور ما لا وهو ان يور الملك هنا ومنه  
 فقط فليست النقرة في ذلك الوقت وهذا اول وجود النقرة وهذا هو القاضى  
 في على الحاق الوقت بالسبق بالنسبة للوقت جامع ما ذكره في سقطة ملكة لا بالنسبة  
 في سقطة الملكين في بعضهم فتأمل فان دقيقهم وقد سبق البلقيني للعتقاد ان  
 في وجود النقرة في صورة المي والبطن الاول مثلا السبق في وقت قبل تمام  
 انقضاء المي لا يثبت اوله لا يستحق منها شيئا لان بروزها سبق بروزه بخلاف ما اذا  
 بروزت بعد بروزه وان لم يثبت منها شيئا في وقتها كذا في بعضا وكذا في وجوب ولو قلنا  
 طعنا ما ان المستحق في وقت بروزه لان بعد ذلك احوال السبق الكلام في تقرير هذا  
 ونقل ما مر عنه عن القاضى ان في تعلية كما مر وما الذي وقتنا فيه فهو ان الميت بعد  
 خروج النقرة ملكها ان كانت من غير النخل او من غير تاييرت والافوض بان ان الحكم  
 انها كذلك قال اعني السبق وهذا الفرع ينبغي الاختلاف به فان القولين في وجود النقرة  
 في وقت يكون بين البطن الثاني وورثة البطن الاول مثلا في وقت النقرة وبين  
 الحادث في الموجودين ووقف الشريك والذي اخفاه نظري هو ان وقت النقرة  
 في ان المعبر وجود النقرة لا تاثير لها في اثار الفرق بين ما هنا والبيع ما يوافق  
 ما فرقت به وهو ان التايير وان اخبره الشرع الا ان النقرة به تميز كغيره من  
 ارفلابتاولها نحو البيع الا بالنقص عليها وقبله تنبع النقرة الرقبة ارفلابتاولها البيع  
 قال فليس هذا ما نحن فيه ونبين ان ما قررته ان المدار هنا على عقد النقرة لا على  
 قال هذا الحكم وسوقه لا على عمل ولا شرط للوقت فيه والا كما ذكر على المدار  
 او على نحو الاول لا وشرط الوقت تقطع على المدة هنا انقضاء النقرة كالنقرة على  
 المدة فيعطى ورثة من مات فسطما ما شره او عاشره وان لم توجد النقرة الا في  
 تم انتهى والذي يتجه ان غير الموجود هنا لا يبيع الموجود لا يبيع  
 لان

فيما سر فان اخلط ولم يميز ياتي كما هو ظاهر هنا ما سر اخر الاصول والثامن  
 قصد في ذي اليد ولعمري المستحق وقد جلت الموقوفه في المي له وقدرت  
 الارض فالربع الذي البذر فان كان البذر له اي المستحق فهو لورثته ومن بعده  
 بقايد الارض او لعمامة جوارها قال الغزالي فان مات قبل ان يثبت النقرة  
 الحاصل من النقرة يوزع على المدد قال غيره او بعد ان سبيل القياس انه بعد الا  
 مستند ان كعدتا يبر النخل او لمن آجره ان يزرعه بطعام معلوم المستحق حصته الما  
 في من المدة على المستاجر وافتى جمع متأخرون في نخل وقف مع ارضهم حدث منها  
 ودي بان تلك الودي الخارجة من اصل النخل جزء منها فليكن حكمها كالحق  
 بها وصفتهم لغير ذلك السبق فانه افتى في ارض وقف بها شرع بوزن الت  
 ان ثبت من اصولها فراجح ثم كذلك في الثاني وهكذا بان الوقت ينسحب على كل  
 ثبت من تلك الفواخ المنكرة من غير احتياج الا لاثباته وانما احتج لزيد  
 عند قبيل لحدائق الموقوف بالكلية **وصفي** وشعر ووبر وريش وبيض و  
**ليس وكذا الولد** الحادث بعد الوقف من مأكول وغيره كولد امته من نكاح او  
**زنا في الامم** كالنقرة وفارق ولد الموصى بما فعربا بان التعلق هنا اقوى ملكه  
 الا كما ان النقرة وخروج الاصل عن استحقات الادنى ولا كذلك في غيرها اما  
 اذا كان حلالا من الدفق فهو وقف والموقوف ولد الامه من شهيرة  
 فعلى ابيه قيمته على ملكه الموقوف عليه **والثاني يكون وقتا** سواء الامه كولد الام  
 ضحية وعلمه غير المحسن في سبيل الله اما هو فولد وقف كاصلم هذا ان الملك  
 او شرط ذلك للموقوف عليه فالموقوفه على ركوب انسان فواتها للوقت  
 كما رجاه وان فزعها فيه **ولو ماتت البرية** الموقوفه **انقضت** **بجدها** لان  
 اولى من غير هذا ان لم يندفع والا عا دوقفا وعبر بالاختصاص لان النخل  
 يملك ولو اشترقت مأكولة على الموت ذبحت واشترى بغيرها من جسداتها  
 ن تعد كوصف للموقوف عليه فيما ينطبق نظير ما ياتي **وله سهم** **في البرية** الموقوفه  
 عليه البكر او النسي **اذا وطئت** من غير الموقوف عليه **بشبهه** منها كان كرهت  
 او طاعتت وهي نحو صغيرة او ممتدة الى وعقد **او كذا** لان من جملة النقر

وجه شرعي  
 فان قدر



هذا ان **مضى** ان كانا حيا وكذا ان لم نضج لان طي شربة هذا ايضا وهو **الاصح**  
لان عقد على المنفعة فلم يمتد الوقف كالاجارة ويوجبها القاضى باذنه الموقوف عليه  
لانه ولا ينال الوقف ومن لم يوقف عليه زعمه انفسه فلهما خرج بالمهر ارضا  
الباركة فهو كارض طرفها **تيسر** يخرجها عن الوقف ويحده على ما عكس  
عن الاصحاب ويخرجها كغيرها على افعال الملك المتقضى لعدم حده لان ما عكس على  
قول اشارة الى شدة هذه لكنه القياس وعلى الموقوف عليه ويجزى على ما  
رجاه قاله لوطي الموصى له بالمنفعة واخرضا بتعريض الاصحاب بخلاف المشبهة وما  
له المواقف لما رجاه في الوصية ووطي الموصى له بالمنفعة وسياق الفرق بينهما **والف**  
**حجب** ان الموقوف عليه **لا يملك قيمة العهر** وذلك لتبديل الوقف اذا  
**اتلف** من واقعه واجتنب وكذا موقوف عليه تعدل كان استولى وغيره  
وقوله او تلف تحت يد ضامن له اما اذا لم يتعد بان تلقى ما وقف عليه فلا يملك كما  
لو قد من غير تعبير بوجه تولى سبيل على حوض فانكسر **بل يشترط** من جهة  
الحاكم وقال لا يرضى بل الناصر الخاص ويرد وان جرى عليه صاحب الوقف اربان  
الوقف ملك الله تعالى والمحقق بالتكليف على جهاته تعالى المعانة وهو الحاكم دون  
غيره **بها عذر** سببا وجبا او غيرهما **ليكون** وقفا **ما كان** مرادة لغرض الوقف  
اقوى ببقية البطون ثم بعد شرائه لا بد من انشاء وقف من جهة من شئ به الحاكم او  
الناصر فيتعين اخذ الفاظ الوقف وقال القاضى يقول اقدم مقامه ونظر غيره  
في جوارقه هذا مبرورة القيمة وهذا ذمة الجاني كما مر ان يصير رهنها دون  
وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية افضية اذا اشترى بعين القيمة او  
في الذمة ونحوه بان القيمة هناك ملك الفقراء والمشترى نائب عنهم فوقف  
الشر لهم بالعين او مع النية واما القيمة هنا فليست ملك احد فاصح لا  
شاء وقف ما يشترى بها حتى ينقل الى الله تعالى وافهم قوله عذر ان لا يجوز  
ان يشترى امة بقيمة عكس بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكس الاختلاف  
الغرض وما فضل من القيمة يشترى به شقص كالارض بخلاف نظير والاتي  
في الوصية لشدة القيمة المخرج بها فيها فان لم يمكن شراء شقص بالفاضل من  
من

من الموقوف عليه فيما يملكه بل لنا وجه بغير جميعها او من الجبانة اليه ولو او  
جبت قودا استوفاه الحاكم كما قال لاه وان نوزعنا فيه **فان تعدل** شره بعد بها  
**فنعقد** **عبد** يشترى بها لان اقرب لمقصوده وانما اخذوا في نظره من الاضحية  
لان الشقص من حيث هو قبل الوقف للاضحية فان تعدل شراء شقص صرفت المو  
قوق عليه نظير ما مر ولو جنى الموقوف جناية او جبت ما لا فداى في بيت المال وفي  
فتاوس القاضي لو اشترى الموقوف عليه حرجا لم يرقه الموقوف كان ما اشترى ملكه  
ولا فدان عليه في استقاله الاول حتى رق كما لا يفيق المتاجر والمنع من مال  
استقال ولو اشترى من غلة الوقف فهو ملكه ايضا لان يكون الوقف **اشترى**  
بيده من غلته بما اراد فيكون وقفا كما لا مل قال القولي ولعله من تعريض على ان  
نفقة العبد لا تحت كذا لم يشترطه الوقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى الا ان يكون  
الملك لا يشترطه غير وليس عارة نعم ان شرط الواقف ابداله اذ ارقه ان يملكه كقول  
ليكون وقفا بل لا بد من انشاء وقف ومن ثم اتفق الفقهاء بان الحاكم اذا اشترى للمسجد  
من غلته وقفه عارا كان ملقا الا اذا اراد وقفه عليه انتهى ومراده بالطلاق انه  
ملك المسجد **ولو جنت الشجرة** الموقوفة او قطعها تحرج او جنت الدابة **لم**  
**ينقطع** **الوقف على المنفعة** وان اشترى وقفها ابتداء لفقته الدفام **بل ينضم** **بها**  
**عذرها** با جارة وغيرها فان تعدل الانشاء بها الا باستهلاكها انقطع امره  
ملكها الموقوف عليه حينئذ على المعتد وكذا الدابة الرزمة بحيث صار لا يشفع بها  
هذا ان ائمت اذ يبيعونها لغيرها بخلاف غيرها **وقيل** **تباع** لتعد الانشاء في  
شرطه الواقف **والن** الذي بيعت به على هذا الوجه **كقيمة** **السفر** **فان** **فيه**  
ما مر واقتبست في ثمة وقفه للنفقة على ضوءه ومفان فحش تلفها قبله بان ان  
لم يبيعها ثم قيم يشترى بثمنها مثلها فان كان اقراضها اصبحت لهم كسيرة قيمته  
**والا** **في** **جواز** **بيع** **حجر** **المسجد** **اذا** **ابليت** **وجز** **وعه** **اذا** **انكسرت** او اشترت  
على **الانكسار** **وتم** **تصليح** **اللا** **الحرق** **ايلا** **تفسيح** **فتجسس** **كثير** **من** **ثم** **بها** **يعود**  
على الوقف اولي من ضلحها واستثنت من بيع الوقف لانها مارة كالمعد  
منه ويصرف ثمنها لمصلحة المسجد ان لم يكن شراء حجره او جرح له واما ما لا يخفى الا

تعلقه  
فمنه



في الانتصار للمقابل انها حتى ابدانها ومعنى الخلاف والموقفه ولو بان شراها  
التنازل وقومها بخلاف الملوكة للمسيح بخلافه فانها لتابع جزئيا وخرج بقوله  
ولم يصلح انما اذا امكن ان يتخذ منه غير المراج ولا يتابع قطعاً بل يحتمل العالم  
بما يعلم فيها هو اقرب المقصود الواقف قال السبكي حتى لو امكن استعمالها  
درجته في الات العامة اشتهر بعد فيما يظهر وقد تقوم قطعاً في مقام اجود  
التجامة مقام التراب وتختلط به ان فيقوم مقام النبق الذي يختلط به الطين و  
اجربا الخلاف في دالته او مشقة على الاطلاق ثم يلام ولم فصل للسكنى  
الحال جود رده ايضا وان لا قابل يجوز دفعها من الامحباب ويؤيد ما قاله  
نقل غير واحد الاجماع اعلم ان الفريسي الموقوف على الغزو اذا كبر لم يصح له جاز  
بوجه ان بعضهم اشار للمحرم على الجواز على نقضها والمنع على ارضها لان الانتفاع  
بها ممكن فلا مشقة لبيعها **ولو انهدم مسجد وتعدت اعماره لم يبيع حال**  
الا ان يخلف على فقه فينقضي ويحفظا ويجوز مسجد اخر ان يراه الحاكم والاقر  
ما مر من اولى الاخذ بغير ارباط قال جمع الا ان تعدد التقليل مسجد اخر وجبت  
الا ارض فعين مسجد ختم بطائفة ختم بها المنهدم ان وجد وان بعد ذلك  
يتجره جرحه ربيع وقف المنهدم اخذاً مما يورث في نقضه ان قد تم عوده  
حفظه والامر في مسجد اخر فان تعدد من التقليل كما يبرق التقليل لغيره لرباطها  
وقف غير المنهدم فافضل من غلة الموقوف على مصالح فبشئ من ارباطها وقوفه  
عليه بخلاف وقف عارته يجب ادخاره لاجلها ان لو وقعت من قرب كما اشار  
اليه السبكي ويظهر ضبطه بان يتوقف قبل عروضة ما يخصه عليه والام بخرقه في  
لاجلها لانه يعرضه للضياع او لنظام ما خذله او جسد يتعين ان يشترط مع  
رأيه وان اخبره شرطه لوارثه المضرورة جسد عليه ينبغي تعيين صرف غلة هذا  
للعمارة ان وجدت لان اقرب الغرض الواقف المشترك له على عارته فان لم يجد  
يجوز لعمارة فان اتمتعها بحفظها والامر فيها لمصلحة لا لمطلق سبكي  
المفكح اقرب الى العمارة ولو وقفها لرضا للزراعة فتعذر ذلك وانما يخص التوقفي  
الفرسي

في الفريسي او البناء فعل الناظر احدها او اجزها لذلك وقد افق البلقيين  
في ارض موقوفة لتزرع جافا جرحها الناظر لفرسي كما بان من جوار اذا ظهرت  
المصلحة ولم يخالف شرط الواقف انهم فان قلت هذا مخالف لشرط الواقف فان قو  
له لتزرع جافا فحين لا شرط له ان لا يزرع غيره قلت من المعلوم انه يقتضي الضمني  
ما لا يقتضي المنطوق به على ان الفريسي مسئلة ان الفريسي الجان الى الفريسي  
او البناء ومع الضرورة يجوز في هذه شرط الواقف للعلم بان لا يريد قطعاً وقدر  
نوابه وسئلة البلقيين ليس فيها ضرورة فاحاج للتقييد لعدم مخالفة شرط الواقف  
قد **في** فطاون ابن عبد السلام يورث ابقاد السيرة المسجد الخالي ليلك تليقاً  
له لانها راسل في والشيء بالنصارى وفي روضة يحرم الصالح الخالي ويحرم كل هذا  
على ما اذا اصرح من وقف المسجد وكلمه والاول على ما اذا اصرح من بيعه بغيره وفيه  
لظرفه لانه افاضة مال بل الذي يتبعه الجمع على الاول على ما اذا اصرح من بيعه بغيره  
اجتباى احد ما فيه النور والثاني على ما اذا اصرح من ذلك في الاثار ليس للمسلم  
اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها اثر اجازتها للزراعة ان شغلوا من غلها  
للمسالح وحل على الموقوفه فالمسألة لما كلفها ان عرف والافعال ضابغ ان ليس  
من مرفقة قيل في الامام بالمصلحة وكذا المجمل ولا يخفى لغير الموقوف عليه البناء  
شذاه هؤلاء الموقوف لانه موقوف كما ان هؤلاء المملوك والميتا بغيره ساخره **ملوك م**  
فان قلت اجتمع الموقوفون البناء فيه ان اضره كما هو ظاهر **فيسمى** بغيره  
الوقف على الميراث مع عدم بيان مرفقه وخرجه لوزعة على اختلافهم في الوقف  
على المسجد غير بيان مرفقه فالافعال بطله وغيره يبيع وهو المعتمد وعليه  
كالوقوف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فيمرف لعمارة المسجد وتوابعها الا للعد  
للقدر والمجاورين فيها هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قلت قريضة على ان  
المراة بالميراثين بعضهما وهو المسجد والالاخيهتم في المبادرة منها جميعها  
والواجب الحل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعينت الحقيقة  
الشاكلة لها بمعنى ما رتبها ونقصها بمعنى اهلها ان لا معنى للوقف عليها  
بالنسبة لغير مسجد بها الا ذلك بالذي يتجوز ناظره في غير العمارة المسجد بن



ولن فيها من القوة والسكن **فصل** في بيان النظر على الوقف وشرطه  
 وظنينة الناظر **ان** كان الوقف للاستغلال لا يتصرف فيه الا الناظر الخاص او  
 العام او ليتصرف به الموقوف عليه والمقتن او قال كيف شاء فلم يستفاد المنفعة  
 بتصرفه وان تركه الواهب مثلا ليقضي له عليها حاجة فلا ينافي ذلك ما مر اننا  
 في قول المقتن بأجارة واجارة وما قيد به وهو هل يعتبر كون من مثل خلقه نظير  
 من في الاجارة او يفرق بان المقصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر  
 للخدمة بخلافه ثم كل محتمل ثم **ان شرط الواقف النظر لنفسه او لغيره** وكذا الوشرط  
 نيابة النظر عن كل من وليه كزوجه او ولاده **الشيخ** كما بشرط ويرى ايراد  
 ودان يرى الله عنه ولي امره قد تم جعله لخدمة رضى الله عنه ما عاشت  
 ثم لا ولي الراس من اهلهما وقبول من شرط لم النظر لقبول الوكيل على الاوجه  
 لا الموقوف عليه الا ان بشرط لم يشي من مال الوقف على ما تحت وقول السبكي ان  
 اشبه بالاجارة فلا يرتد بالرد بعد بل لو قلنا ثم استقط حقه مستطوعا بشرط نظر  
 حال الوقف فلا يعود الاستقلال من الحاكم كما اقتضاه كلامه في روضة خلافا لما  
 رفع فيه ويؤيده كلامه في الوصي ومنه يتبع ان يفي فيه ما في الوصي من ان لو خشي من  
 اتفق المضرر بخلق المولى عليه ثم يعزل نفسه ثم يتفرق ويولد كونه المولى  
 ما مر سوابه انما رأت هنا جعل النظر لاثنتين تفصيل الالهي والاشقي من وجوب  
 جوب الاجتماع تارة وعدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون مشرفا فقط ولا  
 يستحق المشرق شيئا بشرط الناظر كما هو ظاهر لان لا يسهل تأخر وتصوب  
 كونه نائب الناظر كالموكيل جزوا **والا** بشرط لا **والنظر للمقتضى** اي قاضي  
 بلد الموقوف بالنسبة لخدمة وخوارجته وقاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة  
 لما عده ذلك نظير ما مر في مال الشيخ **على الملحق** لان صاحب النظر العام فكان  
 او من غيره ولو واقفا وموقفا عليه ولو شخصا معينا وجزء الماورد  
 بشيئة الواقف بلا شرط مسمى الجملة والخوازي وسائر المساجد وزاد ان  
 ذرئته مثله ضعيف **نفسه** السبكي اقتضا بطريق ان القاضى انما يخص  
 عن السلطان بنظره في شرط الحاكم من غير قيد او سكت عن نظره او انظر  
 الحاكم

الحاكم واستدل لم ياتوقى الا ذرئ في فيه والذي يتجلى له من قبل استي  
 ربع وسعين وسامية لان الشافعي هو المعهود حيث والقضاء الثلث انما  
 حدثهم من حيث المثل الظاهر واما بعد فيمنى انما تاجل للقاضي بالقاضي الذي  
 يتبادر اليه عرف اهل ذلك المثل ما لم يفوض الامام نظر الاوقاف لغيره وحتم  
 كان النظر الحقيقة انما هو للامام كما مر جوابه في موضع ونصريحهم بالقاضي في  
 مواضع انما هو لكونه نائبه في اللغة السبكي ذلك مردودة ثم رأت ابا زينة ذكر  
 كلام السبكي بطوله ثم اعتدائه على غير القاضي على غير السلطان للوقوف المظروبه  
 او بالكلية فتناول القاضي السلطان لغة والاعية بالعرف لان فيه مضطرب فكل  
 التصرف فيه **نظره كالسلطان** والسلطان تفويض لغير القاضي قال السبكي و  
 ليس القاضي اخذ بشرط الناظر لان مرجع الواقف بنظره كما ليس له اخذ بشي من سهم  
 عامل الزكاة قال ابن الحاج وحله قاض له قدر كفايته وفيه نظر ويحت بعضهم انه  
 لو خشي من القاضي اكل الوقف لجوره جاز له ان هو يده مرفوعة معارضة ان غير  
 والا فوضه لغيره عارف بها او سأل ومرفعه **شرط الواقف** لناظر وقدم فلان  
 قدرا فلم يقبل النظر للابعدية بان استحقاقه لمعلوم النظر من حين اكل اليه كذا  
 قبل وانما يجزى المعلوم الزايد على الجزء المثل لان لا يقصد كونه مقابله عمل خلا  
 المعلوم المساوي لاجرة مثل نظر هذا الوقف او التاقص عنه لا يستحق فيها شيء  
 لانه ومقابلته علم ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه **وشرط الناظر** الواقف  
 وغيره **العدالة** الباطنة مطلقا كما رجح الارضى خلافا لاكتفاء السبكي بالنظر  
 حرة ومنصوب الواقف فينعزل بالنسبة الى المحتق بخلاف عكوب امكن  
 ان لم يعمد كما هو ظاهر واذا انعزل بالنسبة فالنظر للحاكم كما ياتي وفيما سأل  
 في الرعية والتكاح حتى شرط ذي النقل لغير عدل في دينه ان كان المستحق زعيما  
**والا** **الكنانية** لما تولا من نظر خاص او عام وهي كما في مسودة شرح المصنف  
 او الاصح منها كما في غيره **الاعتداء الى التصرف** المفوض اليه كاذ الوصي والقيم  
 لان ولا يكتفى على الغير عند ذوال الالهية يكون النظر للحاكم عند السبكي ولم نجد  
 غير الادل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي باقاله بان لم يجعل النظر



للمناظر لا بعد فقد تقدم فلا سبب لنظرة غير هذه وبهذا فارق انتقال ولاية  
 النكاح لا بعد بفسق الاقرب لوجود الفسق وهذه الزامية ولا يعود النظر بعد  
 الاعلية الا ان كان نظره بشرط الواقف كما في بيع المصنف لقوله ان لا يخلو  
 ولا الاستدلال به والعارفين مانع من تفرقه للسالب لولا ان يرد ويرد من الاو  
 جه كلام السبكي ان شرطه ذلك لرجاء عوده له وكلام ابن الرقعة ان شرطه له لانه  
 لا يمكن عوده اليه كان كالمعروف لكن ظاهر كلامهما انه مفروض فيمن شرط له و  
 حقه فاللا وجه ما قاله السبكي وان قال الا ذري في كلام الماوردي ما يشهد لاف  
 الرقعة **وهذه** عند المطلاق حفظ الامور والفتلات على الاستيلاء **والاجاز**  
 باجرة المثل غير محذورة الا ان يكون هو المصنف كما في بيعه بوطا في النكاح فراجع  
**والهاتفة** وهذا الاقرب على الوقف عند الحاجة لكن ان شرط له الواقف وان اذ  
 للقاضي كانه الرقعة وغيره وان نازع فيه الطبيعي وغيره سواء ان لم وغيره قال  
 الغزالي واذا اذن له فيه صدق فيه ادم ناظر لا بعد عزله **وتحصيل الفلأه** **ومشها**  
 على استحبابها لانها المعهودة في شمله ويلزم رعاية ارضه في الواقف وانما جاز  
 لم تفرد المنذور على الزمن المعين لتسليمه بالزكوة المعهودة ولو استجاب وشي  
 من وطئته غيره فالاجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر قال السبكي في بعض  
 فقهاء العمران وتبينه ذلك على انه ليس تولية ولا عزل ثم رده بان ذلك وقف  
 لا وفاق فيه وبان المفهوم من تفويضهم القيمة لم ان ذلك له لكن لما لم لا يفسد  
 عليه فيما لا يبيع في ولا يبيع من هو اسهل للمسلمين ونقل الاذري عن النجاشي  
 وقال انه الذي يشهد ان اكم لا نظره له ولا امره بل نظره مع نظرية المصلحة و  
 عاية ثم نقل آراء ابن عبد السلام بان المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويعذر  
 حاكمياتهم على انه كان عرف زعمه المظهر والافيد كونه مدرسا لا يوجب له تولية  
 والمخز لا ولا تقدير معلوم انتهى واعتبر بان المتخ ما قاله الغزالي في ما نقله  
 يعززين فقيهه وقفيه ورد بان انما اقام مقام الواقف وهو الذي يولي المدرس  
 فكيف يقال بتفويضه عليه وهو فقيه وكونه لا يميز لا اثر له لانه يمكن ان يستال  
 من يعرف مراتبهم وقواعد القريب تعزير المعلوم للطلبة وحمل المدرس لانه

المالوف

المالوف ورد بان ذلك لم يولف في زماننا وبيان اللائق بحاسن الشريعة فترتب  
 مواضع العلم والتدريس في الاسواق الدسوية كالبيع واستيفاء الحق وسبلهم  
 عن المعينة التدريس لم يتخلص عن الواجب فقال الغزالي يقتضي كلام المورخين  
 واستدلاله اللفظ انه يعيد للطلبة الدرس الذي قرأوه المدرس ليستوضحوا  
 او يتبينوا ما اشكل لانهم عقد مجلس التدريس مشغول وبواقف قول الناجي  
 السبكي ان المعيد عليهم قد زاد على سماع المدرس من تفهيم الطلبة وتفهيمهم وعمل  
 ما يقتضيه لفظ الاعادة وحمل ما ذكر ان المطلق نظره كما هو شرطه بالاولى ما اذا  
 لم يوجب ذلك **فان فريدا اليه بعض هذه الامور كما يتبينه** اشاعا للشرع ولنا  
 في شرطه من الاجرة وان زاد على اجرة شرطه ما لم يكن الواقف كما هو فان لم يشترط  
 له شي فلا اجرة له نعم له رفع الامر للحاكم ليقرر له الاقل من النقطة واجرة شرطه لو  
 في البيع والام لا يحل للوقف واقف ابن الصباغ بان له الاستدلال بتدريس غيره  
 حاكمه **فان** ما يشترطه الناظر من ماله او من ريع الوقف لا يبيع **وقفا** **لان** وقعه  
 لم يختلف بعد الموقوف في الشيء لو وقف هو الحاكم كما هو الفرق ان الوقف وقفا  
 لهية بخلافه انما يبيع ماله او من ريع الوقف في حدود الموقوف فيبيعهم  
 بالبناء لهذه الوقف او يبيعه كسهم الشاوية وبناء المسجد بركات ماله لعل  
 يترك ولو شرط لبعض الموقوف عليهم النظر فحقه للمطلين الثاني من ايجارها  
 اكثر من ستة على ما اتي به الاصح وابن عجيل لانهم حقا منظر او يرويه مامر  
 اخر المجازة من الفاضل بوقته فلا ضرر عليهم فيها ولو وقف اصابا ليق من غلها  
 كل شهر كذا ففضل شيء عند انقضاء الشهر اشترى به غنارا او بعضه **وقفا**  
 وجه فان قل الفاضل جمعة شهر وشقة واشترى به غنارا او بعضه **وقفا**  
**فان** **عزل** **من** **ولاه** نائبا عنه بان شرط النظر لنفسه **ونصب غيره** **وقفا**  
 المصنف بان شرط النظر لسان وجعل له ان يبيعه لمن شاء فاستدله لاخر  
 يكن له عزله ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعد موته وبطريقه كل افاق فقهاء الشام  
 وعلموا بان التوفيق بمثابة الامانة ليس وخالف السبكي فقال بل كالوكيل وان  
 السبكي بان الواقف والناظر من جنس عقل المدرس ونحوه اذا لم يكن مشروطا



في الوقف ولو لم يصرح به وبطل ذلك لكن انما كثر في غيره وبان الرتبة  
ان لا يجوز للامام اسقاط بعض الاجزاء المتبينة في الدين ان لم يصرح بها  
في النسخة او في الواجب بالفرق بان هؤلاء يطبقون النسخة بالجهاد الذي هو فرض  
ربط نفسه بفرض لا يجوز اذ اخرج منه بلا سبب بخلاف الوقف فانما خارج عن فرضه  
الكتابيات وكذا رده بان الشرع ليس فرض ايضا وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بها  
كذلك بناء على تسليم ما ذكرنا من الربط بين كالتبليس والافقيان ما بينهما ومن ثم  
اعتمد البلقي ان عزل من غير مسوغ لا ينفذ بل **يقدر** وقطره وقرينة القادم  
يشير وبين نفوذ عزل الامام للقاضي ثم يرد بان هذا الحجة القسمة وهو منقوض في النسخة  
الخاصة وقال في شرح المهارج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب في الوقف القرينة الامر  
العام اما الزايف الخاصة الاذان والاقامة والندريس والخطبة النطقية فلا  
يعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما اتفق به كثير من المتأخرين منهم ابن راس فقال  
من نقل في قدر بيانهم يحذفونهم ولا بد منهم ولا ينفذ بذلك منهم وانما قلنا لا  
ينفذ عزله الا بسبب فعل يلزمه بيانهم اتفق جميع متأخريه بان لا يلزمه لكن فيه  
بعضهم بما اذا اوقف جعل في دينه ونارفع السبب بان لا يحصل له ثم يثبت انه ينبغي  
وجوب بيانهم مستند مطلقا اخذ من قولهم لا يقبل دعواه الحق للمحققين بل  
القول قولهم ولهم المطالبة بالحجاب وقال ابو زرعة الحق للثبوت ولم يحصل اذ  
عدائهم ليست قطعية فيجوز ان تخل وان يظن ما ليس بقادح قادح بخلاف من  
يظن على او ديناً زيادة على ما بشرطه الناظر من تبيين ما يقدر وما لا يقدر ومن  
ورج وتقوى نحو لان يبين وبين متابعة الحقوق **فخرج** طلب المستحقين من التاخير  
ب الوقف **لكن** ليكتفي منه نسخة حفظها لا نسخا فهو لزمه فكيف كان كما اتفق به  
اخذ من اخفاء حاجة ان يجب على صاحب كتاب الحديث ان يكتب فيها ما سمع وغيره  
ان يعبروا اياها ليكتب سماعته ولو تغيرت المعاملة وجب ان يخطها لواقفها كان  
يتعامل به حال الوقف زاد سورة او نقص من غير تحصيله ولا فان فقدت اعترفت بقيمة  
يوم المطالبة ان لم يكن مثل حينئذ والاوجب ثلثه ويقع كثير من كتب الاوقاف ان نقل  
من الدراهم النقرة كذا قبل حررت فوجد كل درهم من مائة او مائة وعشرين درهماً  
فقط

الدراهم

ن  
ل

من الدراهم الفلوس المتعامل بها الان انتهى **الان بشرط نظر** او تدرج  
مثلاً **حال الوقف** بان يقول وقعت هذا مدرست بشرط ان فلانا ناظرها  
وسرهما وان نازع في السنوات فليس له تغيير وعزل من غير سبب يخل بنظر  
الام لا ينظر له بعد شرطه غيره ومن ثم لو عزل المتشرط لم يفت بطله الا  
الى ان يملأ ما اوقفه وفقته وفوضت ذلك اليه فليس كالشرط ولو شرط للام  
ويشدد من اهل الوقف استحقاق الاشياء منهم وان يجب باقية مثلاً لكونه وفق تر  
تيب لانه مع ذلك من اهلها وتردد السبب فيما اذا شهدت بيعة بارشدة زيد  
ثم اخبر بارشدة بغيره وقطر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما بانها اشياء  
ضمان سواها كانت شهادة الثانية قبل الحكم بالاول او بعده لان الحكم عندنا لا  
يمتنع وقال ابو حنيفة لا اثر له بعد الحكم ثم هل يظن ان او يشترك زيد وعمر  
في اتفق ابن الصلاح اما اذا طال الزمن بينهما بحيث امكن صدقهما قال  
السبب فيمنع المذهب انه يحكم بالثانية ان صحت بان هذا امر شديداً واخر  
شخصاً يمينان متضاه ذلك وانما متضاه ما صرح به الاماوردى وغيره انا  
انما يحكم بالثانية اذا تغير حال الارشدة الاول ارباب شهدت به اليقين ولو  
مستور اثنان واصل الارشدة و زاد احداهما بغيره في صلاح الدين او المال  
فقد الارشدة وان زاد واحد من الدين واعدى المال فالواجب استاها او شتر  
كان ولو انفرد واحد بالرشد بان لم يتشارك في اصل غيره فعمل يكون الناظر لان  
انظروا ان افعل التفضيل انما يعبر به عن عدم وجود المشاركة او لا فلا  
يظهر من افعل نرد فيها السبب ثم قال وعمل الناس على الاول **واذا**  
**في الناظر** الوقف على معين او جهة اجازة صحيحة **فرايدون الاجرة في المدة**  
**او طالت الزيادة** قال الامام وقد كثر والام يعبر جزئاً **بالتفصيل** **المدة**  
**في الاصح** لانه جرى بالقبطة في وقفه فاشبه ارتفاع القيمة او الاجرة به وبيع او  
اجازة مال الى دورانه لو كان هو المستحق واذا لم يجاز اجاره بدون اجرة  
المثل وعليه فيجب في انفساها بانفساها لغيره مما لم ياذن في ذلك واثناء  
ابن الصلاح فيما اذا جاز اجرة معلومة شهدا ثلثاها انها اجرة المثل حاله فقد  
ثم تغيرت الاحوال وزادت اجرة المثل بان يبين بطلانها وخطاها ولا







الثاني العاقدان والثالث الموهوب وهي هنا بالمعنى الثاني **الاجاب** كرهت في  
منحك وملكك وعظمتك واكرمتك وخلعتك هذا وكذا الموهوب ولو لم يكن الطعام كما نقل  
عن النعمان **وقول** كبرت واتهمت ورضيت **اللفظ** في حق الناقلة وشارة في حق  
الاخرس لانها تمليك في الحياة كالبيع ومن ثم انقضت بالكتابة مع النية كملك او كسك  
هذا وبالعادة على قول اخير **الشرط** هنا في الارقان التمسك به ما فيهما ثم موافقة  
القبول للاجاب بخلافه لانهم عدم اشتراطها هنا على قول وصحتك هذا او وصحتك  
فقبل الاول او احد الاثنين نصفك يصح كما تقرر ان النية ملزمة بالبيع انما كانت  
انها عقد مالي مثله فاعطيت احكامه ان تخلق بعضها فيه كما هنا اذا ما تم ان الاعطاء  
لما اشترط على الكل المقابل بالحقن الذين ذكره كان قبول البعض ببعض النية قبولاً لغير  
ما اوجب من كل وجه وانما لم ينظر في هذا بل سويها فيهما في البطلان نظر لما هو اقوى  
من ذلك وهذا الحاق المذكور اذ لو اقبل بهذا سري بطلان الالبية اذ لا يشرط  
فصح التبع فربما للباب فاسله ومنه ايضا اشتراط الفورية في الصيغة وانما لا يشرط  
الاجاب في اختلافه وصحتك او سلطتك على قبضه قيل ان سلطتك على قبضه قبل  
مضى لان الاذن في القبض انما يدخل وقت بعد تمام الصيغة فكان اجتناباً وقيل غير  
مضى لعلقه بالعقد والذين يتبع الثاني ثم رايت الاذرعى في حقهم نظراً للاكتفاء بالا  
ذو قبل وجود القبول وقياس ما مر في مخرج الرهن الاكتفاء الا ان يفرق وقد  
لا يشترط صيغة كما لو كانت خفية كالعتق عليك عنى فاعتقه وان لم يقل بجاناً او كما لو كان  
ولده الصغير على خلاف زوجته لانهم قادر على تملكه بتولي الطرفين قاله الفقهاء  
افره جميعاً لكن اخبرني بان كلامهم اجماعاً في حيث اشتراطه ههنا الاصل قول الطرفين  
بالاجاب وقبول وصحة ولا يخبره ان يملكها الحاكم او نائبه فيقولون ان العيان هو  
افره انه لو خسر اشترى وقال عند الفرس الخرس بالابن مثلاً لم يكن اقراراً بحله  
ما لوقال لعين يده اشترى بالابن او فلان الاجابة اقرروا لوقال جعلت  
هذا الابن يملكه لان قبل وقبض له انتهى والفرق بان المحل صار في يده الصبي  
دونه الفرس لا يملكه لان صيرورته في يده غير لفظ ملكه لا يبيد بشيء على ان يكون  
هذه الصيرورة تغير الملك هو محل الشراخ فلا فرق ثم رايت الاذرعى قال ان يمشي  
على المذهب

ههنا

ان لا  
يتنسى

على المذهب والسك والاذرعى وغيرهما ضعفوا قول الفوازري وغيره  
الباس الباب الصغير حياً يملكه اياه ورايت اخيراً في الغفال نية لو جاز  
بقية ما تنفع بلا تملكك بصدق بيمينه انهم يملكها ان ادعته وهذا امر محذور  
سبق عنه وافق القاضي فيمن صح بعت بيمينه وجهانها الى او الزوج بان ان  
قال هذا جهاز ينق فهو ملك لها والا فهو عارية وبصدق بيمينه وتكلم للملك  
لاختيار عدم اللفظ فيها ولا قبول كهيئة النية من الفرق ولو قال اشترى بد  
وهو كخبر افاشني لم كان الدرعى قرضاً لا هبة على المعتمد كما مر **والله اعلم**  
**الاجاب** والقبول في الصيغة بل يكفي الاعطاء والاخذ لا تكون محتاجاً الى قصد  
التأديب بهذا الاعطاء للتمليك حيث ولا في **الهدية** ولو لم يكن المالك **على الصبي**  
**بل يكفي البحث من هذا** ويكون كالاجاب **والقبض من هذا** ويكون كالبيع  
لأنه قد هو عارية السلف بل العارية مع النية على الله عليه وسلم ومع ذلك كان  
يتصرفون فيه تصرف المالك فاندفع ما توهم ان كان اباحة شرط الواهب اهلية  
الشروع والمذهب اهلية المالك فلا تنجز هبة تولى ولا مكاتب بغير ان سيده ولا  
تصح الهبة بالذرعى مع شرطه كان لا تزيله عن ملكك ولا موافقة ولا ملقة  
الا في مسائل الفرس والرقبي كما قال **ولو قال** عالم يعني هذه الالفاظ او جاعل  
بها كما اقتضاه الملاقاة لكن استعمله الاذرعى قال في الروضة والكتابته عن  
المروزي ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تديره بل يقطعه حتى ينضم اليه نية  
او زيادة لفظ انهم والذين يحكم اخذ من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ كقوله  
انه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه حتى يقصده نوع لا يقصده من ان يصير  
جاهل بمعناه الا ان دلت قرينة حاله على ذلك كعدم نية الطقة لمن يعرف ذلك ثم  
رايت الاذرعى مخرج **اعزتك هذه الدار** او هذه الدار او هذه الدار او هذه الدار  
بذلك **فادعيت في لو لو تملك** او لعقبك **في** او الصيغة المذكورة **هبة** او صيغة  
هبة لمقل عارضة فيعتد قولها وتلزم بالقبض وتكون لعدله ولا تخلفه بعقبه  
القاء لظاهر لفظه محلاً بالان والافعال للواهب بحال خبره لم اقرار جاعل **اعزتك** فا  
فيها للذرعى لغيره بالان الذي اعطاها **ولو اقرت على الموهوب** كذا وكمر يتوفى

على المذهب



لا يعلم موت **فكنا** هو جهة **في الجسد** خبر الشيخين القوي سيرات لا يعلمها  
خلفاء الهدى حياته لا ينافي انشاها للورثة فان الاملاك كلها مقدرة بحياة الما  
كل وكانهم انما لم ينفذوا بقول جابر رضي الله عنه انما العرش الذي لغيره رسول الله  
على الله عليه وسلم ان يقول في كنه ولعلك فاذا قال في كنه ما كنت فانه ما تخرج  
الى صاحبها لان قاله يجب اجتهاد **ولو قال** انك هذه او جعلها لك فمرك  
والحق به السكوت ومهيتك هذه فمرك **فاذا انت عاذت** الى او الى ورتي ان كنت  
مت **فكنا** هو جهة **الام** الفاء للشرط الفاسد وانطق لزوم للطلقات الاضا  
او غير **في الحقيقة** ومن ثم عدلوا من قياس سائر الشرط الفاسد اذ ليس موضع  
يخفى المقدور وجود الشرط الفاسد الثاني لمضاهاة الاخذ او وجوه خروجه  
عن نظائره بتوجهات كلها مدخولة كما يعلم بتأملها وخرج بغير كنه من ان يفسد  
لان ما ثبت حقيقة اذ قد يمتنع هذا او الاجنبى او لا **ولو قال** ارفعك هذه  
الرفعة لان كل واحد يرقب موت صاحبه **او جعلها لك رضى** ارفعك هذا  
فهم ما بعد ان التفسير في قوله **ان انت مت فلي عاذت الى والى** **فكنا**  
**استقرت لك في المذهب طرد القولين الجديد والقديم** فعلى الجدية التي  
وبلغوا الشرط الفاسد في شرط قولها والفتنة وذلك لغيري داود والساني  
لانهم اذا لا ترقبوا فن ارفعك شيئا او ارفعك فمطلوب من ان لا ترقبوا ولا ترقبوا  
لمنع ان يكون اليكم فان سلب الميراث وحيث السكوت يخرجها هذا المذهب  
ان هي الاحاديث اذ وفيه نظر بل يوجب من احاديث الحديث لان الاصل فيها  
صح جواز فعله ان انتهى للتشريع **وارجا** **سبع** **عاز** لم يثبت له قبله والاشارة  
تأنيث فاعلم غير حقيقي **ههنا** بالاولى لانها اوسع لمع المنافع يخرج بها  
للاعادة وفي بعض وجوهها واحد هي انها ليست بتركيب بناء على انما وهبت  
مناخه عادية وخفية كلاهما كما قاله الاستاذ ترجيح به جزم الماوردي  
وجزمه ورجحه التركي شيئا بينهما انما عليك بناء على ان ما وهبت منافعة لثمة  
ورجحه جمع ثمة ابن الرقة والسكوت والبليغى وعليه فلا يلزم الا بالفتنة  
هو بالاستيفاء لا بقبض العين وفادقت الاجارة بالاحتياج فيها لغير الا  
جرة

الاجرة والتصرف والمنفعة وفي ذلك بسط ذكر في شرح الارشاد وما في  
الذمة يصح بيعه لا يعتبه فوصفتك في دفع في ذمتي بالمال وان عتبه المجلس  
قبضه المرفيع يصح بيعه لوارثه بغير المثل لا يعتبه له بل يكون وصية والو  
لى والكاتب يجوز بيعها لا يعتبهها والمرحومة اذا اعتقرها بمسرا  
ستور لها يجوز بيعها للضرورة لا يعتبهها ولو للمرثية فلا يقال استناد كل  
كلمة غير صحيحة لان المانع من العتبه امر خارجي في العاقد او طرأ في المعقود عليه  
**وما لا يجوز بيعه** **كجهول** **ومغصوب** **فغير قادر على**  
تسليمه **وقال** وابق **فلا** يجوز طهته بجامع ان كلاهما تملك في الحياة  
ولا يرد جبره وارجح لان الرجحان المجهول وقوعه تابع للمعلوم على ان الذي يجه  
ان المراد بالرجح تحقيق الحق حد لئلا يتأصل فيه ولا قوله سأل الله عليه  
سليم للعباس رضي الله عنه في المال الذي جاء من البحرين بما علم انه ملكه خيلا  
الحدث لان الظاهر ان ما ذكره المجهول انما هو في العتبه بالمعنى الاخر  
معدية ومصدق فيصير فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر انه صدقة لا هبة  
والاخرى تكون من جملة المستحقين ولم يعطى ان يتفاوت بينهم **الا** **وبال** **وقال**  
جمع الجهل بمسألة فيجوز العلم بينهم في علم او تفاوتت للضرورة فان الامام  
ولا بد ان يجري بينهم فتاوى وكيفية اخرى فلهذا النبي لكان انما وهبت لهم  
حصة على ما قاله الامام ايضا بخلاف اعرف من الغائب ان لم يكن له الا على احتمال  
بخلاف هذا ولولا يجوز الصلح بشرط ان لا يتحقق عما يبيده كما يعلم ما ياتي  
فبيل جبار النكاح والافق اذا اختلفت شاعه بمتاع غير مذهب احد هاتين  
لصاحبه فيصير مع جهول قدره وصفته للضرورة والافق الوقال لغيره ان خلاف  
تاخذا ونظرا وتاكل من مال فله الاكل فقط لان اباحة ومضى لغيره ان خلاف  
الاخذ والاعطاء قاله العباسي قال وزخ من عتبه كرمي ما شئت لا يرد  
على عنقك لان اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويرد بان الاحكام التي  
عليه في الغار وجب ذلك التدبير وافي القول في البحث كذا ان اخذ من ثمار  
بستان ما شئت بانه اباحة وظاهره انه لم اخذ ما شاء وما قاله العباسي



أحوط وفي الآثار لو قال أبحث لك ما في دار أو ما في كرس من النسي فله المدة  
لبيع ومعلم والمعام لغيره ونقص المباح على الموجود في عهدها والدار والك  
ولو قال أبحث لك جميع ما في داري أو كذا واستحقاق الأثر في البيع ليس بمشتمل  
حتى انتهى وبعض ما ذكره في الفتاوى المسمى وقوله ونقصه إلى آخره وما  
فق لكلام القائل للعباد وما ذكره آخر الأبحاث ما من جهة المباح بالمال  
لأن هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذلك وجرم بعضهم بأن الأبحاث لا تنفذ بالرد  
والاجتناب **الخطبة** في حقها من المحققات قائم ينتج بها المذهب اتفاقا كما  
الدائيق في حق الرافعي أنه لا يصح مذهبها ضيق وإن سبق إليه الإمام إذا عجز  
لأنه يتصلقا الإنسان بالمحقق كما في الخبر وفارق نحو الكلب بأن هذا ملكا أذ  
المثل مال مملوك كما هو جوابه لأن على أنه نص في المام على ضيق مذهبته وكذا جلد  
نفس على شاقص في الروضة جمع بين جعل المصنف في اليد كما هو جوابه في الحل  
وعدها على الملك الحقيقي وكذا يقال في ذهن نفس والأجلد الأجنبي والمحرم لا يصح  
نحوه بخلاف التصديق به وهو نوع من اليقين والاثبات لا يصح نحو غيره  
تصح مذهبته من بعض نقل اليد أيضا حتى يصير الثاني أحق به وكذا هو المذهب القيمة  
بداية المذهب من المطلق في مذهبته يتعين حكمه على أن المراد به نقل اليد بشرط  
بأنه مباح لهم للأعمال والأثر ونحوه قبل بدو التصالح صلاحه ثم مذهبته  
من غير شرط قطع والاهبة الرضا مع بدو وزرع لا يفرق بالبيع في حق الأ  
رهن لا اتفاقا مطلق البيع فيها من الجهل بما يخصها من الثمن عند التوزيع **في حق**  
**الدين المستقر للدين** أو التصديق به عليه **البراء** فلا يحتاج إلى قبول نظر  
حكم للمعنى **وعنه** **الدين** أو الدين **بالخطبة في البيع** بناء على ما تقدم من بطلان  
بيع الدين لغير من تعليمه لما على مقابلة الأصح كما مر فنصح مذهبته بالاول وكان  
في الروضة الناجز هنا على بطلان مذهبته مع ما قدمه أنه يصح بيعه انكالا على مذهبته  
مصحح هذا من ذاك بالاول كما تقدم وعلى الصحة قبل لا يلزم إلا بالتبني  
لام وقيل يتوقف عليه فطية قبل يلزم بنفس العقد وقيل لا بد بعد العقد  
من اللان في القبض ويكون كالنقلية فيما لا يمكن نقله والذين يتبعه الاول  
أحدا

أحدا من أشهر اهلهم القبض الحقيقي وهنا فلا يمكنه إلا بعد قبضه بأذن الوا  
ذهب وعلى مقابله للموالد الواجب الرجوع فيه تنزيلا منزلة العين ولو تم  
موقوف عليه بصفته من الاجرة لاخره يصح لأنها قبل قبضها اما غير مملوكة لم  
مجهول فان قبضه هو له وكيد منها شيئا قبل البيع وعرف حصة منه وراه  
هو له وكيد واذن لم يقبضه وقبضه والافلا ولا يصح التبع لحيات الوقف  
إذا قبضه يعطيه للمثبر عليه لأنه لو قيل قبل الملك على أنه مجهول وانما هو يبر  
أحد الورثة بصفته لأن محله أعيان رها وعرف حصة منها **ولا يمكن** في غير  
الهيئة الضمنية **وهو** بالمعنى العام الشامل لجميع ما من ولو من أب لولده الصغير  
ونقل ابن عبد البر إجماع الفقهاء أنه لا يمكن هذا الاشارة لعدم مبرور فقهاء مذهبهم  
**الاي قبض** القبض المبيع في من تفصيله نعم لا يمكن هذا الاتفاق ولا الوضع  
بين يديه بل لا بد لأن قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع  
بعضهم الأكفاد في المديونية فمطلوب وان تسويع فيها بعدم المبيعة للمخبر المبيع  
فصل الله عليه وسلم اهدى إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكافان قبل ان  
تصل اليه فقصه صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالمديونية الباقى وقال  
به كثير من المعايير رفض المديونية ولا يعرف لهم مخالفي والعقبة القاسدة ا  
لمعوضة كالصحة في عدم الضمان لا الملك وإنما يعتد بالقبض ان كان باقيا من الولد  
نحوه **بأذن الواجب** أو وكيد فيه أو في ينفذه كالاتفاق وكذا إذا اكل  
خلاف للقاضي على ما قاله شارح تكملة جزم غير واحد بما قاله القاضي وإن كان  
في رد المذهب فلو قبضه غير من فممنه ولو اذن ورجع عن اللان أو جازا  
لغيره عليه أو مات أحدها قبل القبض بطل اللان ولو قبضه فقال اللان  
ذهب رجعت عن اللان قبله وقال المذهب بعده صدق الواجب على ما لا  
ستظهره الأذرع من ترد له وذكر ولم احتمال بنصفه في المذهب  
الرجوع فيله وهو قريب ثم رأيت أن هذا هو المتقول كما ذكرته في شرح الأ  
رشاء وباب الرهن مع فروغ آخر يتعين استحفاها هنا ويمكن  
قرار القبض كان قيل له ومذهبته كذا من فلان واقبضه فقال نعم وال











وبين حجر الخليل اقوى لمنعه التفرق وانما بعض الغرام والفرق انما  
يمنع الحماة ولا يمنع الاشارة **واللغو تعليق منع** وتديره الوصية  
به **وتدبرها وتلحقها** لبقاء السلطنة **وتلك الاشارة على المذهب**  
العين بما لها وتورد الاشارة المنفعة فيستوفى بها المتأخر من غير رجوع للموا  
ذهب بشي على الموجز وفارق ما هنا رجوع البايع بعد التالف بان النسخ ثم  
اقول وكذا جرى وجه ان النسخ ثم يرجع العقد من اصله ولا كذلك هنا **ولو**  
**زال ملكه** الرجوع عن الموصوف **وعاد** ولو باقالة او رد بعيب **الرجوع الاصل**  
صل الواهب **في الاصل** لان الملك غير مستعاد منه حيث نزع قد يرد ولو  
يرجع كما ترى نحو تخير العبر وكما لو وهبهم واقتضيه صيدا فاحرم ولم يرد له ثم  
تخلل كذا قبل ورد بان ملكه الولد الزايل بالاحرام لا يعود بالتخلل بل  
يلزمه ارساله ولو فده وخرج من ازال ما لو لم يزل وان اشرق على الزوا  
ل كما لو ضاع فالنقطة ملغطة وعرقه سنة ولم يتم ملكه فخص الملك وشي  
فلا يسم الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه واقتضيه رجوع قيمه في رجوع  
الاب وجره بان والذي ينجم منها عدم الرجوع لئلا ملكه ثم عوده  
سواء قلنا ان الرجوع ابطال للمعينة ام لا لان الثايل بالابطال كما  
به حقيقة فالرجوع في الزيادة المنفصلة **ولو زلاد رجوع يزاد**  
**المنفصلة** لانها تامة ومنها تعلم صنعة وحرفة وحرف الارض وان زاد  
ت بها القيمة لا اجل عنها الرجوع حدث بغيره وان كان له الرجوع حال اقله  
طالع حدث ولم يتأخر على ما في الاصل لكن رد بان كلامهما في التخليص  
عن الشيخ الى حامد بن الف **لا المنفصلة** كذا في اخره فلا يرجع فيه لحدوثها  
ملك المتهم وليس بها حمل عند القبض وان انفصل في يده وسكت عن  
القبض وحكم انه لا يرجع بالاشبه مطلقا ويبقى غراش المتهم وبنائه  
باجرة او يقله بارش او يتملك بيمينه وزوجه الى الحماة بما لا اقران  
ضعه لم حال ملكه الارض ولو عدل فيه نحو قصارة او صبغ فان زاد في  
قيمتها شارك بالزيادة والا فلا يشي **ويحصل الرجوع برجع فيما وهب**  
اد

او استرجعته او ردته الى ملكي او نفقت الهبة او ابطرها او فسخها  
وبكفانية مع التبعة كاخذته وقبضه لان هذه تعيد المقصود لمراجعتها فيه  
بيعوه ووقفوه وهبته بعد القبض **واقا** وفيها الذي يحمل فيه **في الا**  
**ثم** كمال ملك الفرع فلم يقو الفعل على ازالته وبه فارقنا انما الرجوع  
بها في زمن النيا لما هبته قبل القبض فلا يؤثر رجوعها قطعا وعليه بالاسبق  
القيمة وبالوطني مهر المثل وهو حر لم وان قصد به الرجوع بقا وبه عليه بعد  
الرجوع امانته لانهم لم يأخذوا بحكم الغمان وبه فارقنا بد المشرق بعد الفسخ **والرد**  
**ع لغير الاصول في هبة** مطلقة او مقيدة **بني الثواب** ان العوض لغير السابق  
وتنهي وهب مطلقا ليس باللام وان كان المشاء رقيقا لتوقفه على تاويل بعينه  
بان لم يقيد بثواب ولا عده **فلا ثواب** ان عوضا **ان وهب لفرع** في المبركة  
الغشوية اذ لا يقتضيه لفظ ولا عادة **وكذا** الاثواب له وان فاده ان وهب **لا**  
**على من** في ذلك **في الاظهر** كما لو عاهد دله الحاقا للحيان بالمناقة ولان العا  
ده ليس بها عاقبة الشرط والمعاوضات **وكذا** الاثواب له لو له ولان وهب  
**النظر على المذهب** لان التقصد حيثما الفصل وتأكد الصدقة والمجوعة  
كالهبة فيما ذكره كذا الصدقة واشار الاخرين من جهة الدليل ان العادة في  
قوت الثواب وهب هو اورد الهدية ونجت ان عمل التردد ما اذا لم ينظر  
الاهدية قريبة حاله او لظنية دالة على طلب الثواب والاوجب هو اورد  
لا حاله وهو بحث فاهو لو قال وهبتك ببدل فقال بل بلا بدل صدق **ان**  
المتهم كما لو رول القرض لان الاصل عدم التبدل ولو اهدى له شيئا على ان  
يقض له حاجة فلم يفعل لزمه رده ان بقي والا فبدل **فان وجب الثواب** على  
الضعيف او على البحث المذكور لثقل الهدية او لعدم ارادة المتهم ردها  
**وهي قيمة الموهوب** ولو شليا ردها يوم قبضه **في الاصل** فلا يبعين  
لثواب جنس الاموال بل الحية فيه للمتهم وقيل بيمينه الى ان يرضى ولو با  
ضعاف قيمته **لغير الصحيح** ان امرأته وهب لزوجها ثوبا وسقم ثاقه  
فاناب عليها وقال له ارضيت قال لا فزاده الى ان قال نعم واشاره جمع







على صاحب الفرج وان كان الاعطاء انما هو لاجل ذلك كونه لاجل من غير  
حول في ملكه لا يقتضي رجوعا عليه بوجه فاسلم ولو اهدى لمن خلقه من كمال اللام  
ينقص ما قبله كماله قبله والاحل اس وان تعين عليه تخليصه من كمال الاصح  
ان يجوز اخذ القرض على الواجب المعنى اذا كان فيه كماله خلقا كما يتصور كلام  
الاخرى وغيره هنا ولو قال قد عداوا اشتراككم كذا تفريقا لم يرد التسط  
او او تدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة تحكم هنا ومن ثم قالوا ان يعطى  
فغير ادنى قرينة ان يفسل لم يرد او قد دلت القرينة على ذلك تعين لم ولو  
شكى اليه ان لم يوف اجرة كذا باق اعطاه وديها او اعطى بطن صفة في اوفى  
هذه لم يكن قيم بالانما يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفى بكونه اعطى لاجل  
فمن ذلك العسقة بالقرينة وشيئا باق اخر المداق مسددا ان من د  
فوق الخطوط او وكيلها او وكيلها لعلها او فيه الخرجها فلو قبل المداق  
جمع على من اقصى حيث دلت قرينة ان ما يعطاه انما هو لاجل حرم الاخذ  
ولم يملكه قال الغزالي اجماعا وكذا لو استع من فعل او استع ما هو عليه الا بما  
ان كثر ويحتمل بخله في اقله لزم وجهه حتى تبرير او تقدر على ما لا يوفى  
بانه هنا في مقابلة البخل المتقوم عليه بال **كتاب القسمة**  
بهم فكون اوفى وهو الاصح وقال لقاطه بضم اللام ولقاطه اوله في  
لغة سائر خلف بعد ما تطلب وشرا مال ومنه وكان يقيد به الباق في اواف  
اختصاص من حصر ضائع بخلق بخل غير مملوك لم يجوز ولا عرف الواحد  
مستحق ولا استع بقوته فلو وجد مملوك لما كلفه فان لم يكن له مال  
فلقطة نعم ما وجد بدار حرب ليس بخاص او قد دخلها بغير امان غنيمته او  
لم فلقطة وما القاه بخوري او طاري لا يوفى بخورجه او داره وودائع  
ما فيها من ماله ولا يبرق **كتاب القسمة** سلا كما مال ضائع لاقطة خلافا لما وقع  
في الموضع الاول انه لا مال في القسمة او ثمنه ان راس بيعة او بيعت ببيت  
المال الى غير ذلك من ذلك ان تدفعه والاخر في مصارف بيت المال وحيث لا حكم  
او كان نجارا فعلى من هو بيده قيم ذلك كما مر نظيره قال الماوردي ولو وجد

لؤلؤا

لؤلؤا بالبحر خارج صدقه كان لقطه لا يوجد خلقه في البحر الا داخل صدقه فطاهر  
انما الفرق بين المشتق وغيره لكن قال الرويان في غير المشتق انما لو اجد  
لو وجد لقطه غير صدقه كالمير وقرير وسكة اخذت منه فهو له والمقلقة  
ولم اجد البحر ليس بصدقه منسوخ فقد نص الشافعي رضي الله عنه على ان يثبت  
في البحر قال جمع وما اخرج من من حيث ارض الغير فثبت بملكه بالكلية او من اللقطة  
ان تبدل تعلم بغيرها فباخذها فلا يحل له استعمالها الا بعد تعريضها بشرطه او  
تحقق ارض الحاكم عنها فان علم ان صاحبها يعود اخذ تعلم جاز له بغير اقرار  
بشرطه وبيعوا على جواز اخذها في الجملة لا احاديث **كتاب القسمة** باق بعضه مع الايات  
الشاملة للبر واللاحان تشبهها وعقد الدية لان كمالها ليس بالعرض و  
غيره لاجل الموات لان كمالها ليس من الشارع ويصح تعينه للعرض لان  
ملكها اقل من الشارع وان كان لها لاقط ولقط ومقتضى وسعها كمال  
وخرج اللقطة من امانة الا لا يقرب والولاية على غنيمته كالولي في مال البحر  
الاكتساب بتملكها بشرطه وهو المذهب فيها **كتاب القسمة** **كتاب القسمة**  
**كتاب القسمة** لا يثبت البريل قال جمع يكره تركه لئلا يقع فيه خاين **كتاب القسمة** **كتاب القسمة**  
مال الادنى كغنى اجيب ما فيها امانة او كس وكل منها لا يجزئ ابتداء وقال  
جمع بل نقل عن اليهود انه غلبت على غنيمتها لولا انها وجب والا فلا وجب  
وه السك وخصة الغزالي بما اذا لم يكن عليه ثيابها لولا انها وجب والا فلا وجب  
بالترك وحيث الزكوى في غنيمته محل الخلاف بما اذا لم يجمع والامان لم يكن ثم غيره  
وجب كطريقه والود يوفى بل اول لان ملكه بيد مالكه ورد بان شرط الوجوب  
ثم ان يبدل لولم **كتاب القسمة** المالك اجرة علم وحرره وهذا الاثنان **كتاب القسمة**  
**كتاب القسمة** **كتاب القسمة** امانة نفسه مع عدم فسق خشيته الضياع او طرد الخيانة وقول ابن  
الرفعة ان الخبير يخاف على نفسه بفارق هذا لان الخوف اقوى من التوقع وده السك  
بانه لا يوقر فيها اس من حيث ان الموار كالحوض طاهر على ان يكون به او يطهر عليه ما  
يجوز عنه ولو اجماعا لا لكن في ضياعه **كتاب القسمة** **كتاب القسمة** **كتاب القسمة**  
لان خيانتهم لم تتحقق وعليه الاخر اما اذا علم من ثمة الخيانة فيجوز عليه اخذها كما



كالوديمة **وكبره** تنزيها وقيل تحري الاشارة **للفاسق** ولو نجو ترك صلاة ولا  
انما علمت لمانته والاموال كما شمله المظالم لان قد خوفي فيها وجبت الزكوة كالا  
ذم انما جعل المظالم اخاف من مظاهرها لو تركها والاحرم قطعا وفيه نظر **والله**  
**هذه الابواب ادخل الاشارة** بل بين ولو عدل كالوديمة ولا يشترط  
بما الخيانة ووارثته من اخذها اعتاد الظاهر له ولو لا يستوعب فيه فمناها  
بل بعضها الذي ذكره في التعريف ولو خشي من علم ظالم بها واخذها لم يشترط  
حجب واختار جميع بالامر من غير حواش لم يل حال الاذرع ولو خشي من  
على غير الواقع بل بمانته نفسه والتعجب والمناوحت في اللفظ لان امر النسب اعم من  
الكتاب عليه انما المظلمة وقيل يجب **والله** ان يصح **الثقل الفاسق** قال  
الزركشي واست هذه مكررة مع قوله **وكبره** فاسق فان المراد بالهبة هنا  
ان احكام المظلمة هل تثبت له وان منعها **الاخذ** **الظالم الصبي** **والخنزير**  
المرد عليه بعد لان المظلمة بمعنى الكتاب لا الامانة والولاية وفيها  
يقين فان قول الاذرع المراد بالفاسق من لا يجب فيه حجب على **المظالم**  
**المرد** **والصبي** **والعاقد** **والمتامن** **وذا** **الاسلام** وان لم يكن عدلا فيه  
على الوجه المذكور وخرج مما دار الخلاف فيه من تفصيل **ثم** **الظاهر** بناء على صحة  
**الظلمة** **للفاسق** وشبه فيما ياتي الكافر قال الاذرع **الا عدل** **ودينه** **ان**  
**يقرب** **المظلمة** **من الفاسق** وان لم يحجب ذهابه **وبوضع** **عند عدل** **لا مال**  
**ماله** **ولاه** **لا يقرب** **بده** **فاول** **غير** **والمرد** **للمرد** **والوضع** **للفاسق** **كاهو** **معلم**  
**والظاهر** **ان** **لا يقرب** **لغيره** **كالكافر** **بل** **يقرب** **لغيره** **عند** **برهانه** **لغيره**  
وقال جمع بل يقرب معه وذلك لثقل **يقرب** **والتعريف** **فانما** **التعريف** **بملكها**  
قال الماوردي واشهد عليه الحاكم بغيرها اذا جاء صاحبها وموتته عليه كذا  
اجرة المضمون اليه حيث لم يكونه بيت المال شي ولو بعد التعريف **الملك** **ولو وضع**  
**اللعين** **منها** **لم يشرع** **منه** **بل** **يعضده** **الحاكم** **بما** **يقول** **بعدم** **الظلمة** **والتعريف**  
**ينبغي** **وجود** **الولي** **لنقطة** **الصبي** **المجنون** **والسفي** **لغير** **حق** **المالك** **وكون** **بده** **نا**  
**ميتة** **عنه** **ويستقل** **بذلك** **والتعريف** **والمراجع** **الحاكم** **موتة** **التعريف** **ليقرض** **او يبيع**  
**له**

لم جزاء منها وكان الفرق بين هذا وما يأتي ان موته الشريف على التمسك التمسك و  
جاء الاصل لما مال العبد نحو ما يمكن ولا يصح تقويم القبيح والنجس قال الد  
رى الا ان كان الولي معه والاذن لان اذ هو لم يعرف بكذا بخلاف السفيه  
الغير التاسق فانه يصح تقويمه لانه يوثق بقوله ووجهها **ونبتلكم بالقيس** او نحوه  
**ان ليس ذلك** معطية لم وذلك **جاء** **بجواز الاقرار في** لم لانه تمكك كالاستقرار  
من فان لم يره حفظها او سلمها للقاضي الا بين **ويحقق** في مال نفسه ولو لم يقر في  
يظهر خلافه ان ذكر في من تبوع **ان قصر انظر** اذ في المثلث من المجرى **حتى تلقى**  
وانتفى في **بدا القبيح** او نحوه لشخصه كما لو ترك ما احط به حتى تلقى او انتفى ثم تفرق  
الثالث اما اذا لم يقم بان لم يتصور بان فانتقمه نحو العبد فمناها مال دون الولي ومن  
تلفت في نفسه ما احدثه للول في غيره اخذها منه الظاهر باليقين وبما يتكلمه وبما  
العبد حيث من ضمانه **والاظهر بطلان التقاط العبد** اذ التقى العبد لم ياذن له  
سيده ولم يبره وان نوى سيده لانه يقرض للمالك بغيره **فلا يملك** لو وقع المالك لم ياذن  
فيه شائبة ولا يملك وليس من اهلها وبه يفرق بينه وبين نحو القاسق فانهم  
وان انتفى عنهم الشائبة الاولى فيهم اهلها الشائبة الثانية على التقاط من الا  
كتاب اما اذا اذن له ولو مطلق الكتاب فيخرج وان فيها لم يصح قطعا **ولا**  
**يجوز لعريف** اذ بطل التقاطه لانه يده فامنة وجب له لا يصح تمككه ولو سيده با  
ذنه واذا اذبح التقاطه فهو مال ضائع **فلا اخذ** في المثلث **سيده** او غيره منه كان  
**التقاط** من الاخذ فيعرف ويتكلم ويستأخذ العبد عن العبد ولو سيده ان يقره  
بيده ويستحفظ اياه ان كان ابنا والافعة لتعديده باقراره به حيث فكان نحوه  
منه ورد له اليه ويتعلق الضمان بسائر امواله ومنها رقبته العبد فيقدم صاحبها  
بوقبته فان لم يعلم تعلق بقبته العبد فقط ولو عتق قبل ان يؤخذ منه حاله تمككه  
ان بطل الالتقاط والافه لو سب قيمه فلم اخذه ثم تفرقه ثم تمككه **قلت المدعي**  
**مخة الطفاط المالك كتابه** **مخية** لانه كالمحرز المالك والتعريف فيعرف ويتكلم با  
لغير قبل التمسك والاخذها القاضي لا السيد وحفظها لما لكها اما المالك  
كتابته فاسفة فكالتق والتقاط من بعض **جر** لانه كالمحرز فمما ذكر **وحي** في المثلث



لم **والسيرة** يدانها ويملكها **الحق** والرفق ان لم يكن بينهما سيرة  
 بآية فان كان بينهما سيرة بالحق انما ودية **واللفظة** بعد تعريفها وملكها  
**لصاحبها** **النوبة** منها التي وجدت اللفظة فيها **في الظاهر** من اللفظ من  
 حول **اللفظة** **النوبة** **المهايا** ولو تخلصت لفرق **المهايا** **النوبة** **السيرة**  
 باذن لم فيه اناب من يفرق عنه على الاوجه ولو تخلصت لفرق **النوبة** **السيرة**  
 صدق من هي بيده كما دل عليه النص فان لم تكن بيده واحد منهما كانت بينهما  
 فيما يظهر بعد ان يخلص كل للآخر **وكذا حكم سائر النوبات** **انما يقيم من النوبات**  
 كالجمعة بالانواع والروية والركاز لان مقصود **المهايا** **النوبة** **السيرة** وان يخص  
 كل بما في نوبته **من النوبات** كاجرة طيب وحجاب الحاق للغير بالغير وظاهر كلام  
 شارح ان العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المنة بوقت وجوده  
 كما في وفيه نظر والذين يتبعانها سواء في غير وقت الاحتياج **لنوبة** **النوبة**  
 وجديسها في نوبة الاخر **الارض الخائبة** **منها** **او** **عليه** **الواقعة** **ونوبة** **احدها**  
**والله اعلم** فلا تدخل لتعلق بالرفقة وهي مشتركة واعتراض من حمل التعلل على  
 الثانية بانها بيوتية لما بعد يرد بان كلامه اذا صلح لها بانها غير  
 بيوتية لمن ذكر وان لم توجد وكلام غيره **فصل** في بيان تعلق النوبة وغيره  
 وتفرقها **الحوان المملوك** ويعرف ذلك بكونه موسوما او مقرا طائلا  
**المتبع من سائر السباع** كقريش وغيره ونوبته في زمان هذه من كبارها  
 واجيب عليها على صغيرها اخذ من كلام ابن الرفقة ويرد بان المصنفين **النوبة**  
 النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة **للاسد** **نحوه** **النوبة**  
**كجبر وقرسا** **ومار وقرسا** **وغيره** **كالباب** **وطي** **او** **طير** **ان** **كلام** **ان** **وجد**  
**بنمازة** ولو امتنع عن المملوك قيل سميت بذلك على التلصص **فان** **لا** **وقال** **ابن**  
**الخطا** **بل** **من** **فاز** **عقلك** **ونجا** **فقد** **ضد** **فهي** **مفصلة** **من** **الجملة** **التي** **لها** **اللفظ**  
**او** **بأنهم** **اللفظ** **اللفظ** **لأن** **له** **ولا** **يتعلق** **على** **اموال** **الغائبين** **ولا** **يلتزم** **واضح**  
 ضايع كما انقضاء كلامه بل قال السبكي اذا لم يخش ضايع لا ينبغي ان يتفرق  
 واللفظ عن يجب الجزم بشركه اذا اكتفى بالبرعي **والنوبة** **عليه** **ولو** **اخذ** **احدها** **الى**

ان الاتفاق عليه قضا على ما لكم **والنوبة** **عليه** **ما** **لكم** **لا** **ثبات** **ان** **ملككم** **وقد** **ينفذ** **عليه**  
 ذلك **وقال** **القاضي** **يسوع** **حيث** **لا** **ي** **ويحفظ** **لأن** **الانقضاء** **في** **نظر** **صاحبه**  
 او يبين ان يجوز حضوره **والنوبة** **يخرج** **تخصيص** **القاضي** **من** **اللفظ** **وقضية** **لنوبة**  
 القول **بالا** **السيرة** **وما** **الغائب** **ثبت** **الاصد** **عليه** **هنا** **وكذا** **الغير** **من** **الامام**  
 اخذه **للخط** **من** **المخافة** **في** **الامام** **صيانة** **له** **ومن** **ثم** **جاز** **له** **ذلك** **في** **نظر** **الخوف**  
 قطعا **واضح** **ان** **ابن** **عليه** **ان** **يقبض** **قطعا** **كما** **في** **الوسط** **ويحمله** **كما** **اخذ** **في** **الكفاية**  
**ان** **لم** **غير** **صاحبه** **والاجاز** **له** **اخذ** **قطعا** **ويكون** **امانة** **بيده** **وجزم** **على** **الكل**  
**النوبة** **في** **نظر** **الامام** **من** **المخافة** **للملك** **لنوبة** **في** **منازل** **اليد** **وقد** **يخرج** **المير**  
**ها** **بما** **يجامع** **مكان** **تخصيصها** **بلا** **رأى** **ان** **يجوز** **ها** **ما** **لكم** **الطلب** **لأن** **ان** **اخذ** **منه**  
**و** **يرون** **الابرة** **للقاضي** **اما** **نظر** **النوبة** **في** **نظر** **الخط** **قطعا** **في** **الصحة**  
**وغيرها** **قيل** **هنا** **ان** **لم** **يكن** **عليه** **استعانة** **والا** **لم** **يكن** **اخذها** **الا** **اخذها** **فا**  
**لظاهر** **ان** **لم** **يجز** **اخذ** **للملك** **بها** **ولان** **وجودها** **عليه** **وهي** **تقبل** **منه**  
**من** **ورد** **الماء** **والشجر** **والفرار** **من** **السباع** **وقد** **فرق** **بين** **الاستعانة** **للغنية** **والفقيرة**  
**وهذا** **الاوجه** **الذي** **فيه** **نظر** **واضح** **ان** **لا** **يلزم** **من** **اخذها** **واخذها** **والا** **يلزم**  
**اخذها** **وهي** **عليه** **وضعية** **عليه** **في** **نظر** **اخذها** **بين** **المملك** **والخط** **وهو** **لا**  
**ياخذ** **الا** **الخط** **ودعه** **ان** **وجودها** **تقبل** **عليه** **مسيره** **كغير** **المتبع** **عنوة**  
**ويخرج** **بالمملوك** **غيره** **كل** **بغير** **في** **نظر** **الخط** **ولم** **الاختصاص** **والا** **اختصاص** **به**  
**بعد** **تعريف** **مسته** **والبيوع** **المفصلة** **تقليد** **الخط** **لو** **اخذ** **ه** **من** **اخذ** **ه** **و**  
**لغيره** **فان** **خشي** **مخرج** **وقت** **النوبة** **مخرج** **وقدم** **ومن** **لم** **استشأن** **الى** **الامام** **وكا**  
**ن** **سب** **تجوز** **هم** **ذلك** **في** **مال** **الغير** **يحب** **التقليد** **مع** **ان** **لا** **يقول** **به** **ملكه**  
**قوة** **الفرقة** **المفصلة** **على** **الخط** **ان** **يقتض** **مع** **التسوية** **به** **على** **الفرق** **وهو**  
**نوبة** **الواحد** **فان** **المفصلة** **لهم** **لا** **له** **فان** **دفع** **ما** **اشار** **هنا** **وقا** **ها** **ان** **الخط**  
**صاحبه** **وقال** **ان** **غير** **هذه** **مصدق** **ببيعه** **وحينه** **فان** **القياس** **ان** **الذراج** **يستقر**  
**عليه** **ما** **يدين** **قيمة** **حياته** **بما** **لا** **الذراج** **فوت** **مخرج** **والا** **كلين** **يستقر**  
**عليه** **قيمة** **الخط** **والذراج** **لحرق** **ورج** **الزركشي** **من** **تدول** **في** **موقوف** **وموهي** **عسمة**



بمنفعة انما لم يعلم مستحق ما انما لا يتملك والذم في حق الاول جواز تملكه  
بعد التعريف لا يتبعه اعلوكم الموقوف عليه فمن حق الاول المملوكه ومن  
الثاني جواز تملكها كرفقته لانها مملوكة كان الرقية للوارد والمنفعة للمو  
لم وان وجد الحيوان المذكور بقرينة مثلاً او قريب منها لم يثبت لا  
يوجد من ملكه فيما بينهم **قال الاصم جواز التنازل** وغير الحرم والاقرب بقصد التنا  
تم **التملك** لتطرق ايدي من اكله ايم هناك ومن المفارقة لندرة طوقها ولا  
عناد ارساها فيها بل لاراع فلا تكون خباله بخلاف العروق وقد يشيع  
التملك كالعبر المتكدة وكالودعها للفاخ فترعا عنها ثم عاد لا عرافة المسقط  
لحقه **وما لا يمنع منها** من صفات السباع **كثافة** وعجل وفصيل وكبير ايل  
وجيل **جواز التنازل** للخطو **والتملك** في القرية **والمنفعة** زمن الامن و  
الشراب ولولوة الزاوي كما اخفاه الخلاق للحر وموتاه عن الضياع **وجيز**  
**احله** انما يكون للتملك **من مفارقة** بين ثلثة امور **فان شاء** **وجيز** و**يقين**  
عليه **وتملكه** بعد الشعر بغيره **او باجم** باذن الحاكم لوجده بغيره **الذي**  
**وجيز** **فمنه** كاللحم بل اولى **وعرفها** من اللقطة بعد بيعها لا الثمن و  
لذا انت الضمير هنا حذر من ايها موده على الثمن وذكروا في الحكم لانه  
لا ايهام فيه **تم تملكه** **او الثمن** **او تملكه** حاله **الكلم** ان شاء اجماعا ويقر  
بين احتياجه لاذن الحاكم في البيع لاجتماع ما يصرح بكلامهم بان البيع فيه  
وعاينه مصلحة المالك وهي شريطة نظر الحاكم في التملك المصلحة فيه التنا  
جته للمصلحة فقط فلم يتوقف على نظر حاكم ولا يجوز له الحكم قبل تملكه  
ما ياتي فيما يفسده **وجيز** **فمنه** **بغير** تملكه **لا الحكم** كما سيوضح به  
الربح خلافا لمن ذهب فيه **انما يملكه** ولا يشتر فيه هذه الخصلة على  
الكل من عند الامام ورسا في عنه نظيره بما فيه وعلم ذلك بان التعريف  
انما يراد للتملك وهو قد وقع قبل التملك واستوفى به بدل في الذمة ومن ثم لم  
يلزم اقراره بل لا يتقدمه لان بقاءه بذمته احفظ والبيع يبع بعضه للامنا  
ق ليل لا تشتت المنفعة بما فيه ولا الاستمرار على المالك لذلك وفارق بانه

ما سر في هرب الخيال بانه ثم يتحذر بيع العين ابتداء لتعلق الامارة بها وعلى  
الرخصة فيها غالباً حيث لا كذلك اللقطة ولا يرجع عما اتفق الا ان اذن  
له الحاكم انما تملك من رخصته والايمان خاف عليه او على ما لم يملكه يظهر  
على انه يتحقق بغير الرجوع ولا الحق الاول لان فيها حفظ العين على ملكها  
ثم الثانية لتوقف الرخصة التخي على التعريف والاكل لتجمل اسبابه قبله احظ  
ومثل ذلك ان لم يكن له بها احظ المالك والاعتين كما قاله الخاورون وبيرو  
ما ياتي بل راد بطبيعة هي تملكها حالاً لا يستيقظ باجته لدر اوسل لانه اولى  
منه للكل ولما لا يواهمه ملكه امانة ان شرع باقائه **فمنه** **يقين** بغيره مثلاً فتر  
حقام به غير حتى عاد الى الم ملكه عند احد واليثة ورجع بما مره عند مالك  
وعند ناله ملكه ولا يرجع بشي الا ان السادة الحاكم في الاتفاق او اشره  
فمنه انه يتحقق بغير الرجوع او يواهمه فقط عند فقد الشهود لان فقدهم هنا  
غير زائد كعلم مما مر اخر الامارة ومن اخرج متاعاً غرق ملكه عند الحن البصر  
ورد بالاجماع على خلافه **فان الخلفه في العوان** او كان غير مأكول **فلم يحصل**  
**ن الاوليان** **لا الثالث** **وفي الاكل** **في البيع** **سهولة** **هنا** **لانه** **ولشعة**  
نظر الى العوان وقضيت ان لا ينظر للعوان فيما امر اشع الاكل **وجوز ان**  
**بالمسقط** من بيع التنازل في زمن الامن والوقوف ولول التملك **عبد** **اس** **فنا** **لا يفسد**  
مير الكن في زمن الوقف لا الامن لانه سيندك على سيده نعم يمتنع التنازل اية  
تخل له للتملك مطلقاً وحش جائز له التنازل الفن فلم يحصل ان الاوليان وفيه  
من كسبه ان كان والا حكم امر ومور الفارق معرفة رقبه دون مالكه بان يكون  
به علامة دالة على الرق وعلامة الجشعة والرجح ونظر فيه غيره ثم صوره بما  
ان عرق رقبه او لا وجهه ملكه ثم وجده ضالا ولو لم يملكه بعد تملكه المسقط  
وتصرفه فادعى عتقه او نحو سبعة قبله صدق بيمينه وبطل التعريف **وليسقط**  
**غير الحيوان** من الجاد كالنقد في غيره حتى الاختصاص كما مر **فان كان**  
**تسعة** **فساده** **كعربية** ورطب لا يتم تخيير بين خصلتين فقط **فان**  
**باجم** باذن الحاكم ان وجده اس ولم يخفى منه عليه كاصولنا هو الاستقل







تفيد بها الكثرة كما هو خوف النسيان اما عند تكلمها في معرفة ذلك على الام  
جه لا يخرج منه لما ذكرنا اذ اظهر **تم** بعد معرفته ذلك **تم** في اول وجوب اول  
على ما مر في قوله ان غير ان يسلم له العاقل الذي لم يشهد بالحق والخطا  
ولو غير عدل ان وثق بقوله ولو لم يسمع عليه بغير اقرارهم قوله ثم انما يجب  
دلة التعريف وهو ما يحل ان يكون خالف فيه القاضي ابو الطيب فقال يجب ثبوت اقراره  
الغزالي قبل فقيته الاول جواز التعريف بعد عشرين سنة وهو رواية الجيد  
والظاهر ان مراده بذلك عدم الغورية المتصلة بالالتزام التي ونحوها  
ذري فقال لا يجوز تاخيرها عن زمن تطلبت عبادة وتخليق بغيرها وكثرة  
واقعة البلقيني فقال يجوز التأخير ما لم ينقلب عليه ظن فوات معرفة المالك به  
لم يتوصل اليه انتهى وقد توفى له في النهاية فانما يجب فيها وجهان التعريف يتفق  
ان ثبتت اللقطة وان ذلك التأخير ينبغي بان يذكر في التعريف وقت وجدا  
نها وجوبا وان من قال نداء فقد سهل في اصل امره حتى اخر حتى ظن  
نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدا في الجواز والافلا وان ما مر في التبيين  
تفيد بذلك وعلى الاذني والبلقيني فون مدركا لا نقلا في تلك المعنى كما  
على انه لو غلب ان ظاهرا لم يحرم التعريف وكانت بيده لسانه ابدى اسفلا  
بذلك بعد السنة كما افق به الغزالي لكن افق ابن القبايع بان لو خشي من  
التعريف استئصال ماله عذرة تركه ولم يملكها بعد السنة والاول  
في الاسواق عند قيامها **وابواب الساجد** عند خروج الناس منها لانه اقرب  
الى وجدها ويكره التعريف مع رفع الصوت كما هو شرح المذهب وقيل في جواز  
التعريف في واحد بل حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسألة كانتا عاينيه  
استثنى الماوردي والشاشي مسجد الحرم والفرق انه لا يجب ان يكون المالك  
بقية الحرم في التعريف فيه بحضرة عبادة بخلاف غيره فان المعروف منهم **تم**  
التملك وبه يروى الحق به مسجد المدينة والا فمع وعلى نظير الناذل في  
تقديم ذلك لغير انام الموسم **ومحوها** من الجامع والحق اقل في محال الرجال  
لما روي في اكثره محل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطى بها  
مر

بامر القاضي لمن يعرفها والا ضمن نعم لمن وجدها بالصرح فغيرها بمقتضى  
قريب ام بعد استمرام تعريف وقيل بتعريف اقرب البلاد لمحلها واختبر وان  
جازت محلها فانما تسمى بغيرها وعرفها **فروع** وجد بيته ودرجها مثلا وجد  
ان لم يدر فلو لم يعرف لهم كاللقطة قاله الشافعي ويجب وغير الحقير الذي  
لا يفسد في التأخير ان يعرف النقط للخط بناء على ما مر من وجوب التعريف  
في اول التملك **سنة** من اول وقت التعريف للغير الصحيح فيه ولو وجد  
ها اثنتان عرفها **سنة** ولو شتر في عند السبكي لان قسمها انما يكون  
عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرقعة لانه في النصف كل لقطه كما  
ملته وهو الحق نعم لو اناب احد هما الاخر احد بشريه عنهما فيما يظهر  
فيظهر **سنة** ايضا ان يعرف احدهما سنة دون الاخر جاز لم تملك  
نصفها وطالب التمس. وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف  
سنة فاصد النقط بناء على ان التعريف جسد واجب ثم يريد التملك فيلزمه  
من حينئذ سنة اخرى ولا يشترط استيجاب السنة كلها بل يكون **على العا**  
**دة** زنا ومحل الوقف **يعرف او لا كل يوم** مرتين **لنهار** اسبوعا  
**ثم كل يوم** من طرفه الى ان ينع اسبوع اخر **اسبوع** مرة او مرتين اسبوعا  
يتم سبعة اسابيع اخذ ما قبله **ثم** في كل شهر مرة بحيث لا ينسى ان الا  
خير تكرار الاول وزيادة الازمنة الاول لان تطلب المالك فيها اكثر وعنده  
يد المرفعين وما بعد هذا ذكر اوجه من قول شارح مراده انتم ثلثة اشهر  
يعرف كل يوم مرتين وفي شلها كل يوم مرة وفي شلها كل اسبوع مرة وفي  
شلها كل شهر مرة **فصل** في الظاهر ان هذا الذي يدركه المذهب لا يوجد  
به كما يفهم ما بان انه يمكن سنة مفرقة على اس وجهان التعريف بقية الا  
في **ولا تملك سنة مفرقة** كان يفرق اثني عشر شهرا من اثني عشر سنة في  
الاجم لان الموقوف من السنة في الخير النوازل كالو حلق لا يكمل زيادة سنة  
**فصل في الاجم تملك في العلم اكل** للطلاق الخبر كما لو نذر موسم سنة ويقدر  
ق بهما مفدا والمطلق بان التملك لا يشاع والتزجر وهو لا يتم بالتفادي  
(بين بدل)







فيما يتبادر من قوله بغير موضوع الفرق بان هذا ما تقدم عرضت وفي ما مضى  
 ذاتي يتعلق بالوضع لا بالزمان والفرق وهو غير متعين اجتماعا وادارة  
**يملكها حتى يتغير باللفظ** من ناطقا مبرج فيه **كذلك** او كناية مع التنية فيها  
 نظير ما هو ظاهر في سائر اللبواب كما تقدم اذ اشار الى اخرى ونحوها  
 الرفعة انه لا بد من الاختصاص في كل واحد من لفظ يدل على نقل الاشياء  
 من الموضع الى غيره **وقيل** لك في التنية ان تجد بوقوع التملك اذ لا معنى  
 ولا ايجاب **وقيل** **تلك** بعض التنية بعد التعريف الكفاية بقصد التملك  
 السابق **فان** **تلك** ما لم يظهر المالك لم يطالب بهما في الاخرى لانها من  
 كسبه شرعا سلم او **تظهر** **المالك** وهي باقية بحالها **والنفاذ** **عنه** **او**  
 لها **فان** **ذلك** ظاهر في الحق لا بعددتها وموتها الرد عليها وبرهانها بآثارها  
 المتصلة لا المتفصلة ان حدثت بعد التملك والادراج فيها الى روثها بملككم  
**ان** **ادراجها** **المالك** **واراد** **الملتقط** **الى** **لعود** **الى** **بذلها** **ولم** **يتعلق** **بها**  
 حقلازم يمنع بيعها **اجيب** **المالك** **في** **اللاحق** كالقروض ومن ثم لم يتعلق بها  
 ذلك فعين البذل فان لم يتنازعا وكذا حاله لم سليمة لزوم القول **وان**  
**تلك** **المملوكة** **حسنا** **او** **مشرعا** **بعد** **التملك** **عزم** **مطلبا** **ان** **كانت** **مطلبة** **او**  
**قبحا** **ان** **كانت** **مقومة** **وهي** **تحت** **ابن** **الرفعة** **اخذ** **من** **تفسير** **ها** **بالفرق**  
 من انه يجب فيها المثل معلوم رد المثل المصروف وروى الاذرع  
 بان لا يبعد الفرق وهو كماله وذلك لان ذلك يملك بوجه المالك وان  
 حاتم فروعي وهذا قهر من عليه فكان يفران اليه انتم لما المتضمنة  
 فلا بد لها ولا ينفصلها كالتكليف ويعتبر فيها **يوم** **التملك** **اس** **وقته** **لان**  
 وقت دخولها وضمانه **وان** **نقصت** **يجب** **او** **نحوه** **طريق** **بعد** **التملك**  
**فلم** **يل** **يلزم** **لرطلب** **بذلها** **والملتقط** **رد** **ها** **مع** **ارثها** **اخفاها**  
**لا** **ارث** **في** **اللاحق** لقاعدة انما ضمن كل عند التملك بعض عند النص  
 قيل ولم يخرج عنها الا المجل فانه لا يجب ارثه كالمس ولو وجدها مبيعة  
 في زمن الجوار الذي لم يخص بالمشترى فلم يفسخ واخذها على ما جرى به  
 المقرر

ابن المقرئ وبواقي قول الماوردي للبايع الرجوع في المبيع اذا باعه  
 المشرك وجعل عليه بالفسخ في زمن الجوار الا ان يغرق بان المبيع  
 للمشتري **وقيل** **ذلك** **عنه** **او** **بميتا** **يد** **ما** **اقتضاه** **كلام** **الرافعي** **ان** **ان** **لم** **يفسخ**  
 انفسه كما لو باع العبد الرهن ثمنه فطلب في المجلس بزيادة اس  
 فكلما اذ العبد يلزمه الفسخ والا انفسه رعاية لمصلحة المالك فكذا البايع  
**عنه** **يلزم** **ذلك** **لمصلحة** **المالك** **لان** **الفرق** **من** **ادراد** **الرجوع** **لغير** **مال** **كان**  
**قالت** **ما** **الفرق** **بين** **المالك** **عنه** **والشفع** **كان** **له** **ابطال** **تصرف** **المشتري**  
**قلت** **يفرق** **بان** **الشفيع** **لو** **لم** **يجز** **له** **ذلك** **شاع** **حق** **من** **اسلم** **ولا** **كذلك**  
**عنه** **فان** **حيث** **تعذر** **لرجوعه** **وجب** **له** **البذل** **واذا** **ادعاه** **احل**  
**لم** **يضم** **او** **لا** **يسمى** **له** **بها** **لم** **تدفع** **اس** **لم** **يجز** **فيها** **اليه** **ما** **لم** **يعد** **لها** **لم** **يضم**  
 لو اعطى الناس بوعدهم ويكفي في الميتة مشاهد ويمين ولا يكفي اخلاصها  
 للملتقط بل لا بد من سماع القائلين لها وقضائه على الملتقط بالرد ففان خشي  
 منه ان يترد بها لشدة جوره اخذت الاكفاء باخبارها الملتقط واخذت  
 انها يتكلمان من سبهم **وليفض** **على** **الملتقط** **ولعل** **هذا** **اقرب** **وان** **وصفها** **قطعا**  
**وصف** **احل** **جميع** **مقاصدها** **وقد** **الملتقط** **صدقه** **بما** **الرد** **في** **التي** **علا** **نظم**  
 بل بين هذا ان اتخذ الواسف والادان ادعاه اكل نفسه ووصفها لم  
 سلم لاحد الابحثة كنية سليمة من الواسف **ولا** **يجب** **على** **المذهب** **لان** **مدح** **اما**  
 فيحتاج للميتة وشهر باحتمال سماعه لوصفها من غوها لكان اذ لم يلق صدق  
 فلما يجوز الدفع لرد الواسف يلزمك تسليمها الى حلف قال  
 وح انكم تعتقد وجوب الدفع بالوصف انه لا يلزم ذلك فان كل ولم يكن  
 تلكها فهل ترد هذه اليه من غيرها او لا لا الرد كما للقرار واقرار  
 الملتقط لا يقبل على ما كلفها بفرض انه غير الواسف كل محتمل وان قال  
 فكلما فعل انما ملك حلفا انه لا يرد ولو تلفت فشهدت الميتة بوصفها ثبت  
 ولزمه بذلها كما في البحر من النص ومما هو ان عدم ان ثبت باقراره او غيره



ان ما شهد به البينة من الوصف هو وصفها فان دفع النقطة لا يشا  
بالوصف فاقام **اخر بينة** ان حجة باشا بكه قال الشيخ ابو حامد وغيره و  
بانها لا تعلم انها انتقلت منه ويوجب فرض اعتياده بالاحتياط للمنفذ  
لكونه لم يقتر حركت **البينة** لان الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف فان  
**تلقف عنه** ان الواصف المدفوع اليه لا يلزم ما كثر يري وجوب الدفع  
اليه بالوصف **فلمصاح** **البينة** **تسحب المنقطة** لان ما انتم بغيره بالوصف  
تسليم **والمدفوع اليه** لان ما انتم بغيره بالوصف تخرج به دفع النقطة ما  
لو تلقف عنه ثم عزم للواصف فبينها فليس لما كثر ان يري الواصف لان  
ما اخذه مال المنقطة لا المدعى **والغرض عليه** المدفوع اليه لتسليمه  
فخرج عليه الاقطعا غرضه ما لم يقوله بالملك لان جشده يترجم ان الظالم  
هو ذوا البينة وفارق ما لو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم استحق البيع  
فانه يترجم عليه بالتمني لان ما اعترف له بالملك لظاهر البيدات البيدليل  
الملك لشا عا فعد بالاعتراق المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصود  
بالاعتراق المستند اليه **قلت لا تحمل النقطة** **الحكم** **الملك** ولا يلا قصد  
تملك ولا حفظ **على الصحيح** بل لا تحمل الا لا حفظ ايد الخ **الصحيح** لا تحمل  
لنقطة الا لشهادته **الغرض** على الدوليم والافاير البلاد كذا في فلا تظهر  
فايدو التخصيص **ادعيا** انها دفع ايهام الاكفاء بتدويرها في الموضع  
بعينه انتم لو كان هذا هو المراد لبيته والافايرها ما قلنا ه المشاهدة  
منه انتم ولان الناس يكثرون رعد في اليه فرعا **عاد** ما كثر اونايم  
فقد ظ على الخ **فما تبين** حفظها عليه كما غلط على الفائل فيه خطأ تبليغا  
الدية عليه مع عدم اسائه وخرج بالزم الحل ولوعرفه كما صح في الاتصال للث  
ذلك من خصائص المدفوع وجه لافرق والتصر لم يجز سلم نه من لفظه الحاج  
ان يجمع جميعهم لئلا يدخل فيه كل فرقة منهم وبالمكي حرك المدينة واختار  
المحققين استواءهم **ادعيا** **ويجب** **لغير** **بها** ان المنقطة قيم للمنفذ **قطعا** **واحد**  
**علم**

**علم** **لغير** **فيلزم** **الاقامة** **له** **ودفعها** **للقاضي** **اس** **الامين** **فان** **اراد** **سفر** **او** **للقاضي**  
**امين** **ثم** **الجنة** **جواز** **تركها** **عند** **امين** **فرفع** **النقطة** **ما** **لا** **ثم** **ادعي** **انه** **ملكه** **قبل** **قوله**  
**كافي** **للكفاية** **قال** **الغرض** **وحمله** **عند** **عدم** **النزاع** **بخلاف** **مال** **الخط** **صغير** **ثم**  
**ادعي** **انه** **ملكه** **لا** **يقبل** **قوله** **فيه** **كتاب** **اللفظ** **فيل** **يجز** **مفعول** **و**  
**يقال** **له** **منبذ** **وقد** **عني** **وهو** **شرا** **مطل** **بشرا** **مشارع** **لا** **يعرف** **له** **مدى** **فهو**  
**من** **بجاز** **الاول** **وذكر** **الطفل** **للعالم** **اذ** **لا** **يجز** **ان** **المميز** **والجبال** **المجنون**  
**يلتقطان** **لا** **اجبا** **جها** **الى** **التعهد** **والاصل** **فيه** **قوله** **تعالى** **ومن** **اجبا** **ها** **فكا**  
**ثم** **احس** **الناس** **جميعا** **وقوله** **وافعلو** **الخبر** **او** **كانه** **لنقط** **ولا** **قط** **ولنقط**  
**س** **علم** **من** **كل** **طام** **الغناط** **المنبذ** **ار** **المطرح** **والتعير** **به** **للعالم** **ايضا** **كما**  
**علم** **فرض** **كفاية** **مبانه** **للفرض** **المختصة** **عن** **الملك** **هذا** **ان** **علم** **به** **جمع** **ولو**  
**مشركا** **على** **المعتد** **والافرض** **عين** **وفارق** **ما** **منه** **للفق** **بان** **لغالب** **فها** **عني**  
**الاكتساب** **المجول** **على** **حجة** **التعويض** **كالوطي** **والفكا** **ويجب** **الاشارة** **عليه**  
**من** **الانطاط** **وان** **كان** **المنقطة** **مشتروا** **العدل** **ففي** **الامح** **لثلا** **يشتري** **ويضع**  
**نسبه** **للمني** **على** **الاحتياط** **له** **اكثر** **من** **المال** **ووجوبه** **على** **ما** **عه** **المستوص** **عليه**  
**في** **الخمس** **بمطريق** **البه** **له** **فلا** **يافي** **ما** **منه** **للفق** **ومنى** **ترك** **الاشهاد** **وهو**  
**له** **ولاية** **الحفانة** **الا** **ان** **تاب** **واشهد** **فيكون** **الثالما** **جديدا** **من** **جشده** **كما** **يجز**  
**ليسكن** **تقر** **كما** **بان** **ترك** **الاشهاد** **فسق** **فمع** **قال** **الما** **ورد** **من** **غيره** **من** **سليم** **الحاكم**  
**سن** **والايك** **تسليم** **حكم** **يقضي** **منه** **الشر** **في** **انما** **يافي** **هذا** **الخليل** **على** **الضعيف**  
**ان** **تصرف** **الى** **حكم** **مطلبا** **فالوجه** **تعليم** **بان** **تسليم** **الى** **حكم** **فيه** **عن** **الاشهاد** **فا**  
**غنى** **عنه** **وبجور** **الغناط** **العبي** **المميز** **لان** **فيه** **غناط** **له** **وقيا** **ما** **بشرية** **بل** **لوش**  
**ضيا** **علم** **لم** **يبعد** **وجوب** **الغناط** **وبجبه** **من** **له** **كافل** **كوص** **وقاض** **وبلنقط** **كما**  
**قله** **واما** **ثبت** **ولاية** **الانطاط** **للملك** **حر** **ولو** **فقرا** **لله** **مطلبة** **لغونه** **لله**  
**ينفله** **سلم** **ان** **حكم** **باسلام** **اللقيط** **بالدار** **والا** **فلم** **كافر** **العدل** **ودينه** **ا**  
**الغناط** **ويجز** **ابن** **الرفعة** **جواز** **الغناط** **اليهود** **للمنصر** **اي** **وعكسه** **وقيه** **نظر** **لا**  
**ن** **المتبع** **الانطاط** **الا** **خيار** **س** **على** **انه** **قد** **يجز** **بين** **الدينين** **كما** **يافي** **قبيل** **كاح**

دفع

دفع

دفع

دفع

دفع

دفع







وثيق منه بما اقترده وهذه مغايرة للتي قبلها خلافا لما زعم اتحادها لا  
 في هذه انه حارب ما جدها فقط وصديق الاول بما لو كان متبعا لهما وواحد  
 او غيرهما عنهما لم قال اولاً ولو غريباً فاذ ذلك مع الاختصار **وان وحده**  
**امتنع** بغيره **بما دية** **فله** **الملك** والى قرية لان الرقيق به اما غير ائمة فيجب نقله  
 من القرية الى مائة ولو مقيده وان بعد **وان وحده** **بدون** ويحكم ما كان اليد  
**ببلد فكل محض** فان اقام به فذاك والام ينقله لادق من محله وجوده ولو  
 محلة من بلد اخلف محلاتها فيما يظهر على نقله او اعلم **بالا** **الشراطين** **البا**  
 بقرين او وجهه بدون **بما دية** **اقرب** **بيده** لكن يلزم نقله من غير ائمة اليها **فيل**  
**ان** **الكل** **توا** **اليتلون** **المشقة** **بهم** فكون اى لطلب الرعي او غيره **لم** **يقرب** **بيده** لا  
 نفيه تقنياً النسب والام انه يفر لان اطراف البادية تحال البلية الواضحة  
 والظاهر ان من اعلمها فكون احتمال ظهوره ونسب فيها اقرب من البلية وعل  
 بما تقرر ان لم نقل من بلد او قرية او بادية لنقله ولا علم منه لادق له وروا  
 ان شرط جواز النقل مطلقا امن الطريق والمقصد وتوافر احوال الاخبار وانما  
 راحة الملا **قط** **ونفقه** **ماله** كغيره **العام** **كوفق** **على** **اللقطاء** **ومن**  
 به لهم لا يقال كيف صح الوهم ففعلهم مع عدم تحقق وجوده لان  
 نقول الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كما دل عليه  
 كلامهم في الوقف ثم ردت الزركشي صرح بذلك ووافقه المال العام اليه  
 فتقرر ان جهة حقيقة للجهة العامة وليس ملك ولا يفرق له من وقف الفق  
 لان وصف الفقير يتحقق في ملك السبي وخالفه الاذوني كشفاً بظاهر المال  
 انه فقير **او** **الخامس** **ويجوز** **ما** **اختص** **به** **كتاب** **بمات** **عليه** **فله** **من** **الراي**  
 ما صلح اول **ومفروضة** **تحت** **ومعطى** **بها** **وداية** **عنانها** **بيده** **او** **مستوفدة** **او**  
 بنحو **وسيلة** **وما** **خمس** **من** **دراهم** **وغيرها** **وهذه** **الز** **توقف** **ودناه**  
**بشرط** **فوقه** **وتحت** **اتحاد** **الملك** **و** **اختصاصها** **بخصيتة** **المشقة** **او**  
**التخيرية** **ذلك** **واعتبر** **في** **باب** **الاوجه** **انه** **يقدم** **الخامس** **اولاً** **وان** **وحده**  
**دار** **لا** **تعمل** **غيره** **او** **حائز** **او** **بستان** **او** **خيمة** **كذلك** **وكذا** **قرية** **كما** **ذكر**  
 الماوردي

الماوردي وغيره لكن استبعد ذلك في الروضة ثم بحث انه ليست **كذلك**  
**فما** **فيها** **لم** **كلمة** **فان** **وجد** **بها** **غيره** **منبوذ** **او** **كامل** **فما** **له** **اولهم**  
 في الروضة ويشترط انظر فيما لو وجد على عتبة الدار كمنه وهو ائمة لان لا  
 يسمى فيها عتبة انما كان بابها تغلق لا بخلاف وجوده بطريق الذي لا  
 تصعد له منها لان هذا ليس فيه عترة **وليس** **مال** **مدفون** **تحت** **بجمل** **الحكم**  
 بملكه لم كغيره على الرض تحتها فدين وان كان به ورقة منفصلة به انه لم  
 تحت الاذني انه لو انفصل خطباً بالرفيق وربط بينه وبينه ففقد له به لاسيما ان  
 انضمت الرقعة اليه **وكذا** **شباب** **ودواب** **وامتنع** **موصوفة** **بقرين** **بغير** **ملكه**  
 ان لم تكن تحت يد **في** **الاصح** **كما** **يعرف** **عنه** **وتارق** **البائع** **حيث** **حكم** **له** **بما** **تحت**  
 موصوفة بغيره عرفاً بان لم رعاية اما بملكه فله له مطلقاً **فان** **لم** **يعرف**  
**له** **مال** **خاص** **ولا** **عام** **فان** **الظاهر** **انه** **ينفق** **عليه** **ولو** **حكموا** **بكونه** **لانه** **فيم** **مصلحة**  
 للمسلمين اذا بلغ بالحرية **من** **بيت** **المال** **من** **سهم** **المصالح** **بحان** **كما** **اجمع** **عليه**  
 الصحابة **فان** **لم** **يكن** **بيت** **المال** **ينفق** **او** **كان** **ثم** **ما** **تصور** **مع** **مئة** **او** **مئة** **خوف** **لهم**  
 على الفقير من عليه الحاكم رآه **والا** **قام** **المسلم** **اربعين** **سيرة** **و** **ينظر** **في** **صنعتهم**  
 بين باقي نفقة الزوجة فلا يعتد قدرته بالكل **بكذا** **اي** **وجوب** **قرضا** **بالثاني**  
 ان على جهته كما يلزمهم الطعام **المحضر** **بالعوض** **وفي** **قول** **نفقة** **فلا** **يرجعون**  
 الى العجز ويؤديه ما ياتي او ايل السيرة انهم ينفقون **الحاج** **من** **غير** **رجوع** **على**  
 الاول بغيره بان ذاك تحقق حاجته فوجب مواساته وهذا لم يتحقق  
 فاحتج بمال الغير ليرده ما من اتفاق السبي فان ائتموا كلهم فانظر ام  
 الامام ويفرق بين كونها قرضاً وبيت المال بحانام بان وضع بيت  
 المال الاتفاق على الحاجتين ولو حالاً فله في حق موكله ومن مال الميا  
 سيرة وذا الزهرم وزعموا الامام على ما سيرة بده فان شق فعلى من يراه  
 الامام منهم فان استنوا ونظره خير ثم ان بان قمار رجوع على سيرة او حرا  
 مال ولو من كذا قريب او حدث في بيت المال مال قبل بلوغه وبيان  
 فعلية الا ان سهم الفقراء والمساكين او الغارمين وضيق في الروضة ما ذكره

قوله



في القريب لان نفقته تسقط بعض الزمان ورد بانته المنقول بل المقطوع به و  
وجزءه انها صار في الدنيا الاخرى **والمنقط الاستقلال** **الخطا** **الخطا**  
**الاصح** لان من قبل الخطا المالك قاله اول وبحث الاذرع في قيده بعد لا يجوز ان  
ع مال البتة عنده ومع استئلام بخطط المتخاض من ادعاه والمخاض نزول  
منه وتسلم للبين غيره باخر الاتفاق عليه بالمعروف والملاقى به او سلم للمو  
المنقط لو كان يوم **ولا يتفق عليه الا باذن القاضي** **قطعا** **ار** **على الامم** **فقط**  
يلزم للولاية التفرقة في المال لانتشار الاصل او وصي او حاكم او ابيه فان  
اتفق بغير اذنه ضمن ان لم يكن من راجعة والا فنفق في التفرقة ولا يقين  
**فصل** في حكم باسلام اللقيط وغيره وكفرها بالشعبة **الذو** **الذو** **الذو**  
**والسلام** ومنه ما علم انه مسكن المسلمين ولزم من قديم فقلت عليه الكفا  
وكتبت في نظر الاستدلال القديم لكن نقل الراجعي في بعض المتأخرين ان  
علمه ان لم يجهلوا من والافق دار كفر واجاب عنه السك بانه بعض ان  
يقال انها صارت دار كفر صورية لا حكم وباتي ذلك من زيادة في القرآن  
وان كان فيها **احل ذمة** او عهد او بدار فتحها **المسكون** **واقروها**  
**بيد كثر** **صالحا** **ار** **على** **وجبرهم** **وان** **لم** **يملكوها** **او** **وجد** **بدار** **افروها** **بيد**  
مع بعد ملكها **بجن** **وقبر** **ان** **الدار** **من** **المسائل** **المنقط** **لثلاث** **حتى** **الاول**  
كما قاله الدارمي وان نظر فيه خبره والاخر تارة دار اسلام كما قاله خلافا  
لما قد يتوقع من المتن وان نظر السك في الثانية **سليم** **يمكن** **كونه** **من** **لو** **تجوز**  
**حكم** **باسلام** **اللقيط** **تقليبا** **لدار** **الاسلام** **خبر** **او** **غيره** **الاسلام** **يعلموا**  
ولا يعل عليه قال الماوردي وحيث لا ذي ثم قبل باطننا ايضا والا فقا  
هنا فقط اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر وكافر كذا  
لجاء تقليبا الحرة دارنا بخلافه وقوله **وان** **وجد** **بدار** **كفار** **وقا** **قرون**  
**لم** **يكفر** **اسلم** **ولا** **جزء** **باجازة** **فيها** **وان** **سكن** **اسلم** **يمكن** **كونه** **من** **كما**  
**سنة** **مستند** **لدار** **حرم** **الاصح** **تقليبا** **لدار** **الاسلام** **فان** **فناه** **ذلك** **سليم**  
قبله فيهم دون اسلامه وبحث الاذرع ان المراد بالسكني هنا ما ينطبق

ما يقطع حكم السفر قال بل ينبغي الاكتفاء ببلد يمكن فيه الرقاع وان ذلك  
الولد منه تطلق من ولا يولد طرقة بنحو شهره لاسيما ان كونه منه قاله وقضية  
الملاحم انه لو كان بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم القليل شلحا  
مسلمهم وهذا ان كان الاجل شعبة الاسلام كالسالي قد ان اول مكان كونه  
منه ولو علم بعد وهو الظاهر فغيره نظره لاسيما اذا كان المسلم الموجود امرأة  
انتم في انت خير من الكنائس في دارنا بالمجان ودارهم بالسكني المكنى في دارهم  
الا ما كان القريب عادة وحيث قد فيمكن كونه منه امكانا قريبا عمدة في  
والاقلا وهذا الوجه ما ذكره الاذرع فينا سلمه ويقرب بين الدارين بانه شر في  
في الاول افضل الاكتفاء فيها بالامكان وان بعد قد دخل الجواز بخلاف الثانية  
فاشترط فيها قرب الامكان وهو ان يولد عنده السكني لا الاجنبي **والاصح**  
**حكم** **باسلام** **بالدار** **بما** **حيث** **لا** **ذي** **ثم** **سليما** **باطنا** **ايقا** **كما** **فلا** **المخ** **وا**  
فهم بالكنز كان مرتدا وحيث ثم ذي سلما فها هو فقط فانما ببلغ واقبح با  
لكفر فقامر اصله لضعف الدار والشعيرة هنا وفيه مرهوا وقوة كلام شاع  
روح والظاهر انه شال وعن جد شال روح الشعيرة انه لو وجد بيرة مسلم وحصة  
بما اذا كانت بدارنا او لا يولد لاجد عليها وبين حكم باسلام بالدار **انام** **ذي**  
او جري **بيته** **بشعبة** **للمخ** **لانه** **كالمسلم** **النسب** **وتبعه** **في** **الكفر** **وارتفع** **ما** **ظنتاه**  
من اسلامه لان الدار حكم باليد في البيعة اقوى بجردي ونصوة مخلوقة من  
مسلمة بطي شعبة نادر لا في البيعة عليه مع البيعة وشملت البيعة بحسن الشوة  
وخرج بها الحاق الثاني وقد حكم الدار فيهما وجهين والآخر بجمع الجنا  
ر الجامة لان حكمهما هو كالبينة بل اقوى في النسوة انه ان ثبت بهن النسب  
تبعن في الكفر والا فلا **وان** **انقض** **الكافر** **في** **الدعوى** **بانه** **ابنهم** **والاجنة**  
**نالمذهب** **ان** **لا** **يشعبة** **في** **الكفر** **وان** **لحقه** **نسبه** **لان** **الحكم** **باسلامه** **لا** **يغير** **بجر**  
دعوى كافر ح امكان تلك الشبهة النادرة وعمل ذلك ان لم يقدر منه غيره  
مسألة والاصل في حكم الاسلام قطعا وعمل بينهما وجوبا وكذا انديان  
قلنا بشعبة في الكفر كغير اسم **نفسه** **مقتضى** **حكمهم** **باسلام** **اللقيط** **تارة** **وكفرو**



ان لقاضى رفع اليه امر لفظ الكفر فيه انما هو على كونه فيه وهذا  
هو ولما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد ولا يخطئ فان فعل كظلا  
ن الحكم بالكفر رضى به انتهى فهو خطئ فيه اذ يلزم عليه ان لا يحكم بكفر احد ولا  
يكون لفظ وهو فاسد واقد منه ما علم ان لا يخطئ لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم  
بانارة للشرعية عليه فلا يخطئ به قطعا ويلزم ان لا يحكم بغيره لان الله ورسوله  
لم اذا اسلم من ان يحكم بغير حجة اسلام اذ احب اليه لا يكفره الا بالجملة  
للاحكام النبوية وكذا يقال في الحفان الكفار لانهم في الجنة فلا يخطئ الحكم  
بكفرهم **وحكم اسلام النبي صلى الله عليه وسلم** ان لا يخطئ وانما ذكرنا  
في بابيه استطرادا **احدها الالادة** فاذا كان احد يومه **سلا وقت**  
**العلوف** وان علا ولواتي غير وارثه او قناتل الطفرة او بعدة كما ياتي  
بسطه في السير وان حدث الوك بعد موته على اللاحقة من ترد فيه ولو  
مع وجود حى اقرب منه بشرط نسبة اليه نسبة تقضى الوارث ولو بالروح  
فلا يرد ادم ابو البشر صلى الله عليه وسلم **فهي يوم سلم** اربابا وان ارد بعد العلوف  
ق **فان بلغ ووصف كظرا** ان عروب به عن نفسه ما باصله **فوتله** لان سلمه  
ظاهر او بالها **ولو علق بينا كما قرئ ثم اسلم احداهما** وان علا كما ذكر قبل بلو  
ولو بعد شئ من **حكم باسلام** اربابا في اسلام الاب والابن الاسلام بطلوا ولا ياتي  
قبل عليه ولو امكن احكامه فادعاء اسلام اصله فظاهر الملاحقة قبول قوله فيه  
لنؤمن ان كان قبوله هنا فلا يحكم باسلامه ويثبت اى زوجه عدم قبوله الا ان ثبت  
بغيره ما ثبت الخش فيه نظر ظاهر اللهم الا ان يقال الاصل للاسلام بلقي قوله  
المانع من الاحتمال كذبه فيه لاصل بقاء الصغر وقد ثبت عن يهوده مسلم ثم  
جد يثمة مزوجة فادعى صباها للشبه وادعت البلوغ حتى ولو غيرها فاقضت بان  
يصلح اما في دعوى الاسلام فلا نفور ان الاحكام للاسلام افضى بخالفه الثانية  
من تصديق مدعى البلوغ بالاحكام واما في دعوى السن والحيف فبالا للاحكام  
الا

الاطلاع عليهم فكفى مدعى احدهما اليه وقد مر جوابه لربا في او كاذب او قتل  
ادعى صبا يمين حديق بخلاف ما لورج لان الشكاح بخاطره ويجوز بين فكون الد  
لي صبا بعينه جدا فلم يثبت اليه وان امكن والمجون الحكم بكفره يخطئ احد  
الحكماء اذ اسلم كالمص **فان بلغ ووصف كظرا** ان عروب به عن نفسه ما باصله  
ويطأنا **فوتله** لان شعيته ازلت الحكم بكفره وقد نالت با  
سئلانه فعاد لما كان عليه اقلا وبني عليه انه يلزم الثلث لان الاسلام بعد البلوغ  
بخطئه على الاول ومن ثم لو مات قبل الثلث جاز كس بل قال الفهم وصوبه في الرو  
ضة هو كذا على الثاني ايضا لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهره الا  
سلام انتهى وكانهم لم ينظر في الوجوب الثلث على الثاني لان تركه لو جازم  
لا الكفر كما هو ظاهر وقول الاجابة كالحليم السلم باسلام احد ابويه لا يفتى فيه  
سلاطه شيا ما لم يفتى بما عروب بل سبق قلم على ما قاله اللذهي او مخرج على  
بما الثلث ولو لم ينظر **انتهى** فمزيد قطعا ولا يفتى ما عروب عليه من احكام الاسلام  
قوله على الاصح **الثانية اذا سبي** سلم ولو صبا يمينه وان كان بعد ما عروب  
كامل **الثالثة** او يخطئ او المولد الجنس ليشمل ذكر كل انتفاء المتد والتعدد انتفاء  
تبع السباي **في الاسلام** ظاهر او بالها **انتم يكن معه احد ابويه**  
ايعا خلافا لمن شذو لان ما رخت ولا يمين **الثالثة** كالابوين وقضية  
الحكم باسلامه بالها انه لو بلغ ووصف الكفر كان مرثدا وهو متخ خلافا لما يو  
همه كلام شارح انه كافر اصلي ثم رايته صروا بما ذكرته اما ان كان مسلما احداهما  
وان علا فيما يظهر ثم رايته اللذهي اشار اليه بان كانا في جيش واحد وعينوا  
حدة وان لم يتجد المالك وقد سبيا معا ونقدم الاصل فيما يظهر خلافا لمن اطلق  
عن تعليق القاضي انه اذا سبق سبي احدهما سبي الاخر تبع السباي فلا يحكم باسلا  
لان تبعيتهما اقرب من تبعيته السباي وانما ما بعد لان الشبهة انما ثبتت في اسر  
سباي **الثالثة** **ولو سباه** قال الامام طاهي بيلا دنا والبغوي ودخل به  
قارنا والدارمي وسباه في جيشنا وكل ما هو قيد الخلاف في قوله **انتم يكن**  
**باسلام** بل يكون على دين سبايه لا ابويه **في الاصح** لان كون من اهل دارنا في قوله











**فان** كان لاحدنا بيعة سليمة من العارض على غيرها وان لم يكن لواحد منها  
**بيته** او كان لكل بيته وتعارضا فان سبق استلحقا فاحدهما وبيده عن  
 غير الاستلحاق قدم لشئ انتب منه معتقدا بالبدن في عاصمة لا حجة  
 وان لم يبق احد على ذلك كان استلحقا لقطعة ثم ادعاه **آخر على الثاني**  
 الثاني قبل العقب **فيالحق من الحق** بما ياتي ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد  
 الحاقه باخر لان الاخر اذا لا ينفق بالاجزاء ومن ثم لو تعارض قاله فان كان  
 في الحكم السابق وتقدم البيعة عليه وانما خرف كما تقدم هو على وجه الار  
 نشاب لانهم بمنزلة الحكم فكان اقوى **فان لم يكن قايما** بالسداد او بدون  
 مسافة القصر وقيل بالذبا وقيل بمسافة العدول او بعد ولكن  
**لكن** انما عرفها او الحق **ببرها** وقد الامر الى بلوغه **وامر بالانسان** بها  
 عليه وحسن المتبع وقد ظهر له ميل والواقع الامر على الاوجه **بعد**  
**التي** من قبل **طسعة الب** من اماكن عن عرض الدخول ان ذلك ولا يجوز  
 له الانسان بالشهر بل لا بد من ميل على ميل القربى وقربيه وشروطه  
 اما ورجي ان يعرف احوالها وبرها قبل البلوغ وان تستقيم طبعه و  
 يتضح ذكاؤه واقربه ابن الرقة وبيده الزكشي يقولون ان الميل بالاجزاء  
 من وهو يستند في تلك المقدمات ولو انتب لغيرها ومقدم ثبت نسب  
 خبير الميز كما ياتي في الحفانة لان رجوعه بغيره ثم لا هنا فتقول لمزوم وا  
 الصبي ليس من اهل الالتزام وينتفان مدة الاشارة من ثبت له ربح  
 الاخر عليه بما اتفق ان كان باذن الحاكم بالاشهاد على نية الرجوع من  
**بيته** كما يقع مما مر اخر الاجارة والاخر ومبره ولو تداعاه امران اتفقا  
 ولا رجوع هنا مطلقا لا مكان القطع بالولاة فاحد حق كل بموجب قو  
 الب **لها ولو انا ما يبين** على التيب **منا** **ضيق** كان **تجمل** **تجمل** **تجمل**  
**سقطت** **الاخر** اذ لا مرجع فيه رجح الثاني واليه هنا غير مستثناة  
 فالي الاشهاد لا تثبت النسب بخلاف الملك **كتاب** **الحالة**  
**حي** بتلك الجيم كما جعل وتبعية لغة ما يجعله الانسان لغيره على شيء  
 يفعل

يفعلها واسلمها قبل الاجاع احاديث **رقية** **الحال** وهو ابو سعيد الخدري  
 ومن الله عنه الحديث بالفاحة على ثلاثين راسا من الفخ في العجيين وغير  
 على واستلحق منها البلقيني ونحو الزكشي حواظا على ما يتبعه من المرفعين  
 من دواء او رقية وطخت هذا للقطب لاشطاط لالفاة الفالة ووزن  
**وغيرها** للاجارة لانها عقد على عمل ثم تعارضها في جوارها على عمل بغيره  
 لوصفها مع غير معين وكمنها جارية وعدم استحقاق العامل تسليم العمل  
 الامور لميل العمل فلهذا لم يجز له ضد المسمى وجبت اجرة المثل فان سلم  
 بلا شرط لم يحضر فيه علم الاوجه وبقرق بينه وبين الاجارة بان لم يملكها  
 لغرض وهذا لا يملك الا بالاعمال وشرعا الاذن في عمل معين او مجهول معين او  
 مجهول على ما قبل **القول** ان سلق الشرف المختار **مورد** **التي** او ايق زيدا  
 سيجوز به **فلهذا** اوردته ذلك كذا والوجه ان لا يشترط ان يقول على ولا  
 ليه واخلل اتمام العامل لان قد يعرف باغيا والعمل وكقول من احسن  
 لما لم يندب على **مورد** وان معين عليه على المعتد ان خلصني فلك  
 كذا يشترط ان يكون وقد كلفه مقابل اجرة عرفا واركانها على وجعل و  
 صيغة وعقد كما علمت مع شرطها من كلامه هنا وفيما ياتي والصفيد من  
 قوله من ارد ان الشرع في العامل قدرته على الرد ينفع ان كان غير معين او ينفع  
 ما ذوقه ان كان معينا وهذا لا ياتي ما ياتي في التوكيل فنام له وان لا يشترط  
 فيه فيسبب فكيف ولا ريد ولا حرية ولا ان سيد او ولي فيصح من بين ويجوز  
 له نوع تيسير ومجرب وقدن على المعتد من اضطرار الناظر في ذلك ولا  
 يقاسمها هنا بالاجارة لان مقتضى هذا ما لا يقتضيه وقضية المدعى هنا في  
 ان حطت ما لم من مقتضى علمه فلك كذا وهو متي ان عينه قدر المال وزن  
 الخطا والاعلان الطاهر ان المالك يريد الخط على الدوام وهذا لا يجازيه  
 له فم بعد فساد به بالنسبة للشيء اجرة المثل لما حفظه **وعلم** من شانه  
 الذي في عجزه به على حدها كما تقدم **ان** **يشترط** فيها **التحقق** **صيغة** منها  
 الشاكة التي لم يرد الكفاية **تدل** **على** **العمل** **ار** الاذن فيه كما اسلم **يعوض**







عدم تعيينه عليه وقد جمع ايضا بان ما تبين لعارض كعرض كفاية الشخص  
في واحد له اجرة فيه ومنه قد علم بان سببها قد باقى نحو تعظيم الفاتحة وحرز الو  
ديعة وان تعيينا عليه وما كان متعينا امالة الاجرة فيه منه مسئلة الغائب  
رد او من هو سببه غيره استحق لان الغالب انما هو الحق مشقة بالبحث عنه و  
قيده الاذرع بما اذا كان البحث المشقة بعد الجمالة اما السابق عليه فلا  
عبرة به ان لا يحد من شئ جنة **ويشترط** لمحبة العقد عدم تافيه في بطلان  
رد جندى الى شهر سواء اقم اليه من عمل كذا ام لا لان قد لا يجد فيه **وكون**  
**المحل** بالامعول **بشهادة** المعين او وصفه او وصف ما في الذمة  
مفقودا اي غالبا جعله ثما لان عوض كالاجرة ولا حاجة لجها المثل  
العمل **فقال من رده فله** ثبا به انه غلظ ولو بالوصف فهو المراد والاقلم  
اجرة المثل واستشكله الاسنوي بان وصف المعين لا ينعز عن رويته وا  
جاب عنه البلقيني بان هذه المعاقدة دخلها الخفيق فلم ينفذ فيها خلاف  
نحو البيع وقياسه صحة فلم ينفذ ان علم وان لم يعرف محله وهو احد وجهين  
نزعجه لم رايته الا اذا و غيره رجاءه ايضا وقياس الرافعي له على استيجار  
المرضعة بنصف الرضيع بعد الفطام اجاب عنه 2 الكفاية بان الاجرة المعينة  
تملك بالعقد فجعلها جزءا من الرضيع بعد الفطام يقتضي تاجيل ملكه وهنا  
انما يملك بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد والعمل يقع في مشترك او فله **ثوب**  
**او ارضيه** او فله ثم مثلا **فقد العقد** لجها المالة العوض او عدم ماليته **وللراد**  
الجامع بان القاسد لا يثبت فيه فيما يظهر اخذنا من 2 القراض **اجرة** **مستلم** كما  
للاجارة القاسدة وفي غير المقصود كالدم لا يثبت له لان لم يطعن في شئ ومبر  
هية اليها لتفقه للملاحة وحمل على حج عني واعطيتك لتفتك لان ارتلق لاجعا  
بخلاف حج عني لتفتك فانه قاسد كما في الام وجزم به الماوردي وياق اخر المجت  
من دل على قلعة فلم جارية منها واذا قلنا بان ارتفاق لزمه كفايته كما هو ظا  
هو عمل المراد بها كفاية اشغال عمرنا او كفاية ذاته فظهر ما ياتي في كفاية  
القرىب والتقن كل محتمل **ولو قال من رده من بلد كذا فرده** من تلك الجهة لكن

من

لكن **من** ابعده منه فلا زيادة له لغيره بها او من **اقرب** منه فله **قطعة** **المحل**  
لانه قبول بكل العمل فيوزع على ما وجد منه وما عدم ومحملة ان تفاوت الطير  
يق سهولة او خرونة والابان كان النصف مثلا الذي اني به ضعف ما تركه ا  
استحق ثلثي المحل اما اذا رده من جهة اخرى فلا يستحق شيئا مطلقا ما  
جنته السبكي وتبعه الاذرع او لا لان لم ياذنه له في الرد منها وله احتمال انه  
يستحق بقدر ما يستحقه لو رده من الجهة المعينة وهو المنقول في الكافي وعلمه  
اعني الاذرع قال لان التعيين انما يراد به الارشاد للمحل ومن ثم لو اراد حقيقة  
التعيين لم يستحق شيئا ولا يستحق على ما ذكره كون ما خالف ثوبا او بنى لي حايلا  
او علمني سورة كذا فاني بعضه لم يستحق شيئا لان لم يحصل غيره الذي سماه  
وتم حصل غيره ومن ثم لو ذكر شيئين متعنيين ممن رده جندى فله استحق كذا  
نصف المحل لو ردهما وقيد به شارح ما اذا تفاوت علمهما اس وقد استوف  
تطرق لهما سهولة وخرونة اخذ من تعيينه بذكره للمرد من نصف الطريق  
المعين والحق الزركشي بذكره بحجة الطالب عن المدرس ايا ما وقد قال الواقف  
من حضر شهر فله كذا فاستحق قط ما حضر لتفاضل الايام ومرفيه كلامه  
الوقف فراجع **فزع** تجوز الجمالة على الرقبة بجائز كما روي في مرفي ومداو  
ولو دابة ثم ان عينا لكل حدا كالتقاء ووجد استحق المسمى والا فاجرة المثل و  
لو جاعله على رده جندى فرد بعضهم استحق قطه باعتبار العددين بالقيدين  
المذكورين لان اجرة ردهم لا تتفاوت حينئذ غالبا او على حج وعمرة وزيارة  
فعل بعضها استحق بقطه بنو ربع المسمى على اجرة مثل الثلاثة **فما يشترك**  
**اثنان** مثلا معينين او لا وقد جمعا التداء **فرد** **اشتركا** **المحل** او ثلثه  
فكذلك بحسب الروس وان تفاوت عملهم اذ لا يفيض حتى يوزع عليه وبم  
فارق توزيعه بقدر الملك على ملك التزوية وفارق ذلك ايضا من دخل دار  
فأعطى درهما فدخلها جميع استحق كل درهما بان كلامنا داخل وليس ثم براد  
له وانما الراد له مجموعهم ولو قال ان ردهما عدى فلهما كذا فرده احدهما  
استحق النصف لان لم يلبس له سواء كانا لاه وبجث السبكي انه لا يثبت له



ضعيف **وله التزم جعل المعين** كان ردده فلك دينار فشاركه غيره **والعمل**  
**قصدوا عاينهم** محانا او يعوضا منه فلم اين ذلك المعين **كل العمل** لان قصد الملتزم  
الرد من التزم لم ياي وجه امكن فلم يقصر لفظه على الخائب وحده بخلاف  
ما مر فيما اذا التزم المعين فردنا فيه قدرته لان المالك لم ياذن فيه اصلا ولا  
شيئا للمعاون الا ان التزم له الخاطبة جرة واخذ السبكي من كلامهم هناك  
2 المساقاة جواز الاستئابة في الامانة والتدريس وسائر الوظائف  
القابلة للتبابة وان لم ياذن الواقف اذا استجاب من وجد فيه شرط الوا  
قفي مثله او خير لغيره ويستحق المستيب كل المعلوم وضعف افتاء المفتي وان  
عبد السلام انه لا يستحقه واحدا منها المستيب لعدم مباشرته والثاني الذي  
لم ياذن له الناظر لعدم ولايته ورد عليه الاذرع ذلك والحال ثم قال وماذا  
كرو فيه فتح باب لكل ارباب الجربالات مال الوفق وايضا المرصد للمناصب  
الدينية واستئابة من لا يصلي او يصلي بغير ريب قال غيره وهكذا جرى  
فلا حول ولا قوة الا بالله انتهى ويرد بان شرط ذلك الباب بائشراط كون  
مثله او خيرا لغيره والتركش بان التزم ليس من باب جعالة ولا اجارة اذا لا  
يمكن وقوع العمل مسدا للمناجر او الجاعل وانما هو اباية بشرط الحضور  
يوجد فلا يصح اخذه المذكور وقصده انه لا يشي للمستيب ولو لو لم يكن هو  
خير منه وقصده كلام الاذرع خلافه والذي يبيح استئابة التبابة مثله او  
خير منه اعذر عملا بالعرف المحطد بالمساحة في اللانابة حينئذ وعليه فيجاب  
بحا ذكره التركش بان ما اتاب بالقيدين المذكورين سمح لهم وان لم يمتصرو  
هنا اجارة ولا جعالة عملا باطراذه العرف بهذه المساحة المطلع عليها الو  
فقوة المتصلة منزلة شروطهم وحينئذ ما كان حاضر فاستحق المعلوم ولزمه  
ما التزم لتأنيته ويؤخذ من قول السبكي القابلة للتبابة ان المتفقة لا يجوز  
له الاستئابة حتى عند السبكي اذا لا يمكن احدا ان يتفقه عنه وبه جزم التركش  
قال غيره وهو واضح والكلام كلمة غير وقفا لا تراك لما مر فيها **وان قصد**  
المشارك **العمل للمالك** يعني الملتزم بجعل او بدونه او لنفسه او للجميع او  
لا

او لاثنتين منهم او لم يقصد شيئا **فلا اول قطعه** ان شارك من اول العمل  
وهو نصف الجعل ان قصد نفسه او الملتزم اوهما او الملق وتلقته ارباعا ان قصد  
نفسه العامل او العامل والملتزم وتلقاه ان قصد **ولا يشي للثاني** الجميع  
**بحال** امر في حال جازا ذكر بشرحه **ولكل منهما** ار الجاعل والعامل **الفسخ قبل**  
**تمام العمل** لانه عقد جائز من جهة الجاعل للعقل الاستحقاق فيها بشرط  
كالوصية والعامل لان العمل فيها مجهول كالغرض والمراد بفسخ العامل  
رده لما مر انه لا يشترط قبوله فهو قبل العمل لا ياتي الا في المجهين وخرج  
بقيل تمام بعده فلا اثر للفسخ حينئذ لان الجعل قد لزم واستغفر فان  
**فسخ** كان المالك او الملتزم او العامل للمعين القابل للعقد وقد علم  
العامل الذي لم يفسخ بفسخ الجاعل او اعلق الجاعل بالفسخ امر ايشاعه  
العامل غير معين **بطل التزويج** في العمل **او فسخ العامل بعد الشروع** فيه  
**فلا يشي له** وان وقع العمل مسدا كان شرط له جملة مقابلته بناء حابط  
فبني بعضها بغيره لان في الاول لم يعمل شيئا وفي الثانية قوت بفسخه ففسخ  
الملتزم باختياره ومن لم لو كان فسخه فيها لاجل زيادة الجاعل في العمل  
قال الاستنوي او نقصه من الجعل انتهى وفيه مشاحة لان حيث المالك  
بيشرا مشحنا استحق اجرة المثل لان الجاعل هو الذي الجاه الى ذلك اما  
اذا لم يعلم العامل المعين ولم يعلم المالك بالرجوع فيما اذا كان غير معين  
فانه يستحق المشروط اذا لا تقصير منه بوجه والثاني بالاعلان لانه لا يمكن  
مع الايهام غيره **وان قصد المالك** يعني الملتزم وباتفاق المردود مثلا  
**بعد التزويج** في العمل لم يستحق العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى  
بالفراغ من العمل فكذا **بعضه** وحينئذ **فعليه اجرة المثل** لما مضى في  
**في الامح** لا حشرام عمل العامل فلم يفوت عليه بفسخ غيره ورجع بيد لم  
كاجارة فسخت بعيب ولو حصل بامضى من العمل بعض المقصود كان  
عملت ابني القرآن فلك كذا ثم نعم الاب من تمام التعليم وتسلم بالوضع  
المالك ماله من ان يتم العامل العمل فيه ليلزمه اجرة مثل ما حمل فيها لان



لأنه من نفسه أو كالنفس وقد تقرر أن فسخ الملتزم بوجوب اجرة المثل  
للماضي وبهذا يبيح رد قول الأذرع أنه يستحق القسط من العمل والمثل  
وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقوله إذا مات أحدكما أثناء العمل الفسخ  
واستحق القسط من المسمى إن رد العامل لوارث المالك أو وراث العامل  
للمالك والافلاقاتى فرق بين الفسخ والانقضاء وبغرض أن الفسخ أقوى  
فكانت إعدام العقد مع آثاره ترجع لعدم وجود اجرة المثل بخلاف الانقضاء  
خ فانه كما لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب القسط ثم رأيت  
مشاركا فرق بأن العامل في الانقضاء لم يعمل بعده ولم يتبعه المالك منه بخلاف  
في الفسخ وفيه نظر إذ لا أثر للفرق بين خصوص من الوجوب من المسمى  
تأخره ومن اجرة المثل أخرى كما هو واضح للمامل ثم رأيت شيئا آخر  
بما أجاب به هذا الشارح وقد علمت ما فيه **ولذلك** يعني الملتزم  
**أن يزيد وينقص في العمل وفي العمل** وإن يغير حبه **قبل الفراغ** سواء  
ما قبل الشروع وما بعده لا يفتقر في زمن الخيار **وأيضا** إذا وقع التغيير  
**الشرع في العمل** مطلقا أو قبله وعمل جاعلا بذلك ثم أتم العمل **وجوب**  
**اجرة المثل** لم يعمل وعمل قولهم لو عمل بعد الفسخ لا يفتقر إلى حيث كان  
الفسخ بلا بدل وذلك لأن النداء الأخير فسخ للاول والفسخ من الملتزم  
أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى اجرة المثل ثم بحث ابن الرقعة أنه يستحق  
لما عمل جاعلا قبل النداء الثاني ما يعايله من العمل الاول لأن العقد  
الاول باق لم يفسخ وقيل قول المتن فعليه اجرة المثل في الامم بوجه لما  
تقرر أن النداء الأخير فسخ للاول وإن الفسخ بوجوب اجرة المثل فأن دفع قوله  
أن العقد الاول باق لم يفسخ والحق بذلك فسخه بالتغيير قبل العمل المذكور  
فإن عمل في هذه الحالة كذلك فلم يسمي الثاني **تغييرا** ما انقضاء المثل  
إنه لو لم يعمل بالتغيير قبل الشروع فيما إذا كان العامل معيناً ولم يقلن به الملتزم  
م فيما إذا كان غير معين من أن له اجرة المثل هو ما بحث في الوسيط وانقضاء  
كلام الروضة وأصلها أيضا وقال الماوردي والرويان يستحق العمل الاول  
و

لأنه من نفسه أو كالنفس

فان كان العمل مطلقا أو قبله وعمل جاعلا بذلك ثم أتم العمل وجوب

وأقر جمع شارحون والذي ينبغي الاول **فإن قلنت** علم ما تقرر أنه لو علم  
بالتالي قبل الشروع استحقه أو في الانتهاء لم يستحق من الثاني شيئا وكان القيا  
من أنه يستحق قسط عمله لعدة قلنت يفرق بأنه قبل الشروع لم يلتزم شيئا  
فأدبر الأمر إلى الثاني وبعده التزم حكم الاول فوجب مساواة تسليم من  
الفسخ والافلاقة المثل ولا نظر للثاني لأنه وقع الفسخ لا غير **ولو مات إلا**  
**بق** أو تلف المردود **بعض الطريق** أو باب المالك قبل تسليم **أو هرب**  
كذلك أو غصب كذلك أو خاف تهيب الثوب فاحرق أو بنى بعض الخياط  
فانهدم ولو بلا تقرب من الباني أو لم يعلم المصنوع لملأته **فلا يشترط للعامل**  
لتعلق الاستحقاق بأكد أو الحصول ولم يوجد وإنما استحق أجيرا لم مات  
أثناء فسط ما عمل لانقضاء المسمى عنه يتوابع ما علمه ولو لم يجد المالك  
لا وكيله سلم للمالك فان فقدته انشده واستحق أي وإن مات أو هرب بعد  
ذلك ويجوز ذلك في تلف سائر محال الاعمال ومحل في غير الاجرة أعني علم  
تعليم المصنوع كما استوفى من المثل وغيره حيث لم يقع العمل كما للمالك فان وقع  
مسلمه ونظر أثره على المحل كان مات مصنوع حرا أثناء التعليم استحق اجرة ما  
مضى من المسمى كما تقرر أن العمل وقع **مسلم** بالبيع مع ظهره رآه العمل على  
المحل بخلاف رد الباقي إذا هرب من الانتهاء وكذا الاجارة ومنع لو شرب  
المحل أو غرق أثناء الطريق لم يجب القسط لأن العمل لم يقع **مسلم** للمالك ولا  
نظر أثره على المحل بخلاف ما إذا ماتت الدابة أو نهبت والمالك حاضر  
العين في شرط تسليمه للمسيد أو وقوع التعليم بحضرة أو ملكه **وإذ رده**  
**فليس له لقبض العمل** لأنه إنما يستحق بالتسليم ولا قبض الاستحقاق  
وعلم منه بالاول أنه لا يجب أيضا لما انفقه عليه بالاذن **وليس له** يعني  
الجامع سواء **المالك** وغيره **إذا انكر شرط العمل أو هب** له العامل **في رده**  
لأن الأصل عدم الشرط والرد والراذ في أنه بلغ النداء أو صحه **فإن اختلفا** أي  
الجامع والعمل بعد الاستحقاق **في حق قدر العمل** أو جبهه **قد** العمل بعد  
الفراغ وكذا بعد الشروع إن قلنا له قسط المسمى **تخالف** نظير ما مر في البيع وللعامل

لأنه من نفسه أو كالنفس

فان كان العمل مطلقا أو قبله وعمل جاعلا بذلك ثم أتم العمل وجوب



1619

اجرة المثل **خاتمة** <sup>نور الرافعي</sup> وموتة المردود وفي الروضة عن ابن  
 كج انه اذا تلقى عليه الراد فهو مشرع عندنا ان كان بغير اذن مشرع  
 عدم نية الرجوع بشرط نظيره في طوبى اليه ان يعلم ان موثقه على ما  
 لك حيث لا مشرع ولو اكره مستحق على عدم مباشرة وتطبيقه استحقاق  
 كما افقى التاج الفزارى واغراض الزركشى لم يانه لم يباشر مباشرة عليه  
 فكيف يستحق جنيته بحاج عنه بان هذا مستحق شرعا وعرفا من تناول  
 الشرط لم يوزر ونظيره ذلك فيما يظهر من مدرسي بحضر موضع الدرس و  
 لا يحضر احد من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يحضره بل قد يقال بالجزم  
 بالاستحسان فانه لا يمكن الاستثناء فيحصل غرض الواقع  
 بخلاف المدرس فيما ذكرتم اذ امكنه اعلام الناطق بهام وعلم انه يحضر  
 على الحضور قال الظاهر وجوب عليه لان من بان الامر بالمعروف في رأي  
 بيت ابا زرعة ذكر ما ذكرتم وجعله اصلا مقبولا عليه وهذا ان الامام او  
 الانصاف لذلك وافق ايضا فيمن شرط الواقع قطع عن وتبين ان  
 غاب فغاب بعد ذلك طريق يانه لا يسقط حقه بغيثته قال ولذلك  
 شواهد كثيرة وافق بعضهم بحل النزول عن الوظائف بالمال اس لانه  
 من اقسام الجمالة فيستحقه النازل وببطل حقه وان لم يقرر النازل  
 فلم ينزل لم لان بالحيار بينه وبين غيره والله اعلم الحمد لله الذي  
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وبلغ الله على سيد  
 نا ومولانا وخذنا محمد وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته واهل  
 وسلم وقع الفراغ من كتابة هذه الجزء الشريف المسمى بحجة الخناج  
 بعبود لله وكرمه واحسانه في الشهر المبارك جماد الاول في يوم خمس و  
 عشرين يوم الاربعاء بعد العصر بالملكة المشرفة التي هي بلد الله  
 الامين على يد احقر العباد وادونهم الخناج الى عن ربهم ورضائهم  
 ورحمة محمد بن قرقى ابن بدر <sup>رحمته</sup> ابن الياس غفر الله له ولوالديه و  
 لجميع المسلمين امين يارب العالمين اللهم ارزقني هذا الكتاب وشايعي في كتابه

عليه وسلم

